





وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْإِنَامِ مُحَمَّدٍ وَ

الْحَابِسِ رَةَ الْكَرَامِ سَيِّدِ ابْنِ عَمَرَ

عَلَيْهِ الَّذِي نَصَبَهُ عَلِيٌّ لِلدَّيْنِ سَلَامٌ وَنُفُوعٌ

فَكَسَوَ الْأَصْنَافُ وَجَارَ أَمَاقُ الْقَهْرِ

اللَّهُمَّ وَرَايَ لُفْعِ عِلْمِ النَّجْوَى لِحِفْظِ الْكَلَامِ

أَنْ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْفِعْلِ دَانَا

لَشَيْءٍ يَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ وَالرَّابِعُ يَخْتَصُّ

بِالْفِعْلِ وَالْإِبْنَاءُ كَيْفِيَّةٌ فِي أَخْرَافِ الْكَلَامِ

لَا يَجْلُهَا عَامِلٌ وَأَنْفَاءٌ عَنْ ضَمِّهِمْ كَسْرٌ

وَقَفْعٌ وَكَوْنٌ فَالْأَلْوَانُ لِمَنْ يَجْعَلُ



البر  
البر  
البر

البر

البر  
البر

البر



عن بيان مالك بن نافع ١٠٠٠

١٠٠٠ تصحيح Jurjānī, 'Alī ibn Muḥammad

١٠٠٠ من كتاب

١٠٠٠ الفقه طبع وخط

١٠٠٠ تكملة

١٠٠٠ تفهيم

١٠٠٠ شواهد قط

١٠٠٠ مجموع متن

١٠٠٠ حاشية مدونة

١٠٠٠ شمس

١٠٠٠ مفتح واحد باع

١٠٠٠ فخر

١٠٠٠ كتاب مجموع مراد وعز وكتب من خصة توفيق

١٠٠٠ قطر ~~الطبعة~~ ~~مع~~ هنا

١٠٠٠ فخر

١٠٠٠ مطول

١٠٠٠ مكنوز

١٠٠٠ الشيخ الرضي

١٠٠٠ رابع

١٠٠٠ ~~موسم~~ ~~الطهار~~

١٠٠٠ رسالة ميرزا

١٠٠٠ ~~شرح~~ ~~الطهار~~

١٠٠٠ شواهد كفية ابن عقيل

١٠٠٠ توفيق عزير

١٠٠٠ ~~الطهار~~

١٠٠٠ ~~الطهار~~

١٠٠٠ ~~الطهار~~

١٠٠٠ الرضي جزء الثاني

١٠٠٠ ديوان ابن تيم

١٠٠٠ المكني

١٠٠٠ الساعات اصل

١٠٠٠ ~~الطهار~~

ISLM

RARE

BC66

A7K3538

18002

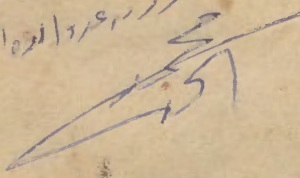
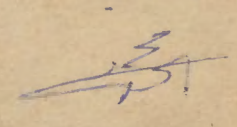
FOLIO

you

1-9-95

BDB6401



بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين  
 وهذا الكتاب من كتب كتبه المشرفة الموقوفة على دار العلوم بدار العلوم بدار العلوم بدار العلوم بدار العلوم  
 وتقع فيه من هذا المجلس الذي انعم الله عليه برأسه الامام العلامة السيد موسى الصدر الذي وضع كتاب الشريعة على  
 لسانه بما انعم الله تعالى عليه من فضل وخلاصة حكمته وعقله وذاكرته وعفوه وتقوى واملاحه وافلاسه واجوده  
 اطلع على هذا الكتاب ابراهيم موسى الفاضل والوحيد الى روحه والى حلى والده **ملا الطهري** الى تعالى  
 لا يرفع اجرا طيبا ١٠ شوال ١٢٩٢ هـ في ربه الذي  
 

ان ارفع من لطف موقوف على ائمة  
 وكما موقوف على ائمة موقوف على ائمة  
 يكون موقوف على ائمة موقوف على ائمة  
 دخل هذا الكتاب في ملك من لا يملك  
 انفسهم والملك لله العزيز الوهاب  
 هات للمعتز في هذا  
 توهم الوقار  
 بين عهده



[illegible][illegible]



[illegible]

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام  
يا ذا الجلال والإكرام

[illegible]



ما اذا امكن التوجه  
 في الخ لظان الغرض من بيان  
 انما غرضه حتى يحتاج الى بيان  
 و ليس لك فلا بد من التفسير  
 مراده فالاول ان التفسير  
 المقدر تقرير السؤال ان  
 ما لا يخلو من الوجود على ما  
 فاجاب السيد رحمه الله بان  
 العلم بسمه قد حصل للعالم  
 عن غيره حتى يرد عليه الا  
 له التمكن حتى يرد عليه الا  
 عبد الله فله قوله علم  
 الى ان الوجود متعقبا  
 تعريف بما هي تقدير  
 اجابات الحاشية  
 المستعمل في الحاشية  
 من غير ان يكون  
 او في تفسير



من حيث الاعراب البناء حصل عند مقدمة كلية وهي ان كل مسألة من  
مسائل النحو لها مدخل في تلك المعرفة فاذا اورد عليه مسألة معينة منها يمكن  
بذلك من ان يعلم انها من النحو بان يقول هذه مسألة لها مدخل في معرفة اعراب  
الكلية وبناءها وكل مسألة كذلك فهي من النحو بهذا المسألة منه كذا اذا افهم الميزان  
بانه آلة قانونية تعصم اعانها الذين من الخطاء في الفكر حصل عند مقدمة  
كلية هي ان كل مسألة منه لها مدخل في تلك العصة ويمكن بذلك من ان  
يعلم مسائلها يميزها عن غيرها مما يمكننا ما وبالمجمل اذا تصوره ابرهه فقد عرف  
خاصة وعلم ان كل مسألة منه لها مدخل في تلك الخاصة وبذلك يفدر اذا  
اورد عليه مسألة منه على ان يعلم انها منه فدره نامة فبانه قد علم ذلك  
ولم يدرك انه بمجرد تصو العلم به قد حصل له بالفعل العلم بغير مسأله  
من غير حاجته بره عليه في خلاف الواقع اذ ليس كل من تصو علم المنطق بما  
ذكرنا حصل له العلم بالفعل بكل مسألة منه تورد عليه نهامه قولي لك ان  
عشا اقولك نعم ان الشرع في العلم فعل اختيار فلا بد من ان يعلم اولاً ان  
لذلك العلم فائدة ما والا لا يمنع الشرع فيه كما بين في موضعه لا بد من ان  
يكون تلك الفائدة معتد بها نظر الى المشقة التي تكون في شغل في تحصيل ذلك العلم  
والا لكان شرع فيه طلبه مما بعد عشا عرفه وبذلك نفس جدي فبما لا بد من  
تلك الفائدة هي الفائدة التي تترتب على ذلك العلم اذ لو لم تكن ايهاا ربما زالت  
اغترافه بعد الشرع فيه لعدم المناسبة بينه ما في صيرع في طلبه عشا في نظره  
واما اذا علم الفائدة معتد بها المنة عليه فانه يكمل رغبته فيه ويبالغ في

فصل غنة  
بما جاز  
جميع المسائل  
مقدمة كلية  
الاعراب  
الكلية  
البناء  
المدخل  
المعرفة  
الشرع  
العلم  
الطلب  
الغاية  
المناسبة  
المنفعة  
الطلب  
الغاية  
المناسبة  
المنفعة

المقدمة لا يقدر اذا اورد عليه مسألة لكل مسألة لا يقدر  
من النحو واجاب عنه بعض المدخل في تلك المعرفة  
مسائل النحو لها مدخل في تلك المعرفة فاذا اورد عليه مسألة معينة منها يمكن  
بذلك من ان يعلم انها من النحو بان يقول هذه مسألة لها مدخل في معرفة اعراب  
الكلية وبناءها وكل مسألة كذلك فهي من النحو بهذا المسألة منه كذا اذا افهم الميزان  
بانه آلة قانونية تعصم اعانها الذين من الخطاء في الفكر حصل عند مقدمة  
كلية هي ان كل مسألة منه لها مدخل في تلك العصة ويمكن بذلك من ان  
يعلم مسائلها يميزها عن غيرها مما يمكننا ما وبالمجمل اذا تصوره ابرهه فقد عرف  
خاصة وعلم ان كل مسألة منه لها مدخل في تلك الخاصة وبذلك يفدر اذا  
اورد عليه مسألة منه على ان يعلم انها منه فدره نامة فبانه قد علم ذلك  
ولم يدرك انه بمجرد تصو العلم به قد حصل له بالفعل العلم بغير مسأله  
من غير حاجته بره عليه في خلاف الواقع اذ ليس كل من تصو علم المنطق بما  
ذكرنا حصل له العلم بالفعل بكل مسألة منه تورد عليه نهامه قولي لك ان  
عشا اقولك نعم ان الشرع في العلم فعل اختيار فلا بد من ان يعلم اولاً ان  
لذلك العلم فائدة ما والا لا يمنع الشرع فيه كما بين في موضعه لا بد من ان  
يكون تلك الفائدة معتد بها نظر الى المشقة التي تكون في شغل في تحصيل ذلك العلم  
والا لكان شرع فيه طلبه مما بعد عشا عرفه وبذلك نفس جدي فبما لا بد من  
تلك الفائدة هي الفائدة التي تترتب على ذلك العلم اذ لو لم تكن ايهاا ربما زالت  
اغترافه بعد الشرع فيه لعدم المناسبة بينه ما في صيرع في طلبه عشا في نظره  
واما اذا علم الفائدة معتد بها المنة عليه فانه يكمل رغبته فيه ويبالغ في

المقدمة لا يقدر اذا اورد عليه مسألة لكل مسألة لا يقدر  
من النحو واجاب عنه بعض المدخل في تلك المعرفة  
مسائل النحو لها مدخل في تلك المعرفة فاذا اورد عليه مسألة معينة منها يمكن  
بذلك من ان يعلم انها من النحو بان يقول هذه مسألة لها مدخل في معرفة اعراب  
الكلية وبناءها وكل مسألة كذلك فهي من النحو بهذا المسألة منه كذا اذا افهم الميزان  
بانه آلة قانونية تعصم اعانها الذين من الخطاء في الفكر حصل عند مقدمة  
كلية هي ان كل مسألة منه لها مدخل في تلك العصة ويمكن بذلك من ان  
يعلم مسائلها يميزها عن غيرها مما يمكننا ما وبالمجمل اذا تصوره ابرهه فقد عرف  
خاصة وعلم ان كل مسألة منه لها مدخل في تلك الخاصة وبذلك يفدر اذا  
اورد عليه مسألة منه على ان يعلم انها منه فدره نامة فبانه قد علم ذلك  
ولم يدرك انه بمجرد تصو العلم به قد حصل له بالفعل العلم بغير مسأله  
من غير حاجته بره عليه في خلاف الواقع اذ ليس كل من تصو علم المنطق بما  
ذكرنا حصل له العلم بالفعل بكل مسألة منه تورد عليه نهامه قولي لك ان  
عشا اقولك نعم ان الشرع في العلم فعل اختيار فلا بد من ان يعلم اولاً ان  
لذلك العلم فائدة ما والا لا يمنع الشرع فيه كما بين في موضعه لا بد من ان  
يكون تلك الفائدة معتد بها نظر الى المشقة التي تكون في شغل في تحصيل ذلك العلم  
والا لكان شرع فيه طلبه مما بعد عشا عرفه وبذلك نفس جدي فبما لا بد من  
تلك الفائدة هي الفائدة التي تترتب على ذلك العلم اذ لو لم تكن ايهاا ربما زالت  
اغترافه بعد الشرع فيه لعدم المناسبة بينه ما في صيرع في طلبه عشا في نظره  
واما اذا علم الفائدة معتد بها المنة عليه فانه يكمل رغبته فيه ويبالغ في



فإن كان العلم بالشرع لا ينافي العلم بالحقائق  
فإن كان العلم بالشرع لا ينافي العلم بالحقائق  
فإن كان العلم بالشرع لا ينافي العلم بالحقائق

محصلة كما هو حقه في ذلك لا يغني عن الشرع بواسطة مناسبة  
مسألة تلك الفائدة **قول** فلان نماز العلم بحيث تمام الموضوعات  
**أقول** ذلك لان المقص من العلم بيان احوال الاشياء ومعرفه احكامها  
فاذا كان طائفة من الاحوال والاحكام متعلقة بشيء واحد وباشياء متباينة  
وطائفة اخرى منها متعلقة بشيء اخر واشياء متباينة اخرى كان كل  
واحدة منها علماً بامر هام متاخر عن حاجتها ولو كانتا متعلقين بشيء واحد  
من جهة واحدة وباشياء متباينة من جهة واحدة لكانت علماً واحداً ولم  
يتحسن عدد كل واحد منهما علماً واحداً وعلم ان الواجب على الشارع في  
العلم ان ينصوب وجهه ما والا لا يمنع الشرع فيه وما تصور به مسمى فانما  
يجب ان يكون شرعاً فيه على بصيرة وان يغفلان لذلك العلم فائدة مخصوصة  
تترتب عليه سواء كان ذلك الاعتقاد جائزاً او غير جائز مطابقاً للواقع او لا  
واما الاعتقاد بما هو فائدة وعرض في الواقع فانه يجب ان لا يكون سعيه في  
محصلة مما يعد عبثاً على ما مر في زيادة سعيه في تحصيله اذا كانت تلك الفائدة  
مهمته وما معرفته بان موضوع العلم اي شيء هو فليس بواجبه للشرع بل  
هي لزادة البصيرة في الشرع فقول له لم يتميز العلم المطم عند ولو يكن له بصيرة  
في طلبه وادبه لم يتميز زيادة تميز ولو يكن له زيادة بصيرة لان التميز  
البصيرة فحصل له بنصوب مسمى قد تحققت بان مقدمته العلم  
المذكورة هي هنا ثلثة اشياء احدها نصوص العلم بوجه ما او برسمه وثانيها التصديق  
بفائدة وثالثها التصديق بموضوعه والاولى ان يجعل مبالا لافلاطم المقصد

فإن كان العلم بالشرع لا ينافي العلم بالحقائق  
فإن كان العلم بالشرع لا ينافي العلم بالحقائق  
فإن كان العلم بالشرع لا ينافي العلم بالحقائق

فإن كان العلم بالشرع لا ينافي العلم بالحقائق  
فإن كان العلم بالشرع لا ينافي العلم بالحقائق  
فإن كان العلم بالشرع لا ينافي العلم بالحقائق



[illegible]



قوله يمكن ان يتصل  
اشارة الى ان النظر لا يتصل  
الا بالبدن في سواء كان  
لاستحالة الدور والتسلسل  
المراد بالحوار الصغار  
الانظر فيمن بل يكون  
انما قال من ان النظر  
ضرورة في غيب في القطار  
الحال القصر من الكلام  
الما بين من القصر من  
وعدله في الاخر الا في  
وعدله في القصر من  
وعدله في القصر من  
وعدله في القصر من

ضروري او نظر بامكان اكتسابه من اضرحة الجازان يكون النصوص مثلاً ما هو ضروري  
 فلا حاجة ذن الى الموصل الى النصوص لا يثبت الاحتياج الى جزء المنطق معاً  
 وقد عرفت ان المقصود ذلك **قوله** اما العلم اما نصوص فقط **اقول** هذا النصوص  
 فلا يكون نصوصاً واحداً كنصوص الانسان وقد يكون متعدد ابداناً كصور  
 الانسان والكاتب مع نسبة ايضا اما تنفيذية كالحوان الناطق وغدا  
 زيد اما ثابته غير خبرية كقولك اضرحة واما خبرية يشك فيها فان كل ذلك  
 من النصوص فكلوها عن الحكم واما اجزاء الشرطية فليس فيها حكم ايضا الا فرضنا  
 فادراكها ليس ضد يقا بالفعل بل بالقوة التقرينية كما سيأتي **قوله** واما ما هو  
 معه حكم **اقول** هذا النصوص لا بد ان يكون متعدد اذ لا بد فيه من تصور  
 المحكوم عليه والحكم به والنسبة الحكيمية حتى يمكن اقرار الحكم بها كما سياتي  
**قوله** اما النصوص **اقول** القسم الاول يشمل على شئين احدهما التصور  
 والثاني كونه بل الحكم والقسم الثاني يشمل ايضا على شئين التصور وكونه  
 مع الحكم فاجنب الى بيان النصوص الذي هو مشترك بين القسمين والى  
 بيان الحكم فان علم الحكم من بالقائنية المبرح ينفع القسمان بخبر بينهما  
**معاقلة** فذلك الضمير ان يعو **اقول** ان قيل لا يجوز ان يعو الى العلم  
 فلنا فلا معنى لتوسيط تعريفين فيميد بل ينبغي ان يقدم عليه فان قلت لمخلق  
 مرادف للعلم كما سيصير به فالقائد في الافتتاح بتقسيم العلم ثم تعريفاً له الذي  
 هو تعريفي في الحقيقة فذلك الفائدة في ذلك التنبيه على ان القسم هو علم في ما الحاجة  
 تعريفي لانه معلوم بوجه ما وذلك كاف في تقسيمه والتنبيه على ان تفسير العلم بذلك

[illegible][illegible]



فقد علم ان التصور به يعلم انه مراد منه كما صرح بذلك بقوله ثانيا على  
 ان التصور كما يطلق الخ فان قلت يقسم العلم الى تصور فقط وتصو معه حكم يدل  
 على ان معنى التصور امر مشترك بين هذه الصيغتين فيفيد نارة بافتران الحكم ونارة  
 بعد الحكم فقد علم بذلك ان التصور يطلق على ما يرد العلم ويعلم التصديق  
 فلا حاجة في ذلك الى ان يعرف مطلقا التصور والتصو فقط واما الاطلاق فهو على  
 ما يقابل التصديق فقد معلوم من المنعاف المشهور ولا مدخل فيه للتعريف و  
 هو ظاهر ولا للتقسيم انه يعلم منه لا اطلاقه على المعنى المشترك دون اطلاقه  
 على خصوص القسم الاقل قلت ان حال ما ذكرت لكن في التعريف ثانيا على  
 ما يدل عليه التقسيم اذ بما يغفل فيه ولهذا التنبيه فائدته ستظهر  
 عن قريب **قوله** استأمر الخ **اقول** هذا يعبر الحكم المحلى والاتصال بالانفصال  
 ايجابا او سلبا **قوله** ثم مفهوم الكاتب **قوله** فاعرف انك مفهوم الكاتب  
 عن ادراك الانساق انفسه لفظا ثم ليس امر واجبا بل هو امر استحسانى  
 فان الاولى ان يلاحظ الذات فلا ثم مفهوم الصفات واما ادراك نسبة شئ  
 الكتابية الى الانساق فلا بد ان يتاخر عن ادراكها معا **قوله** بمعنى ادراك  
 ان النسبة واقعة او ليست بواقعة **اقول** يريد به اننا  
 لا نغنى بادرناك وقوع النسبة ولا وقوعها ان يدرك معنى الوقوع واللا وقوع  
 مضافا الى النسبة فان ادركها بهذا المعنى ليس حكم بل هو ادراك مركب تفيد  
 من قبل الاضافة بل نغنى بادرناك الوقوع ان يدرك ان النسبة واقعة وبمعنى الادراك  
 حكما ايجابيا وادرناك عند الوقوع ان يدرك ان النسبة ليست بواقعة وبمعنى هذا

مشهور ففسر مطلق التصور به يعلم انه مراد منه كما صرح بذلك بقوله ثانيا على  
 ان التصور كما يطلق الخ فان قلت يقسم العلم الى تصور فقط وتصو معه حكم يدل  
 على ان معنى التصور امر مشترك بين هذه الصيغتين فيفيد نارة بافتران الحكم ونارة  
 بعد الحكم فقد علم بذلك ان التصور يطلق على ما يرد العلم ويعلم التصديق  
 فلا حاجة في ذلك الى ان يعرف مطلقا التصور والتصو فقط واما الاطلاق فهو على  
 ما يقابل التصديق فقد معلوم من المنعاف المشهور ولا مدخل فيه للتعريف و  
 هو ظاهر ولا للتقسيم انه يعلم منه لا اطلاقه على المعنى المشترك دون اطلاقه  
 على خصوص القسم الاقل قلت ان حال ما ذكرت لكن في التعريف ثانيا على  
 ما يدل عليه التقسيم اذ بما يغفل فيه ولهذا التنبيه فائدته ستظهر  
 عن قريب **قوله** استأمر الخ **اقول** هذا يعبر الحكم المحلى والاتصال بالانفصال  
 ايجابا او سلبا **قوله** ثم مفهوم الكاتب **قوله** فاعرف انك مفهوم الكاتب  
 عن ادراك الانساق انفسه لفظا ثم ليس امر واجبا بل هو امر استحسانى  
 فان الاولى ان يلاحظ الذات فلا ثم مفهوم الصفات واما ادراك نسبة شئ  
 الكتابية الى الانساق فلا بد ان يتاخر عن ادراكها معا **قوله** بمعنى ادراك  
 ان النسبة واقعة او ليست بواقعة **اقول** يريد به اننا  
 لا نغنى بادرناك وقوع النسبة ولا وقوعها ان يدرك معنى الوقوع واللا وقوع  
 مضافا الى النسبة فان ادركها بهذا المعنى ليس حكم بل هو ادراك مركب تفيد  
 من قبل الاضافة بل نغنى بادرناك الوقوع ان يدرك ان النسبة واقعة وبمعنى الادراك  
 حكما ايجابيا وادرناك عند الوقوع ان يدرك ان النسبة ليست بواقعة وبمعنى هذا

بمعنى الادراك فاعرف انك مفهوم الكاتب عن ادراك الانساق انفسه لفظا ثم ليس امر واجبا بل هو امر استحسانى  
 فان الاولى ان يلاحظ الذات فلا ثم مفهوم الصفات واما ادراك نسبة شئ الكتابية الى الانساق فلا بد ان يتاخر عن ادراكها معا  
**قوله** بمعنى ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة **اقول** يريد به اننا لا نغنى بادرناك وقوع النسبة ولا وقوعها ان يدرك معنى الوقوع واللا وقوع  
 مضافا الى النسبة فان ادركها بهذا المعنى ليس حكم بل هو ادراك مركب تفيد من قبل الاضافة بل نغنى بادرناك الوقوع ان يدرك ان النسبة واقعة وبمعنى الادراك حكما ايجابيا وادرناك عند الوقوع ان يدرك ان النسبة ليست بواقعة وبمعنى هذا



[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

[illegible]



وإيجاد الاثر والانفعال هو لنا اثر ويقول الاش فلا يصدر احدهما على ما يصدر عليه  
 الاخر بالضرورة واما ان الادراك انفعال فاما يصح اذا فسر لا يدرك بانفعال النفس  
 بالصورة الحاصلة من الشيء واما اذا فسر بالصورة الحاصلة في نفس فيكون من مقولة  
 كيف فلا يكون فعلا ايضا **قولنا** ما على راي الحكماء فالنصديق هو الحكم  
 فقط **اقول** هذا هو الحق لان نفسه العلم الى هذين القسمين انما هو لا مثنيا  
 كل واحد منهما عن الآخر بطريق خاص يستحصل به ثم ان الادراك المسمى بالحكم  
 ينفرد بطريق خاص يوصل اليه وهو الحجة المنفصلة الى اقسامها وما عدا  
 هذا الادراك له طريق واحد يوصل اليه وهو القول الشارح قصود المحكوم  
 عليه **نصو المحكوم** به وتصو النسبة الحكيمة في اقسامها من التصورات  
 في الاستحصاء بالقول الشارح فلا فائدة في ضمها الى الحكم وجعل المجموع منهما  
 واحدا من العلم المسمى بالنصديق لان المجموع ليس له طريق خاص فربما لاحظ  
 مفصو الفن اعني في الطرف الموصلة الى العلم لم يلبس عليه ان الواجب  
 في نفسه ملاحظة الامتياز في الطرف فيكون الحكم احد تسمية المسمى بالنصديق  
 لكنه مشروط في وجوده الى ضم امور متعددة من افراد القسم الآخر  
 واذا عرفت هذا فنقول اذا امرت نفس العلم على هذا المذهب قلت  
 العلم اي الادراك مطلقا اما ان يكون ادراكا لان النسبة وافعة او ليست  
 بوافعة واما ان يكون ادراكا لغرض ذلك فالاول يسمى بقصد يقا والثاني تصورا  
 واذا اردت نفسيه على مذهبك ما فقلت العلم اما ان يكون ادراكا  
 لامور اربعة هي المحكوم عليه المحكوم به والنسبة الحكيمة وكون تلك

قوله فلا يصدر  
 اشارة الى ان المراد  
 بقوله لا يصدر  
 بانفعال النفس  
 لا يصدر عن النفس  
 بل يصدر عن  
 العقل  
 قوله فاما يصح  
 بانفعال النفس  
 لا يصدر عن النفس  
 بل يصدر عن  
 العقل  
 قوله فاما يصح  
 بانفعال النفس  
 لا يصدر عن النفس  
 بل يصدر عن  
 العقل

من الحكماء  
 قوله فاما يصح  
 بانفعال النفس  
 لا يصدر عن النفس  
 بل يصدر عن  
 العقل  
 قوله فاما يصح  
 بانفعال النفس  
 لا يصدر عن النفس  
 بل يصدر عن  
 العقل

قوله فاما يصح  
 بانفعال النفس  
 لا يصدر عن النفس  
 بل يصدر عن  
 العقل  
 قوله فاما يصح  
 بانفعال النفس  
 لا يصدر عن النفس  
 بل يصدر عن  
 العقل

قوله فاما يصح  
 بانفعال النفس  
 لا يصدر عن النفس  
 بل يصدر عن  
 العقل  
 قوله فاما يصح  
 بانفعال النفس  
 لا يصدر عن النفس  
 بل يصدر عن  
 العقل



[illegible]



هو عسكركي بيكون ذلك آيتي فيما نفي الواقع وقد جعته آيتا في الامور التي قد عرفت في هذا المحكم فوالله اعلم بالصواب

سید احمد علی خان



[illegible]







والا ان التصويت على ما يقابل التصديق اعني اعبر عنه عدم الحكم فلا دلالة له عليه أصلاً لا يجعل التصويت مقابلاً للتصديق فاعني عدم الحكم مستفان من مبدأ فقط وليس اخل في مفهوم لفظ التصويت هو من عمل بمعنى الادراك مطم وقد ضم اليه قيداً وان جعل المفيد شيئاً للتصديق فالتصديق عند معنى واحد فافهم بما ذكرناه ان الاشتراك في لفظ التصويتا يظهر في كلامهم دون كلامه ولهذا الا

اشترك يندفع الاعتراضان معاً القسم المشهور واما اذا فاعني ان القسم المحسم فائماً هو بالاجاب الاول لان المقابل للتصديق عند كماله هو التصويت فقط وليس التصديق ضمماً عنه بل هو قسم من التصويت فافهم ان دفع الاعتراض الاول فلا يلزم ان يكون قسم الشيء شيئاً له وكذا المعبر في التصديق شرطاً او شرطاً هو التصويت مطم لا التصويت فقط وعدم الحكم انما اعبر في التصويت في التصويت مطلقاً فاندفع الاعتراض الثاني ايضاً قول انه محال اه اقول وذلك لا يلزم تركيب الشيء من التفسير على ذلك مام واشتراط الشيء بقبضه على ما ذهب الحكماء قول والمعبر في التصديق ليس هو كقول بل الثاني الى قوله والمعبر في التصديق شرطاً او شرطاً هو التصويت لا بشرط شيء فلا اشكال الخ اقول فيه بحثان المعبر في التصديق شرطاً او شرطاً هو التصويت المحكوم عليه فهو المحكوم به وهو القسم الحكيم في كل واحد من هذه التصويتات خصوصاً من فاعني القول الشارح ان كان تقريراً فيكون كل واحد منها تصويتاً سارحاً مقابلاً للتصديق ومنه جازحت مطلق التصويت فاعبر في التصديق شرطاً او شرطاً

لنصو الذي اعبر عنه عدم الحكم فلا شك ان ان جازع الجواب ان يكون عدم الحكم معبر في التصويت الشرح على انه صفة له فيدعيه المعبر في التصديق هو ان التصويت الشارح لصفته قيداً فافهم التصويت

فان كان التصويت على ما يقابل التصديق اعني اعبر عنه عدم الحكم فلا دلالة له عليه أصلاً لا يجعل التصويت مقابلاً للتصديق فاعني عدم الحكم مستفان من مبدأ فقط وليس اخل في مفهوم لفظ التصويت هو من عمل بمعنى الادراك مطم وقد ضم اليه قيداً وان جعل المفيد شيئاً للتصديق فالتصديق عند معنى واحد فافهم بما ذكرناه ان الاشتراك في لفظ التصويتا يظهر في كلامهم دون كلامه ولهذا الا

اشترك يندفع الاعتراضان معاً القسم المشهور واما اذا فاعني ان القسم المحسم فائماً هو بالاجاب الاول لان المقابل للتصديق عند كماله هو التصويت فقط وليس التصديق ضمماً عنه بل هو قسم من التصويت فافهم ان دفع الاعتراض الاول فلا يلزم ان يكون قسم الشيء شيئاً له وكذا المعبر في التصديق شرطاً او شرطاً هو التصويت مطم لا التصويت فقط وعدم الحكم انما اعبر في التصويت في التصويت مطلقاً فاندفع الاعتراض الثاني ايضاً قول انه محال اه اقول وذلك لا يلزم تركيب الشيء من التفسير على ذلك مام واشتراط الشيء بقبضه على ما ذهب الحكماء قول والمعبر في التصديق ليس هو كقول بل الثاني الى قوله والمعبر في التصديق شرطاً او شرطاً هو التصويت لا بشرط شيء فلا اشكال الخ اقول فيه بحثان المعبر في التصديق شرطاً او شرطاً هو التصويت المحكوم عليه فهو المحكوم به وهو القسم الحكيم في كل واحد من هذه التصويتات خصوصاً من فاعني القول الشارح ان كان تقريراً فيكون كل واحد منها تصويتاً سارحاً مقابلاً للتصديق ومنه جازحت مطلق التصويت فاعبر في التصديق شرطاً او شرطاً

لنصو الذي اعبر عنه عدم الحكم فلا شك ان ان جازع الجواب ان يكون عدم الحكم معبر في التصويت الشرح على انه صفة له فيدعيه المعبر في التصديق هو ان التصويت الشارح لصفته قيداً فافهم التصويت



اذا كان جزء من الشيء لا يلزم ان يكون صفته جزء منه الا ترى ان قطع الخشب  
 اجزاء للشيء وليس كون تلك القطع جزءا منه <sup>لعدم الحكم</sup> كذا الحال في الشرطان الموصوف  
 اذا كان شرط الشيء لا يلزم ان يكون صفته شرطه فاذا قلنا لا تشاكا بن <sup>لعدم الحكم</sup> فجزء  
 هذا التضاد او شرطه هو موصو <sup>لعدم الحكم</sup> الا تشاكا بن في نفسه موصوف  
 بعد الحكم لان الحكم لم يعرض له بل انما عرض لمجموع الادراك فاذا ثبت لكن  
 هذه الصفة خارجة عن ماهية التضاد <sup>لعدم الحكم</sup> وموصوفها وهو ان ذلك التصور  
 داخل فيه فلا يلزم تركيب التضاد من الحكم ونقيضه بل من الحكم والموصوف  
 بنقيضه لا استحالته في ذلك فان كل واحد من اجزاء البدي موصوف بنقيض  
 الاخر وكذا موصوفها شرط التحقق الحكم و <sup>لعدم الحكم</sup> الصفة فلا يلزم شرط الشيء بنقيضه  
 بل بالموصوف بنقيضه لا استحالته في ذلك ايضا فان شرط الصلوة كالطهارة مثلا  
 موصوفانه ليس بصلوة هذا هو التحقق الذي افاده الشارح قدس سره في شرحه  
 للمطالع واما بناء الكلام بهما على ما هو في الحال في النفسا من ان المعبر في  
 كل قسم هو موصو <sup>لعدم الحكم</sup> الفسنة فبما الى فهم المتقدمين شتت عليه في امثال هذه  
 المواضع فذلك من غير جملة بعلاو حاله وطبعه من الجملة اغفار دفعه شانه  
 بترتيب مثاله <sup>لعدم الحكم</sup> قولنا ما بدي هو الذي لا يتوقف حصوله على نظركيب  
 اقول البديهي بهذا المعنى موصو <sup>لعدم الحكم</sup> النظر في المقابل للنظر في وقد يظن  
 البديهي على المقدما الاولى <sup>لعدم الحكم</sup> قولنا كصو الحرارة اقول مثل لكل واحد  
 من البديهي النظر بالنص والتضاد بينهما على ان التصور ينقسم الى  
 البديهي النظر وان التضاد ايضا ينقسم اليهما وسياتي تحقير ذلك

ان وقع في ان يكون  
 هذه الصفة لا تارة لادان الموصوف  
 البديهي فكل واحد الموصوف ليس جزءا من الموصوف  
 الموصوف من غير ان يكون جزءا من الموصوف  
 ان ينفذ من اجتماع النقيضين كما ان  
 مع الصفة فلا ينفذ ان كان الكلية  
 مادة الاشكال الكلية بان يقال ان  
 في ان تضاد بين الموصوف  
 عدم الحكم بهذا الموضع  
 وقد كون تلك في ليس جزءا من تلك القطع  
 الا ان كان السبب لان الحكم  
 باحتمال في موضع كون جزءا من  
 لبيان ذلك لان الحكم  
 معنى اوصاف التصور لعدم الحكم  
 لا يكون انما نسبة موصو  
 لا يكون انما نسبة موصو  
 حصول الشيء بنقيضه في موضع  
 ما اذا كانت الصفة داخلية في ماهية  
 اعني ان الحكم معني في التصديق  
 كان الموصوف شرط او من الصفة  
 لان البدي كيب من الصفة على  
 بنقيض الاخر لانه يصديق على  
 ان غير سبب الاستحالة في ذلك  
 انتفاء المركب الكلية لان كل واحد  
 بنقيض الاخر لانه يصديق على  
 فان كيب هذه من الحكم وهو موصوف  
 بنقيضه والموصوف بنقيضه هو موصوف  
 الحكم ولا يلزم ان يكون  
 من الموصوف في قوله في نفس  
 او شرطه هو موصو الفسنة فبما  
 المواضع فذلك من غير جملة بعلاو  
 بترتيب مثاله قولنا ما بدي هو الذي  
 اقول البديهي بهذا المعنى موصو النظر  
 البديهي على المقدما الاولى قولنا كصو  
 من البديهي النظر بالنص والتضاد  
 البديهي النظر وان التضاد ايضا ينقسم

ان كان جزء من الشيء لا يلزم ان يكون صفته جزء منه  
 اجزاء للشيء وليس كون تلك القطع جزءا منه كذا الحال في الشرطان  
 اذا كان شرط الشيء لا يلزم ان يكون صفته شرطه فاذا قلنا لا تشاكا بن فجزء  
 هذا التضاد او شرطه هو موصو الا تشاكا بن في نفسه موصوف  
 بعد الحكم لان الحكم لم يعرض له بل انما عرض لمجموع الادراك فاذا ثبت لكن  
 هذه الصفة خارجة عن ماهية التضاد وموصوفها وهو ان ذلك التصور  
 داخل فيه فلا يلزم تركيب التضاد من الحكم ونقيضه بل من الحكم والموصوف  
 بنقيضه لا استحالته في ذلك فان كل واحد من اجزاء البدي موصوف بنقيض  
 الاخر وكذا موصوفها شرط التحقق الحكم و الصفة فلا يلزم شرط الشيء بنقيضه  
 بل بالموصوف بنقيضه لا استحالته في ذلك ايضا فان شرط الصلوة كالطهارة مثلا  
 موصوفانه ليس بصلوة هذا هو التحقق الذي افاده الشارح قدس سره في شرحه  
 للمطالع واما بناء الكلام بهما على ما هو في الحال في النفسا من ان المعبر في  
 كل قسم هو موصو الفسنة فبما الى فهم المتقدمين شتت عليه في امثال هذه  
 المواضع فذلك من غير جملة بعلاو حاله وطبعه من الجملة اغفار دفعه شانه  
 بترتيب مثاله قولنا ما بدي هو الذي لا يتوقف حصوله على نظركيب  
 اقول البديهي بهذا المعنى موصو النظر في المقابل للنظر في وقد يظن  
 البديهي على المقدما الاولى قولنا كصو الحرارة اقول مثل لكل واحد  
 من البديهي النظر بالنص والتضاد بينهما على ان التصور ينقسم الى  
 البديهي النظر وان التضاد ايضا ينقسم اليهما وسياتي تحقير ذلك



سنة ١٢٠٠ هـ  
في شهر ربيع الثاني  
في يوم الاثنين  
في الساعة السادسة  
في دار القضاء  
في مدينة القاهرة  
في مصر  
في سنة ١٢٠٠ هـ  
في شهر ربيع الثاني  
في يوم الاثنين  
في الساعة السادسة  
في دار القضاء  
في مدينة القاهرة  
في مصر

بالدليل لا اشكال في تعريف البدهي والنظري من التصوفان البدهي منه  
ما لا يتوقف على نظر وكما صلا والنظر منه ما يتوقف عليه واما التصديق  
ففي تعريفه اشكال ذلك لان الحكم قد يكون غير محتاج الى نظر ويكون  
نصو المحكوم عليه والمحكوم به محتاجا اليه مثل هذا التصديق يستلزم بداهة  
كالحكم بان الممكن محتاج الى المورث لا مكانه مع انه يصدق عليه انه يتوقف  
على نظر فيدخل في تعريف النظر ويخرج عن تعريف البدهي فيبطل التعريفان  
طردا وعكسا والجواب ان التصديق عبارة عن الحكم فاذا كان مستغنيا  
ذاته عن النظر كان بداهة اذ لا دخل في تعريفه لانه لم يتوقف في ذاته على نظر وهذا  
هو المراد ما ذكر في تعريفه واما توقفه على النظر في اطرافه فذلك يتوقف بالواسطة  
واذا جعل التصديق عبارة عن مجموع المركب كما هو عند الامام فلهذا الاشكال  
**قوله** فنقول ليس كل واحد **قول** برهانه ليس كل واحد من التصورات  
بداهية ولا كل واحد منها نظرية باحتمال يلزم ان بعض التصورات بداهية وبعضها  
نظرية وكذلك ليس كل واحد من التصديقات بداهية ولا كل واحد منها  
نظرية باحتمال يلزم ان بعضها بداهية وبعضها نظرية لكنه جمع بين التصورات  
التصديقات انحصارا في العبارة في الاشكال في الدليل والمراد ما ذكرناه فكل  
قال ليس جميع التصورات بداهية ولا جميعها نظرية فالحاصل ان جميع التصورات  
وهو باطل فطعا وكذلك ليس جميع التصديقات بداهية ولا جميعها نظرية  
شئ من التصديقات الى نظر وهو ايضا قطعاً **قوله** وفيه نظر في هذا النظر  
على ظاهر هذه العبارة وان كان المقصود منها في شرح الكشف بعدم الاحتياج

في تعريف النظر والنظري من التصوفان البدهي منه ما لا يتوقف على نظر وكما صلا والنظر منه ما يتوقف عليه واما التصديق ففي تعريفه اشكال ذلك لان الحكم قد يكون غير محتاج الى نظر ويكون نصو المحكوم عليه والمحكوم به محتاجا اليه مثل هذا التصديق يستلزم بداهة كالحكم بان الممكن محتاج الى المورث لا مكانه مع انه يصدق عليه انه يتوقف على نظر فيدخل في تعريف النظر ويخرج عن تعريف البدهي فيبطل التعريفان طردا وعكسا والجواب ان التصديق عبارة عن الحكم فاذا كان مستغنيا ذاته عن النظر كان بداهة اذ لا دخل في تعريفه لانه لم يتوقف في ذاته على نظر وهذا هو المراد ما ذكر في تعريفه واما توقفه على النظر في اطرافه فذلك يتوقف بالواسطة واذا جعل التصديق عبارة عن مجموع المركب كما هو عند الامام فلهذا الاشكال قوله فنقول ليس كل واحد قول برهانه ليس كل واحد من التصورات بداهية ولا كل واحد منها نظرية باحتمال يلزم ان بعض التصورات بداهية وبعضها نظرية وكذلك ليس كل واحد من التصديقات بداهية ولا كل واحد منها نظرية باحتمال يلزم ان بعضها بداهية وبعضها نظرية لكنه جمع بين التصورات والتصديقات انحصارا في العبارة في الاشكال في الدليل والمراد ما ذكرناه فكل قال ليس جميع التصورات بداهية ولا جميعها نظرية فالحاصل ان جميع التصورات وهو باطل فطعا وكذلك ليس جميع التصديقات بداهية ولا جميعها نظرية شئ من التصديقات الى نظر وهو ايضا قطعاً قوله وفيه نظر في هذا النظر على ظاهر هذه العبارة وان كان المقصود منها في شرح الكشف بعدم الاحتياج

الاشكال قد يقال لا يتقوى الاشكال على ما ذكرناه في الصورة  
التصورات كلها عند بداهة بديهية فلا يتصور عند الصورة  
المذكورة اعلم انه قد بداهة بديهية بغير ان يوضع ما ادور على الصورة  
بعض شئ بل يفيد بداهة بديهية بغير ان يوضع ما ادور على الصورة  
من ان يستدل لانه لا يفيد مطلوبه الذي هو بداهة بديهية بغير ان يوضع ما ادور على الصورة  
بعض شئ بل يفيد بداهة بديهية بغير ان يوضع ما ادور على الصورة







[illegible]



اشارة الى ان بعض العلوم لا يمكن ان تكون الا بالاشتغال بالعلم بالاشياء التي هي موضوعها  
والاشارة الى ان بعض العلوم لا يمكن ان تكون الا بالاشتغال بالعلم بالاشياء التي هي موضوعها  
والاشارة الى ان بعض العلوم لا يمكن ان تكون الا بالاشتغال بالعلم بالاشياء التي هي موضوعها

والادراكات التي تقع فيها الحركات الفكرية باعتبار الاشتغال بالاشياء الواقعية فهاهنا  
نريد ما فانك اذا درست بحصول العلم بالنظر فلا بد هنا من علوم سابقة عليه و  
من نزيلها والاشغال من بعضها البعض فالعلوم السابقة ليست معداة للعلم  
لانها تخرج من العلم باجزاء المعرفة بجامع العلم بالعلم والعلوم السابقة بجامع  
العلم بالنتيجة فلو كانت العلوم السابقة معداة للعلم لما امكن جامعها ان يكون لان  
المعدود لا يستعد للشيء واستعد الشيء هو كونه بالقوة الغير منه من الفعل  
او البعد فينتج ان يجمع جوده بالفعل نعم الاشتغال بالاشياء الواقعية في تلك  
العلوم عند نزيلها معداة للعلم لانها تخرج من العلم بالعلم عند انقطاعها  
فالعلوم السابقة اما على وجه موجب للعلم او الشرط لخصوصه فلا بد ان يكون حاصله  
محمدا معا عند حصول العلم فيخرج احاطة الذهن بما هو غير متناهية دفعة  
الواحد وهو في الدليل يسقط الاغراض واجتباؤه لاشكال الحركات  
الفكرية معداة لخصوص العلم بمنفعة الاجتماع مع ما يقع فيه تلك المعداة  
اعني العلوم والادراكات وان لم ينتج اجتماعها مع العلم لكنها ليست باجتماعها  
باسرها مع دفعة فانا نجد من انفسنا في القياسات المركبة الكثير المقدمان و  
النتائج التي يتوصل بها الى العلم فانه هل عند حصول العلم عن كثير من تلك  
المقدما السابقة مع الجزم بالعلم بل بما تفعل بعد ما حصل لنا العلم من المقدما  
الفرعية التي بها حصل لنا العلم ابتداء مع ملاحظة العلم خصوصاً بفعله ذلك  
ظ في المسائل الهندسية الكثير المقدما جدا فان من شأنها علم انه عند  
ما حصل له التصديق بالمثل تلك المسائل فانه هل عن المقدما البعيدة هو لا تاما  
اي غفل

بكون احد احوالها خلاف العلم بالاشياء الواقعية فهاهنا  
نريد ما فانك اذا درست بحصول العلم بالنظر فلا بد هنا من علوم سابقة عليه و  
من نزيلها والاشغال من بعضها البعض فالعلوم السابقة ليست معداة للعلم  
لانها تخرج من العلم باجزاء المعرفة بجامع العلم بالعلم والعلوم السابقة بجامع  
العلم بالنتيجة فلو كانت العلوم السابقة معداة للعلم لما امكن جامعها ان يكون لان  
المعدود لا يستعد للشيء واستعد الشيء هو كونه بالقوة الغير منه من الفعل  
او البعد فينتج ان يجمع جوده بالفعل نعم الاشتغال بالاشياء الواقعية في تلك  
العلوم عند نزيلها معداة للعلم لانها تخرج من العلم بالعلم عند انقطاعها  
فالعلوم السابقة اما على وجه موجب للعلم او الشرط لخصوصه فلا بد ان يكون حاصله  
محمدا معا عند حصول العلم فيخرج احاطة الذهن بما هو غير متناهية دفعة  
الواحد وهو في الدليل يسقط الاغراض واجتباؤه لاشكال الحركات  
الفكرية معداة لخصوص العلم بمنفعة الاجتماع مع ما يقع فيه تلك المعداة  
اعني العلوم والادراكات وان لم ينتج اجتماعها مع العلم لكنها ليست باجتماعها  
باسرها مع دفعة فانا نجد من انفسنا في القياسات المركبة الكثير المقدمان و  
النتائج التي يتوصل بها الى العلم فانه هل عند حصول العلم عن كثير من تلك  
المقدما السابقة مع الجزم بالعلم بل بما تفعل بعد ما حصل لنا العلم من المقدما  
الفرعية التي بها حصل لنا العلم ابتداء مع ملاحظة العلم خصوصاً بفعله ذلك  
ظ في المسائل الهندسية الكثير المقدما جدا فان من شأنها علم انه عند  
ما حصل له التصديق بالمثل تلك المسائل فانه هل عن المقدما البعيدة هو لا تاما  
اي غفل

ان لم يكن العلم بالاشياء الواقعية فهاهنا  
نريد ما فانك اذا درست بحصول العلم بالنظر فلا بد هنا من علوم سابقة عليه و  
من نزيلها والاشغال من بعضها البعض فالعلوم السابقة ليست معداة للعلم  
لانها تخرج من العلم باجزاء المعرفة بجامع العلم بالعلم والعلوم السابقة بجامع  
العلم بالنتيجة فلو كانت العلوم السابقة معداة للعلم لما امكن جامعها ان يكون لان  
المعدود لا يستعد للشيء واستعد الشيء هو كونه بالقوة الغير منه من الفعل  
او البعد فينتج ان يجمع جوده بالفعل نعم الاشتغال بالاشياء الواقعية في تلك  
العلوم عند نزيلها معداة للعلم لانها تخرج من العلم بالعلم عند انقطاعها  
فالعلوم السابقة اما على وجه موجب للعلم او الشرط لخصوصه فلا بد ان يكون حاصله  
محمدا معا عند حصول العلم فيخرج احاطة الذهن بما هو غير متناهية دفعة  
الواحد وهو في الدليل يسقط الاغراض واجتباؤه لاشكال الحركات  
الفكرية معداة لخصوص العلم بمنفعة الاجتماع مع ما يقع فيه تلك المعداة  
اعني العلوم والادراكات وان لم ينتج اجتماعها مع العلم لكنها ليست باجتماعها  
باسرها مع دفعة فانا نجد من انفسنا في القياسات المركبة الكثير المقدمان و  
النتائج التي يتوصل بها الى العلم فانه هل عند حصول العلم عن كثير من تلك  
المقدما السابقة مع الجزم بالعلم بل بما تفعل بعد ما حصل لنا العلم من المقدما  
الفرعية التي بها حصل لنا العلم ابتداء مع ملاحظة العلم خصوصاً بفعله ذلك  
ظ في المسائل الهندسية الكثير المقدما جدا فان من شأنها علم انه عند  
ما حصل له التصديق بالمثل تلك المسائل فانه هل عن المقدما البعيدة هو لا تاما  
اي غفل



[illegible]











من ان فاعل النظر هو المرئى للناظر وان غايته هو لنادى الى مجهول فهو قول  
تحقيق واما ان الاصول المعلومة مادية وان الهيئته الغارضة لتلك الاوصاف  
فهو قول على سبيل التشبيه لان النظر من الاعراض النفسانية والمادة والصورة  
انما تكونان بل اجساما قول فالترتيب اشارته الى العلته الصورية بالمطابقة  
اقول اعترض عليه بان صورة الفكر كما اعترفت به هي الهيئته  
الاجتماعية ولا شك انها ليست نفس الترتيب بل هي معلولة له فيكون دلالته  
الترتيب عليها الترتيبية كدلالته على المرئى ويمكن ان يقال ان دلالته الترتيب  
على الهيئته التي هي المعلولة له اظهر من دلالته على المرئى ذلك هو فاعله لان دلالته  
العلته على معلولها اقوى واظهر من دلالته المعلول على علته لان العلة المعينة  
تدل على معلول معين والمعلول المعين لا يدل الا على علته ما فاراد التشبيه على ذلك  
فصير بالمطابقة على معنى ان دلالته الترتيب على الهيئته كالمطابقة في الظاهر هو قول  
لان بعض العقلاء ينافض بعضها اقول دل هذا على ان الفكر قد يكون  
خطا وان بداهة العقل لا يكفي بتميز الخطا عن الصواب الا لما وقع الخطا  
عن العقلاء الطالبين للصواب والهاربين عن الخطا واما قال بل لا يتصور  
الواحد ينافض نفسه فثبت ان اظهر فان العاقل المفكر اذا فقه عن احواله  
وجدا انه يعقد ما او انما فقه بحسب فان مخالفة اي فقه في وقت ويعقد حكما  
ثم يفكر في وقت آخر ويعقد حكما آخر فنافضا للحكم الاول فانونا انما الفكرين واما  
ثم لنا على ان الزمان المعنى في التفاضل فنفرض على ان الخطا في الافكار والكاسية  
نصديقا لعدله هو ذلك في الصواب قولنا فنست الحاجة الى فانون

الحكماء فيها ليس بعدد فوضعها حتى لا تفت. الأصابع اربعة على المصطنق. الأصابع اربعة على المصطنق. الأصابع اربعة على المصطنق.

[illegible]



أقول برهان المفهوم ان كان معرفة تفاصيل احوال الانظار الجزئية لكنها  
منعذرة فلا بد من قانون يرجع اليه في معرفة احوال اي نظار بدلا من انظار المخصوص  
فولده من ضرورياتها اقول لمجرد ان اكتسبنا النظرية انما يكون من الضرورة  
ابتداء بل اريد ان اكتسابها يستند الى الضرورية اما ابتداء او بواسطة جواز ان  
يكسب نظري من نظري آخر وبكسب ذلك النظرية الاخرى من نظري ثالث  
وهكذا لكن لا بد من الانتهاء الى الضرورية بان دفع اللدني والفسل فلوله  
واي فكر صحيح واي فكر فاسد اقول قد علم ان للفكر مادة هي الامور المعلومه  
وصورة الهيئته الاجتماعية اللازمة للترتيب فاحتمل ان الفكر صحيحا واذا  
فسدا فاما معا وفسدا احدهما كان فاسدا فاذا اريد اكتساب تصور لم يمكن  
ذلك من اي تصور كان بل لا بد له من تصور لها مناسبه مخصوصه الى  
الذي ذلك التصور المظم وكذا الحال في التصديق فكل مظم من المطالب التصويبه  
والتصديق فيه مباد معينه يكسب منها ثم ان اكتسابه من تلك المباد لا يمكن  
ان يكون باي طريق كان بل لا بد هناك من طريق مخصوص لشروط مخصوصه  
فيحتاج في كل مطلوب الى شئين احدهما ثمر مبادية عن غيرها والثاني معرفة  
الطريق المخصوص الواقع في تلك المباد مع شرائطه فاذا حصل مباديه و  
سلك فيها ذلك الطريق اصيب الى المظم فان وقع خطأ امانى المباد ادى الطريق  
لم يصيب المتكفل يحصل هذا الامر كما ينبغي هو هذا الفن قول لان ظهور القوة  
النظفيه اقول النطق يطلع على النطق الظاهر وهو التكلم وعلى النطق  
الباطن وهو ذلك المعقولات وهذا الفن يقوى الاول ويسلك  
اي الامور الغائبة عن الحواس ١٢ ع

[illegible]

ما اذا حصل مباديه و  
ما في المبادي وفي الطريق  
والفن قولي لان ظهور الفؤ  
هو التكلم <sup>نظري</sup> وعلى النطق  
في الاول ويسلك  
ميراثه



[illegible]



الفاعلة اسماء لهذه القضية الكلية بالقياس الى تلك الفروع المندرجة فيها  
 واستخرجها منها الى الفعل ليس في غير ذلك بان يحمل موضوعها على الفاعل  
 على زيد مثله فيحصل قضية وتجعل صغر القياس وذلك القضية الكلية  
 كبري هكذا زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فتخرج ان زيدا مرفوع فتخرج لهذا  
 العمل هذا الصرع من القوة الى الفعل وقس على ذلك فتقوله امر كل اي قضية  
 كلية وقوله منضوب اي مشتمل بالقوة على جزئياته اي على جميع احكام جزئيات  
 موضوعه وقوله ليتغير احكامها منه اي بالفعل على الوجه الذي ذكرناه قوله  
 لانه واسطة بين القوة العاقلة اقول قيل عليه العاقلة قابلية للطالب  
 الكسبية لافاعلة لها واجيب بان الحكم ان كان فعلا فلا اشكال في التصديقا  
 وان كان ادراكا فكونه الا مائنا على الظن المتبادر الى اذهام المبدئين من  
 العاقلة فاعلة لادراكها كما ذكره وامائنا على انه بين العاقلة وبين  
 المعلوما التي تسمى الاكتساب المجهول فان الاثر الحاصل فيها بترتيب العاقلة  
 اياها على وجه الضوابط انما هو بواسطة هذا الفين قول ان حقيقة كل علم  
 ذلك العلم اقول اسما العلو المخصوص كالمنطق والفقه وغيرهما  
 فطابق ناه على المعلوما المخصوصة فيقال مثلا فلان يعلم الفلاني يعلم تلك المعلوما  
 المعينة واخر على العلم بالمعلوما المخصوصة وهو ظاهر فاعلة الاول حقيقة كل علم  
 كما ذكره الاول على الشا حقيقة كل علم التصديقا مسائلة كما صح به ثانيا واعتراض  
 عليه بان جزء العلو كما سيذكر في الحاشية ثلثة الموضوع والمباد المسائل  
 واجيب بان المقصود بالذات من هذا التلثة هو المسائل واما الموضوع فانما

[illegible]



[illegible]







انما هذا الكتاب من كتب  
 الحروف العجائب التي  
 لا تسمى بها الا بالشيء  
 الذي هو في نفسه  
 انما هذا الكتاب من كتب  
 الحروف العجائب التي  
 لا تسمى بها الا بالشيء  
 الذي هو في نفسه



[illegible]



سكون  
انخفاض  
الوابع



الاشياء واسطه في ثبوتها لما يجب نفس الامر ما العلم ثبوتها لها فنهما يحتاج  
الى **مناقضه** كما حركه بالايراد في اللاحقه للاشياء واسطه انه حيوان  
**اقول** طريقه المناخرين انه يجمعون اللاحق بواسطه الجزء الاكبر من الاعراض  
الذاتية التي يبحث عنها العكول ليست يصحح بل الخوان الاعراض الذاتية  
ما يلحق الشيء لذاته او ما يشابه سواء كان جزاء او خارجا عنه **قول** لما فيها  
من الغريبة بالقياس الى المعارض **اقول** يعني في الثلثة الاول من اعراضها استند  
الى الذات في الجملة ليست الذات في ذاتية واما الثلثة الاخرية فهي وان كانت  
عارضه لذات المعارض الا انها ليست مستندة اليها وفيها غريبة بالقياس الى المعارض  
فلم تلبس اليها بل تلبس اعراضها **قول** والعكول يبحث فيها الا عن  
الاعراض الذاتية لموضوعها **اقول** وذلك لان المقصود في العلوية احوال  
موضوعها والاعراض الذاتية لشيء احواله في الحقيقة واما الاعراض الغريبة فهي  
حقيقة احوال لاشياء اخرى في القياس اليها اعراض ذاتية فيبحث عنها في  
العكول بالبحث عن احوال تلك الاشياء مثلا الحركة بالقياس الى البعض عرض غريب  
وبالقياس الى الجسم عرض لا فيبحث عن الحركة في العلم الذي موضوعه الجسم فيسجلها  
ماعداهما **قول** فنقول موضوع المنظر المعلومات التصورية والتشبيهية **اقول**  
ليس المراد انها مطلقة موضوع المنظر بل هي مقيدة بنسخه ايضا لموضوعه وذلك  
لان المنظر لا يبحث عن جميع احوال المعلومات التصورية والتشبيهية بل عن  
احوالها باعتبارها اصلا لها الى محمول تلك الاحوال ايضا وما يتوعلية ايضا  
واما احوال المعلومات الاخرية من حيثية اعني صحتها ايضا كونها موجودة في

الاشياء واسطه في ثبوتها لما يجب نفس الامر ما العلم ثبوتها لها فنهما يحتاج  
الى مناقضه كما حركه بالايراد في اللاحقه للاشياء واسطه انه حيوان  
اقول طريقه المناخرين انه يجمعون اللاحق بواسطه الجزء الاكبر من الاعراض  
الذاتية التي يبحث عنها العكول ليست يصحح بل الخوان الاعراض الذاتية  
ما يلحق الشيء لذاته او ما يشابه سواء كان جزاء او خارجا عنه قول لما فيها  
من الغريبة بالقياس الى المعارض اقول يعني في الثلثة الاول من اعراضها استند  
الى الذات في الجملة ليست الذات في ذاتية واما الثلثة الاخرية فهي وان كانت  
عارضه لذات المعارض الا انها ليست مستندة اليها وفيها غريبة بالقياس الى المعارض  
فلم تلبس اليها بل تلبس اعراضها قول والعكول يبحث فيها الا عن  
الاعراض الذاتية لموضوعها اقول وذلك لان المقصود في العلوية احوال  
موضوعها والاعراض الذاتية لشيء احواله في الحقيقة واما الاعراض الغريبة فهي  
حقيقة احوال لاشياء اخرى في القياس اليها اعراض ذاتية فيبحث عنها في  
العكول بالبحث عن احوال تلك الاشياء مثلا الحركة بالقياس الى البعض عرض غريب  
وبالقياس الى الجسم عرض لا فيبحث عن الحركة في العلم الذي موضوعه الجسم فيسجلها  
ماعداهما قول فنقول موضوع المنظر المعلومات التصورية والتشبيهية اقول  
ليس المراد انها مطلقة موضوع المنظر بل هي مقيدة بنسخه ايضا لموضوعه وذلك  
لان المنظر لا يبحث عن جميع احوال المعلومات التصورية والتشبيهية بل عن  
احوالها باعتبارها اصلا لها الى محمول تلك الاحوال ايضا وما يتوعلية ايضا  
واما احوال المعلومات الاخرية من حيثية اعني صحتها ايضا كونها موجودة في

الاشياء واسطه في ثبوتها لما يجب نفس الامر ما العلم ثبوتها لها فنهما يحتاج  
الى مناقضه كما حركه بالايراد في اللاحقه للاشياء واسطه انه حيوان  
اقول طريقه المناخرين انه يجمعون اللاحق بواسطه الجزء الاكبر من الاعراض  
الذاتية التي يبحث عنها العكول ليست يصحح بل الخوان الاعراض الذاتية  
ما يلحق الشيء لذاته او ما يشابه سواء كان جزاء او خارجا عنه قول لما فيها  
من الغريبة بالقياس الى المعارض اقول يعني في الثلثة الاول من اعراضها استند  
الى الذات في الجملة ليست الذات في ذاتية واما الثلثة الاخرية فهي وان كانت  
عارضه لذات المعارض الا انها ليست مستندة اليها وفيها غريبة بالقياس الى المعارض  
فلم تلبس اليها بل تلبس اعراضها قول والعكول يبحث فيها الا عن  
الاعراض الذاتية لموضوعها اقول وذلك لان المقصود في العلوية احوال  
موضوعها والاعراض الذاتية لشيء احواله في الحقيقة واما الاعراض الغريبة فهي  
حقيقة احوال لاشياء اخرى في القياس اليها اعراض ذاتية فيبحث عنها في  
العكول بالبحث عن احوال تلك الاشياء مثلا الحركة بالقياس الى البعض عرض غريب  
وبالقياس الى الجسم عرض لا فيبحث عن الحركة في العلم الذي موضوعه الجسم فيسجلها  
ماعداهما قول فنقول موضوع المنظر المعلومات التصورية والتشبيهية اقول  
ليس المراد انها مطلقة موضوع المنظر بل هي مقيدة بنسخه ايضا لموضوعه وذلك  
لان المنظر لا يبحث عن جميع احوال المعلومات التصورية والتشبيهية بل عن  
احوالها باعتبارها اصلا لها الى محمول تلك الاحوال ايضا وما يتوعلية ايضا  
واما احوال المعلومات الاخرية من حيثية اعني صحتها ايضا كونها موجودة في



الذهن وغير موجودة وكونها مطابقة لما هي الأشياء في انفسها وغير مطابقة  
لها الى غير ذلك من احوالها <sup>التي</sup> لا تنقطع عنها اذ ليس <sup>في</sup> متعلقا بها فوضع المنط  
مفيد بسخة الايضال لا ينفي الايضال ولا يصح البحث عن نفس الايضال لانه ليس  
ح من الاعراض الذاتية بل قيد للموضوع الايضال وما ينوقف عليه عرض ذاتية  
له يبحث عنها في هذا العلم <sup>لانه</sup> يبحث عنها من حيثها فواصل الى مجهول  
تصورها ومجهول تصدق <sup>يقول</sup> احوال المعلومات التصويرية التي <sup>يبحث</sup>  
عنها في المنطق <sup>ثلاثة</sup> اقسام احدها الايضال الى مجهول تصور اما بالكنة كما في الحد  
الثام اما بالوجه اما ذاتي او عرضي كما في الحد الناقص والرسم الناقص  
وذلك في باب التعريفات وثانيها ما ينوقف عليه الايضال الى المجهول التصوري  
توفيرا في باب كون المعلومات التصويرية كليته وجزئية وذاتية وعرضية و  
جنسا وفصلا وخاصة فان الموصل الى التصور <sup>يتركب</sup> من هذه الامور <sup>لايضال</sup>  
ينوقف على هذه الاحوال <sup>بل</sup> لا يستطرد ذكر الجزئية ههنا على سبيل الاستطراد  
والبحث عن هذه الاحوال في باب الكليات الخمس ثالثها ما ينوقف عليه الايضال  
الى المجهول التصديقي توفيرا بعيدا <sup>اي</sup> بواسطة كون المعلومات التصويرية  
موضوعا ومحمولات والبحث عنها في ضمن باب القضايا واما احوال المعلومات التصديقية  
التي يبحث عنها في المنطق <sup>ثلاثة</sup> ايضا احدها الايضال الى المجهول التصديقي <sup>كان</sup>  
او غير يقينية جانبا او غير جانبا وذلك مما يتعلق بالاشتمال والاستثقال <sup>والتمثيل</sup>  
لانه في انواع البحث وثانيها ما ينوقف عليه الايضال الى المجهول التصديقي توفيرا في  
ذلك في باب القضايا ثالثها ما ينوقف عليه الايضال الى المجهول التصديقي <sup>في</sup>

[illegible]



[illegible]

في التوفيق يكون  
محل ذلك الوجه المقصود  
اع قوله في ذلك الوجه المقصود  
في عبارة الشيخ في محله  
عنه القول ان وجه الوجه المقصود  
لتعبده ابلغ التفسير في الوجه المقصود  
وهو الوجه المقصود في الوجه المقصود  
على ما يجب في



من قبيل النصوص والموصل الغير الى التصدي هو انواع الحجج اعني القياس  
الاستفراء والتشبيه وهي مركبة من قضايا وكلها من قبيل التصديقا في ليد  
ولا يكون علة له اقول اي لا يكون علة موثرة فيه كايته في حصوله فان  
المحتاج اليه ان استفعل بجصيل المحتاج كان مفقدا عليه نفدا ما بالعلية كنقد  
حركة اليد على حركة المفتاح وان لم يستفعل بذلك كان مفقدا عليه نفدا  
بالطبع كنقد الواحد على الاثنين وتقدم النصوع على التصدي تقدم بالطبع  
كما بينه ولما ثبت ان لهذا النوع اعني التصورات نفدا ما بالطبع على النوع  
الاخر اعني التصديقا كان الاول ان يكون المبدا المتعلقة بالاول منقذمة  
في الوضع على المبدا المتعلقة بالثاني قوله احدهما ان استندما التصدي  
في

[illegible]



لا يتحقق الا اذا كان الحكم فضلا عن غير ذلك  
 وهو لا يتحقق الا اذا كان الحكم في تلك العبارة ايضا  
 لما كان تصور اداء الكا واداءه في تلك العبارة ايضا  
 لا يتحقق في عبارة التزم حين ارادة الايقاع  
 عطف الحكم على تصور المحكوم عليه  
 لا يتحقق في عبارة التزم حين ارادة الايقاع  
 عطف الحكم على تصور المحكوم عليه  
 لا يتحقق في عبارة التزم حين ارادة الايقاع  
 عطف الحكم على تصور المحكوم عليه

السلام



الا ما جعل الحكم بمعنى الاتباع اذراكا كما هو متداول الاول منها صوفاد عى ان كل ضد  
 لا بد فيه من ثلث تصونات نصوص الحكموم عليه من والنصوص الحكم وح فلا ينم  
 ما ذكره الشافى في عبادة الملحق ايضا لا نفوذ له<sup>١٢</sup> الا ان الاتباع فعل لا ادراك  
 فعلى هذا وجب برهنا بالحكم في تلك العبادة النسبة الحكمة لا الاتباع والاشترار  
 والا لئلا زاد التصديق عند على اربعة امان تغير<sup>١٣</sup> الدفع ثمان يقال لا يصح ان  
 يكون قوله والحكم معطوفا على نصوص الحكموم عليه<sup>١٤</sup> الا لو جاب ان يقول لا تمنع الحكم  
 من جهل احد فقد انما المحكوم عليه به ولو حمل الامور على معنى الاكر من  
 كما في تعريفنا هذا الفن اظهار لنفسا من جهة اخرى هو عند انطباع الدليل  
 على المدعى لان الدليل لا يثبت الا بالامتنان والمدعى مكرب من موثقة وايضا يلزم ان يكون  
 ذكر الحكم في المدعى لغوا لا مدخل له فيها هو الفصوص هي من تصدق النصوص على الضد  
 طبعاً قول<sup>١٥</sup> لا شغل للمنطق حيث هو المنطق اقول<sup>١٦</sup> انما اعتبر هذا الجثية لان  
 المنطق اذا كان نحويا ايضا فله شغل بالالفاظ لكن لا من حيث هو منطقي بل من حيث  
 انه نحوي قول<sup>١٧</sup> ولكن لما توقع فادة المعاني واستفادتها على الالفاظ اقول<sup>١٨</sup>  
 فللمنطق اذا اراد ان يعلم غير محم بنصوصها او تصديقا بالقول<sup>١٩</sup> او بالحجة فلا بد له  
 منها من الالفاظ ليمكنه ذلك اما اذا اراد ان يحصل هو لنفسه حدا للمحولين<sup>٢٠</sup>  
 باحد الطرفين فليس الالفاظ هنا امراً ضرورياً اذ يمكنه تعقل المعاني مجردة عن  
 الالفاظ لكنه عسير جدا وذلك لان النفس قد تعوث بملاحظة المعاني من  
 الالفاظ بحيث ان المراد بان تتعقل المعاني لا يحطها فيخل الالفاظ وتنفصل منها  
 الى المعاني ولو اراد ان تتعقل المعاني في صعب عليه ما ذلك صعوبة تامه<sup>٢١</sup>  
<sup>١٢</sup> قوله لا نفوذ له  
<sup>١٣</sup> قوله امان تغير  
<sup>١٤</sup> قوله الحكموم عليه  
<sup>١٥</sup> قوله لا شغل للمنطق  
<sup>١٦</sup> قوله اقول  
<sup>١٧</sup> قوله ولكن لما توقع فادة المعاني  
<sup>١٨</sup> قوله اقول  
<sup>١٩</sup> قوله او تصديقا بالقول  
<sup>٢٠</sup> قوله محولين  
<sup>٢١</sup> قوله صعوبة تامه

بالحال ١٢ الملا صلح قوله وبلغت من طبعه ما  
كان وجوده في ذلك كالحكم فيكون الدليل بيقين الذي هو الذي  
هو بغير نور الحكم عليه والحكم به ١٣ قوله يكون ان يكون  
كان لا بد من حصول التصديق في نور العلم ان ذكر الحكم في قوله  
في التصديق والحكم بالحكم في الدعوى والتقدير كل تقدير لا بد فيه  
انه اذا اجترحه كونه مثلاً كونه في الدعوى والتقدير كل تقدير لا بد فيه  
لحقيق في الحقيقة كان بياناً للملاصق الدليل لليقين بالقرآن اذا عييد  
ان المذكور في الشرح عليه متفق على هذه الجائز  
على التعليم اشارة الى ان الملا

[illegible]







قوله في الاستقراء  
اي فثبت بالاستقراء  
وعدم وجوده  
لا يلزم ذلك  
اللفظ لا يكون  
مستلزما له  
اللفظ لا يكون  
مستلزما له

قوله في الاستقراء  
اي فثبت بالاستقراء  
وعدم وجوده  
لا يلزم ذلك  
اللفظ لا يكون  
مستلزما له  
اللفظ لا يكون  
مستلزما له

قوله في الاستقراء  
اي فثبت بالاستقراء  
وعدم وجوده  
لا يلزم ذلك  
اللفظ لا يكون  
مستلزما له  
اللفظ لا يكون  
مستلزما له

وغيرها امر محقق لا شبهة فيه وانحصار الدلالة اللفظية في الوضعية والطبيعية  
والعقلية في الاستقراء لا بالحصر العقلي الدائر بين التقديرات لا بشانها بل بالدلالة اللفظية  
تكمينها الى الوضع لا الى الطبع لا يترتب ان تكون مبنية الى العقل قطعا كما استقر  
فلم نجد الا هذا التثنية في قولنا **قوله** اي كلما اطلق فان الدلالة  
المعبرة في هذا القول كانت كلية واما اذا فهم من اللفظ معنى في بعض الاوقات بواسطة  
ففيه فاصح هذا القول يحكم بان ذلك اللفظ والى ذلك المعنى بخلافها ايضا الغيرة  
الاصول **قوله** للعلم بوضع **قوله** احترار عن الدلالة الطبيعية والعقلية واما  
فال للعلم بوضعه بوضع ذلك اللفظ ولم يقل للعلم بوضعه الى علمنا ان ينحصر  
بالدلالة المطابقة وانحصار الدلالة اللفظية الوضعية في اقسامها الثلاثة المذكورة  
بالحصر العقلي لا بدلالة اللفظ بالوضع فان يكون على نفس المعنى الموضوع له ان علمنا  
او على خارج **قوله** وعلى الامكان العائنه **قوله** ميدان لفظ الامكان  
يطلق على الامكان الخاص بدل على الامكان العامة لانه تضمنه ذلك لا ينافي دلالة  
على الامكان العائنه لانه مطابق وذلك لانه اجتمع في الامكان العائنه  
احدهما كونه جزء للمعنى الموضوع اعني الامكان الخاص الثاني كونه موضوعا فلا بد  
يدل لفظ الامكان عليه لانه من تنبيهنا الجاهل فاذ اعبرنا ناد لانه بالتضمنه  
عليها انما دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع فاذا فسد احد المطابقين فقد  
حين تلك الدلالة التضمنية عن جمل المطابقين **قوله** لتخفف **قوله** اي تخفف تلك الدلالة  
التضمنية فانما تائبه بواسطة وضع اللفظ للامكان الخاص لا مدخل فيها  
بوضعه للامكان العائنه بالوضع للامكان العائنه لانه اخر عليه

قوله في الاستقراء  
اي فثبت بالاستقراء  
وعدم وجوده  
لا يلزم ذلك  
اللفظ لا يكون  
مستلزما له  
اللفظ لا يكون  
مستلزما له

قوله في الاستقراء  
اي فثبت بالاستقراء  
وعدم وجوده  
لا يلزم ذلك  
اللفظ لا يكون  
مستلزما له  
اللفظ لا يكون  
مستلزما له



ایضا



ايضا استلزام لان اللفظ اذا وضع لمعنى مركب كان ذا الال على كل فاماخذ من اجزاء  
دلالة تضمنه لان فهم الجزء لا يفهم الكل ولا يمكن ان يكون اللفظ موضوعا  
لمقصود معنى مركب من اجزاء غير متناهية حتى يلزم دلالة اللفظ الواحد على  
اسم غير متناهية لانه تضمنه ولا يمكن ايضا ان يوضع لفظ واحد بانه كل  
واحد من معاني غير متناهية بان ضاع غير متناهية حتى يلزم كونه دالا بالمطابقة  
على ما لا يتناهي قوله او لاجل انه لا يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه اقول  
الدلالة التضمنية داخلية في هذا القسم لان المعنى التضمني ان لم يوضع له اللفظ  
لكنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه قطعاً قوله والعبد المتضا الى البصر  
يكون البصر خارجاً عنه اقول المتضا اذا اخذ مر حيث هو متضا كانت الاضافة  
داخلية في المتضا اليه خارجاً عنه اذا اخذ مر حيث ذاته كانت الاضافة ايضا  
خارجية عنه مفهوم العبد المتضا الى البصر حيث هو متضا فيكون  
الاضافة الى البصر داخلية في مفهوم العبد فيكون البصر خارجاً عنه قوله مجاز  
ان يكون اللفظ موضوعا للمعنى بسيط اقول بهذا الدليل ايضا لان التزام  
لا يستلزم التضمن فان المعنى البسيط اذا كان له لامر ذهني كما هناك التزام بلا  
تضمن قوله فغير متضمن اقول قد يقال عند استلزام المطابقة للالتزام متضمن  
يستدل عليه انه لا يجوز ان يكون لكل معنى لامر ذهني الا انهم من تصورات معنى احد  
لا يجرى من تصور الامر به تصور لازم لانهم يذهبون الى غير النهاية فيلزم من تصور  
واحد ادراك اسمي غير متناهية دفعة واحدة وهو ح <sup>١٣</sup> فلا بد ان يكون هذا معنى  
لا يكون له لازم ذهني فاذا وضع اللفظ بانه ذلك المعنى دل عليه مطابقة الالتزام

[illegible]



[illegible]



تابع مرجح هو تابع فان اشرنا ان التضمن نفس مفهوم التابع كما يفهم من هذا العبارة  
 كان كاذبا قطعاً لان التضمن من طرف التابع لا نفس مفهومه وان اشرت معنى  
 اخر فلا بد من مضبوط حتى يتكلم عليه قولك ويمكن ان يجاب عنه بان الجحشة  
 في الكبرى ليست قيدا لا وسط بل المحكوم فيها اقول يعنى ان قولنا مرجح  
 هو تابع في قولنا والتابع مرجح هو تابع لا يوجد بدو المتنوع متعلق  
 بالمحكوم به اعني لا يوجد لا بالمحكوم عليه الذي هو التابع حتمه يلزم عدم  
 تكرار الاوسط فيصير الكلام هكذا التضمن تابع وكل تابع لا يوجد بدو متبع  
 مرجح هو تابع ينتج ان التضمن لا يوجد بدو متبع الله هو المطابق من  
 حيث هو تابع ولا يخفى عليك ان قيدا الجحشة في الكبرى لا يجوز ان يكون ثمة  
 للمحكوم عليه نك اذا قلت التابع مرجح هو تابع لا يوجد بدو متبعه و  
 جعلت قولك مرجح هو تابع متعلقا بالتابع فان اشرت بالتابع مرجح هو تابع  
 مفهوم التابع كان المعنى ان مفهوم التابع لا يوجد بدو المتنوع فلا يكون القضية  
 كلية بل طبيعية فلا يصح كى للشكل الاول بل لا يكون لها معنى محصل من اشرت  
 به فاعلم ان تصادف التابع بوصف لتبعته هذه الجحشة او بعدد بها  
 كان بعلل او فاعلم ان الشئ بنفسه هو فاسد ايضا فتعنى ان الجحشة متعلقة  
 بالمحكوم به فيكون المعنى ان كل تابع لا يوجد بدو متنوعه صوفا بالشيعة  
 لذلك المتنوع فاذن التابع الاعم فانه لا يوجد بدو متنوعه صوفا  
 بالتبعه لكن يتيج ما ذكره الشر من ان الامر من الدليل ان التضمن  
 والا لزام لا يوجد ان بدو المطابقة موصوفين بصفة الشيعة

قوله فان اشرنا ان التضمن نفس مفهوم التابع كما يفهم من هذا العبارة  
 كان كاذبا قطعاً لان التضمن من طرف التابع لا نفس مفهومه وان اشرت معنى  
 اخر فلا بد من مضبوط حتى يتكلم عليه قولك ويمكن ان يجاب عنه بان الجحشة  
 في الكبرى ليست قيدا لا وسط بل المحكوم فيها اقول يعنى ان قولنا مرجح  
 هو تابع في قولنا والتابع مرجح هو تابع لا يوجد بدو المتنوع متعلق  
 بالمحكوم به اعني لا يوجد لا بالمحكوم عليه الذي هو التابع حتمه يلزم عدم  
 تكرار الاوسط فيصير الكلام هكذا التضمن تابع وكل تابع لا يوجد بدو متبع  
 مرجح هو تابع ينتج ان التضمن لا يوجد بدو متبع الله هو المطابق من  
 حيث هو تابع ولا يخفى عليك ان قيدا الجحشة في الكبرى لا يجوز ان يكون ثمة  
 للمحكوم عليه نك اذا قلت التابع مرجح هو تابع لا يوجد بدو متبعه و  
 جعلت قولك مرجح هو تابع متعلقا بالتابع فان اشرت بالتابع مرجح هو تابع  
 مفهوم التابع كان المعنى ان مفهوم التابع لا يوجد بدو المتنوع فلا يكون القضية  
 كلية بل طبيعية فلا يصح كى للشكل الاول بل لا يكون لها معنى محصل من اشرت  
 به فاعلم ان تصادف التابع بوصف لتبعته هذه الجحشة او بعدد بها  
 كان بعلل او فاعلم ان الشئ بنفسه هو فاسد ايضا فتعنى ان الجحشة متعلقة  
 بالمحكوم به فيكون المعنى ان كل تابع لا يوجد بدو متنوعه صوفا بالشيعة  
 لذلك المتنوع فاذن التابع الاعم فانه لا يوجد بدو متنوعه صوفا  
 بالتبعه لكن يتيج ما ذكره الشر من ان الامر من الدليل ان التضمن  
 والا لزام لا يوجد ان بدو المطابقة موصوفين بصفة الشيعة

قوله فان اشرنا ان التضمن نفس مفهوم التابع كما يفهم من هذا العبارة  
 كان كاذبا قطعاً لان التضمن من طرف التابع لا نفس مفهومه وان اشرت معنى  
 اخر فلا بد من مضبوط حتى يتكلم عليه قولك ويمكن ان يجاب عنه بان الجحشة  
 في الكبرى ليست قيدا لا وسط بل المحكوم فيها اقول يعنى ان قولنا مرجح  
 هو تابع في قولنا والتابع مرجح هو تابع لا يوجد بدو المتنوع متعلق  
 بالمحكوم به اعني لا يوجد لا بالمحكوم عليه الذي هو التابع حتمه يلزم عدم  
 تكرار الاوسط فيصير الكلام هكذا التضمن تابع وكل تابع لا يوجد بدو متبع  
 مرجح هو تابع ينتج ان التضمن لا يوجد بدو متبع الله هو المطابق من  
 حيث هو تابع ولا يخفى عليك ان قيدا الجحشة في الكبرى لا يجوز ان يكون ثمة  
 للمحكوم عليه نك اذا قلت التابع مرجح هو تابع لا يوجد بدو متبعه و  
 جعلت قولك مرجح هو تابع متعلقا بالتابع فان اشرت بالتابع مرجح هو تابع  
 مفهوم التابع كان المعنى ان مفهوم التابع لا يوجد بدو المتنوع فلا يكون القضية  
 كلية بل طبيعية فلا يصح كى للشكل الاول بل لا يكون لها معنى محصل من اشرت  
 به فاعلم ان تصادف التابع بوصف لتبعته هذه الجحشة او بعدد بها  
 كان بعلل او فاعلم ان الشئ بنفسه هو فاسد ايضا فتعنى ان الجحشة متعلقة  
 بالمحكوم به فيكون المعنى ان كل تابع لا يوجد بدو متنوعه صوفا بالشيعة  
 لذلك المتنوع فاذن التابع الاعم فانه لا يوجد بدو متنوعه صوفا  
 بالتبعه لكن يتيج ما ذكره الشر من ان الامر من الدليل ان التضمن  
 والا لزام لا يوجد ان بدو المطابقة موصوفين بصفة الشيعة



كان عبارة  
 او حقه ٢٢ اولو  
 بين  
 محمد عبد  
 لا النفس  
 يا تبارك ٢٢ اول عبد الحكيم  
 في الاثر ام  
 في الاثر ام  
 في الاثر ام



قوله فما لا يذهب  
انما هو الفصح بدون اعتبار  
بعد جواز اعم منه في اللفظ لا يذهب  
لا يتحقق الا افراد التركيب في اللفظ لا يذهب

انما هو الفصح بدون اعتبار  
بعد جواز اعم منه في اللفظ لا يذهب  
لا يتحقق الا افراد التركيب في اللفظ لا يذهب

قوله فما لا يذهب  
انما هو الفصح بدون اعتبار  
بعد جواز اعم منه في اللفظ لا يذهب  
لا يتحقق الا افراد التركيب في اللفظ لا يذهب

والا لزام ايضا وما اغنيا التضمن ولا لزام بلدا المطابق فيما لا يذهب اليه  
وهو ثم اذا اعتبر مطلق الدلالة فاما ان يشترط في التركيب لا لجزء اللفظ على  
جزء معنا المطابق وجزء معنا التضمن وجزء معنا الا لزاما جميعا حتى  
اذا قصد بجزء اللفظ الدلالة على اجزاء معنا التضمن كان مركبا واذا انصرف  
الدلالة بالقياس الى اجزاء جميع هذا المعاد بالقياس الى بعضها كان مفردا و  
اما ان يكفي في التركيب الدلالة على جزء من اجزاء هذا المعاد فيخفى التركيب  
بالنظر الى المطابقة وحدها وبالنظر الى غيرها ايضا وكذلك يخفى افراد بالنظر  
كل واحد من الدلالات الثلاثة لا عند التركيب اذا انتفى التركيب نظر الى التضمن  
كان ههنا افراد نظر اليه الاول مستبعد فلذلك لم يتغير خبره وبين الثلاثة  
يشمل كون اللفظ مفردا او مركبا معانظر الى دلالتين اعترض عليه بانه لا  
يحد في ذلك بل هذا اول الجواهر مما جازي من تركيب اللفظ وافراده ونظرا  
الى معنيين مطابقين فديعته عن ذلك بان التركيب والافراد  
عبدانما كانا في حالتين يجب وضع تخلفين فليس هناك زيادة التباين  
بين الاقسام بل ما نحن فيه فان التركيب والافراد فيه وان كانا باعتبار  
دلتين لكنهما في حالة واحدة بحيث وضع واحد فيلنس الاقسام زيادة  
الناس قولهم والاولى ان يقال الافراد والتركيب بالنسبة الى اخره اقول  
ذكر الافراد ههنا على ما في بعض الفصح استطراد والصحيح تركه اذ المقصود ان  
التركيب باعتبار المعنى التضمني والافراد لا يخفى الا اذا تخلفوا باعتبار المعنى المطابق  
واما الافراد في العكس فانه اذا تخلفوا باعتبار المعنى المطابق تخلفوا باعتبار

قوله فما لا يذهب  
انما هو الفصح بدون اعتبار  
بعد جواز اعم منه في اللفظ لا يذهب  
لا يتحقق الا افراد التركيب في اللفظ لا يذهب

قوله فما لا يذهب  
انما هو الفصح بدون اعتبار  
بعد جواز اعم منه في اللفظ لا يذهب  
لا يتحقق الا افراد التركيب في اللفظ لا يذهب

قوله فما لا يذهب  
انما هو الفصح بدون اعتبار  
بعد جواز اعم منه في اللفظ لا يذهب  
لا يتحقق الا افراد التركيب في اللفظ لا يذهب

قوله فما لا يذهب  
انما هو الفصح بدون اعتبار  
بعد جواز اعم منه في اللفظ لا يذهب  
لا يتحقق الا افراد التركيب في اللفظ لا يذهب







[illegible]



[illegible]







كل غير مخصوص بغيره من آخر واجب الاتصاف باللغة العربية التي دون  
بها الفرق غالباً في زماننا أكثر فلا بعداً اختصت بعض الاحوال بهذه اللغة  
كما نرى اليه الاشارة في قوله <sup>في</sup> شبهة ما اختلفوا في ما عند اختلاف الهيئته <sup>لله</sup>  
ان اتخذ المادة كضرب بضر اقول رد عليه بان وضع الماضي المتكلم  
والخطاب لغته تختلف قطعاً ولا اختلاف في الزمان بل نقول صيغة  
المجرى من المابض مخالفة لصيغة المعلوم وصيغة من ابتداء المجرى والمزيد  
والوابعى المجرى والمزيد مختلفة بلا اشتباه وليس هذا اختلاف زمان فليس  
اختلاف الصيغة مسئلة لا اختلاف الزمان حتى يتم شهادته على الدال  
على الزمان هو الصيغة في الواحد والجمع ما عند اتحاد الهيئته اقول  
رد عليه بضر بان صيغة المضارع تدل على الحال والاستقبال على الاصح  
وليس هذا اختلاف صيغة فالاولى ان يقال ما يصلح لان يجزئ به وحده  
اما ان يصلح لان يجزئ عنه بضر والا لاول الاسم ولثاني الكلمة فقلت يلزم  
من ثلث ان يكون اسماً الا فاعلم اني قلت لا بعد في ذلك لان فهمها اذا كان  
معنى بعيد ينبغي ان يكون كلمة مثله اما عند التخالفا ما اسماً فلا موقفتيه  
وبالحكمة كل ما لا يصلح معنا حقيقته لان يجزئ به وحده فهو عند القواداة  
سواء كان عند الحاجة فعلاً كالافعال الناقصة واسماً كاذان نظائرهما وكل  
ما يصلح لان يجزئ وحده لا يصلح لان يجزئ عنه فهو عند كلمة وان كان  
عند الحاجة من الاسماء فعلى هذا يكون امثلاً الاداة عن اخويها بعيد على  
الكلمة عنها بعيد وجوده عن اسم بعيد على امثله الاسم عنها ما يقيد

[illegible]

عن الادارة بقبيل عدوى  
مولانا عبد الحليم  
رحمته

وہ جو چین



[illegible]

وجوبين قول<sup>١</sup> مسبوغة **أقول** أي مشتقة في التبع بان يسمع بعضها قبل وبعضها  
 بعد قول<sup>٢</sup> هم الفاظ واحد **أقول** أراد بالالفاظ ما يتركب من الحروف كزيد  
 فإيم وبالحرف ما يضاف إليها كقولك بك فانه مركب من اذة واسم وكل واحد منهما  
 حرف واحد لو اكتفي بالالفاظ لكفاء لثناؤها بالحرف ايض **قول** له ليس  
 بهذه المشابهة **أقول** وذلك لان المادة والجسم مسبوغة معاً **قول** له  
 إشارة الى انقسام الاسم بالقياس الى معناه **أقول** جعل هذه القسمة خصوصاً  
 بالاسم لان انفس اللفظ الى الجزئي والكلّي انما هو بحيث يضاف معناه بالجزئية  
 والكلية ومعناه الاسم من حيث هو معناه مستقلاً صالح للانضمام بهما  
 فان معنى زيد من حيث هو معناه مستقلاً يصلح لان يوصف بالجزئية ويحكم  
 بها عليه كذا معناه الانضمام يصلح لان يحكم عليه بكليته واما الحرف فان  
 معناه من حيث هو معناه ليس معنى مستقلاً صالحاً لان يكون محكوماً عليه  
 اصلاً وذلك لان معناه من مثله هو نداء مخصوص ملحوظ به السبب والبصر  
 مثلاً على وجه يكون هو اللفظ لا الحظها واما نعرف حالها فلا يكون بهذا  
 الاغنيا ملحوظاً فاصلاً فلا يصلح لان يكون محكوماً به فضلاً عن ان يكون  
 محكوماً عليه كذا الفعل التاكيد مثلاً يشتمل على حد كالضرب والقبض على شئ  
 من ضربه وبين فاعله وذلك النسبة ملحوظة بينهما على انها اللفظ لا الحظهما  
 على قياس معنى الحرف وهذا الجوع اغنى احد مع النسبة الملحوظة بين الاعيان مع غير  
 بالمتهمية فلا يصلح لان يحكم عليه شئ نعم جزماً غنى عن الحد وحده ما خوفي من فهم  
 الفعل علانية مستند الى شئ اخر فصا الفعل باعتبار جزم معناه محكوماً به

معنا مجيء هو معن ليس معنى مستقلا صاعدا لان يكون محكوما عليه  
اصلا وذلك لا معنى من مثله هو ابتداء محض ملحوظ به السبب والبصر  
مثلا على وجه يكون هو انه لا يلاحظها واما لا تعرف حالها فلا يكون بهذا  
الاغنيا ملحوظا فصيلا لا يصلح لان يكون محكوما به فضلا عن ان يكون  
محكوما عليه كذا الفعل التاكيد مثلا تشبيل على حد كالضرب وعلى نسبة  
فخصوبته وبن فاعله ذلك النسبة ملحوظة بينها على انها لا يلاحظها  
على فاس معنى الحرف وهذا الجوع اعني الحد مع النسبة الملحوظة بين الاعضاء غير  
بالمفهومة فلا يصلح لان يحكم عليه شيء نعم جزمنا على الحد وحده ما خوفي مفهوما  
الفعل علانية مستند الى شيء اخر فصا الفعل باعتبار جزم معنا محكوما به



وَقَدْ



وقد يكون حقيقة كقوله السَّمْعُ بمعنى الظن فيه وقد يكون مجازاً كقوله بمعنى على والسر  
في جريان هذا الانقسام في الالفاظ كلها ان الاشتراك والتقلد والحقيقة  
والمجاز كلها صفات الالفاظ بالقياس الى معانيها وجميع الالفاظ متساوية  
الافدام في صحة الحكم عليها وبها واما الكلية والمجزة شبه المعتبران في التقسيم  
فهما باحقيقة من صفات الالفاظ كما سيأتي وقد عرفت ان معنى الاداء  
الكلمة لا يصلح الا ان يوصف بشئ فان قلت المشترك وظاهره وان كانت مرصفاً  
الالفاظ حقيقة لكنها تنضم صفاً اخر معناً فان اللفظ اذا كان مشتركاً بين  
المعاني كانت تلك المعاني مشتركة فيه قطعاً فيلزم من جريان هذا الانقسام  
في الكلمة والاداء انهما معنيان تلك الصفا الضمنية فلا يربط بينهما ذلك  
فلن التقسيم ينلزم اعتبار الصفا الصريح واعتبار الحكم بهما على موصوفاتها  
واما الصفا الضمنية فزعموا لا يلتزم اليها حال التقسيم اذا اريد الالتفات اليها  
والحكم بها على معنى الكلمة والاداء عبر عنها لا بلفظها بل بلفظ اخر كما اشار اليه  
محمّد بن قول من يفتقر الى المعنى الاول اقول يعني ان المعنى في الاشتراك  
ان لا يلاحظ في احد الوضعين الوضع الاخر سواء كانا في زمان واحد ولا سواء  
كان بينهما ما مناسب ولا قول الى ذات القوايم الاربعة اقول وقيل الى الفرس  
واعلم ان المجزئ يقابل الكلمة فلا يجامع شيئاً مرسوماً وان المتواطىء والمشك  
فلا يجتمعان في شئ واما المشترك فقد يكون جزئياً بحيث كل معني كرناء اسم به  
شخصاً وقد يكون كلياً بحيثهما كالعين قد يكون كلياً بحيث كل معني جزئياً  
بحيث الاخر كلفظ الانثى اذا جعل عليها الشخص انصرف الى الغيبة الكلي فاما

عليهما اوهما ١٢ او لوى السبب الخ لانه في ان كان  
 في السور ان قد اذن من غير نظر لا المعنى لا نفس لونه في ان كان  
 المراد بالكتابة بين الوضعين عدم ملاحظة الاول في الثاني لا السبب في  
 الزمان كما ينادى من عبارة الله حيث جعل قوله في الفعل في مقابل قوله  
 على الوية ١٢ قوله وقيل القائل الامام في تفسيره في قوله  
 وعبارة المعناه انهم مشهور بذلك في تفسيره في قوله  
 الفرس خاصة يمكن الخ فيهما بان يكون ما ذكره في قوله لا  
 وما قبل هو العرف للمعبرين بالجموع في قوله لا  
 يريد ان اللفظ اذا لوحظ بالقياس لا معنى يمتنع فان ١٢ قوله لا  
 الاولى فيجاءة ذكره في اقسام القسمة الاولى مع اقسام القسمة  
 ١٢ قوله يقابل الخ يقابل الايجاب والسلب في  
 قوله لا محض في العبادان  
 الاشارة ان فيها يكونان  
 محمد بن محمد

[illegible]



شئ من المتكلمين في سبيل  
 الا انهم ولعله انما ذهب الى ان  
 السعد اكثر من كونه سبباً للجزء القسوي  
 تحقيق الظانين وقد يكون  
 بالافصح ولا يوصف احد المتراوين  
 نحن درست محتاج شئ من كونه سبباً  
 الكمال ما فهم حقيقة النطق واجوبت على الناطق  
 قوله انها مخلوقات لان الصفة والموصوف متساويان  
 عبد الكبير في اعراض ان اخرى وهو الذي في لغة كنهه  
 نصيحتي في الجرد في افع قوله اعينهم  
 والصالح اعينهم في جواب لان بعض السفي يكون  
 وبعض الصالح اعينهم في جواب لان بعض السفي يكون  
 الا باصباح ظاهراً في الاعراض  
 السفي الصالح ليس في الاعراض  
 اع قوله واجوبت على الناطق  
 في ان الاعراض



الحاكم عليه السلام في جوابه عن رجل سأل عن رجل  
سأله عن رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل عن رجل

[illegible]



المفهوم ونظره <sup>١</sup> المحصل مفهوماً ماهية كان عند العقل محتملاً للصديق والكذب فلا يرد أن خبر الله تعالى وكذا خبر رسوله لا يحتمل الكذب لأننا إذا قطعنا النظر عن خصوصية المتكلم لا خطنا محصل مفهوماً لك الخبر وجدنا أمّا يثبت شيء بشئ أو سليم عنه ذلك يحتمل الصدق والكذب عند العقل وكذا لا يرد أن مثل قولنا الكل أعظم من الخبز وغيره من البديهيات التي يخرج العقل لها عند تصوّر فيها مع النسبة لا يحتمل عند الكذب بل هو جامد وحاكم بافتناع كذبه قطعاً لأننا إذا قطعنا النظر عن خصوصية مفهوم تلك البديهيات ونظرنا إلى خصوصية مفهوماً ماهية وجدنا أمّا يثبت شيء بشئ أو سليم عنه ذلك يحتمل الصدق والكذب عند العقل بلا اشتباه والحاصل أن الخبر لا يحتمل الصدق والكذب عند العقل نظراً إلى ماهية مفهوماً مع قطع النظر عما عداها عن خصوصية مفهوم ذلك الخبر فلو اشكال في أن الأخبا بأسرها محتملة للصدق والكذب فهذا سؤال مشهور وهو أن تعريف الخبر باحتمال الصدق والكذب يشترط الدوران الصدق مطابق الخبر للواقع والكذب عكس مطابقه الخبر للواقع والجواب أن ذلك إنما يرد على من فصل الصدق والكذب بها ذكرهما وما إذا فصل الصدق بمطابقه النسبة الإيجابية والانتزاعية للواقع والكذب بعكس مطابقه للواقع فلا يرد له أصلاً <sup>٢</sup> قلنا احتراز عن الإخبار الدالة على طلب الفعل أقول اعترض عليّ بأن الكلام في تقسيم الانتفاء لا يكون تلك الأخبار داخلية في مورد الفسنة فكيف يخرج بتفصيل الدلالة بالوضع يمكن أن يجاب عنه بأن المراد الاحتراز

مثل الخليلي والكذب لانه لم يثبت  
 احتمال الصدق والكذب  
 محسوس الحكيم محسوس الحكيم  
 وهو غير متقول امولوس ما ذكرنا في قوله ومفيه خروج منك  
 ظهورك مما ذكرنا في قوله ومفيه خروج منك  
 والاضمار لعدم دلالتها على طلب الفعل نحو الوجود  
 وما قيل انها خارجة عن المقسم لانه الدال المطابقة  
 فنفسه بما عرفت من بيان المقسم لانه الدال المطابقة  
 فثبت ان قيدا للطلب  
 الدال بالوضع مطلقا فلكم الاخبار والاشارة عن ذلك  
 لكونها اذ على الطلب  
 ارج



قوله فكلون ركن  
فيل قولها غنية فخرج كونها قد  
في المركب التام الذي هو قسم الالام المطابقة  
والانها على طلب الفعل تضمنية اذ لا يدخل الالام ايضا قسما منه  
الاولا في الجواب لوجوب توضيح الزم ان لا يكون الالام  
وعله ان المراد بطلب الفعل حصول الالف ثم باعتبار الالام على طلب  
الاولا في الجواب لوجوب توضيح الزم ان لا يكون الالام  
الالف وهو انه اذا كانت راجلة في الالف ام وحاصل الرفع  
لانه يطلخص الالف او في الالف ام وحاصل الرفع  
الالف وهو انه اذا كانت راجلة في الالف ام وحاصل الرفع  
لانه يطلخص الالف او في الالف ام وحاصل الرفع

عن تلك الأفعال إذا استعملت في طلب الفعل بطريق الانشاء على سبيل المجاز فنكون  
داخلين في الانشاء لكن دلالتها على المعنى الانشائي مجازية فلا تعد أمرا لا  
الفاظها في الأصل أخبارا وإن كان معانيها في هذا الاستعمال طلبا فقول  
لكن البصائر لا تستعملها نحن لا نشبه قول قتل عليه كيف يحج أو راجه  
في التنبه مع أن الاستعمال دال على طلب الفعل دلالة وضعه والتنبه ما لا يدل على  
طلب الفعل دلالة وضعه واجبة الاستعمال دلالة بالوضع على طلب  
الفهم لكنه لا يدل بالوضع على طلب الفعل فلا ينبج في القسم الأول الذي  
هو الدال بالوضع على طلب الفعل فلا ينبج في التنبه لكنه مؤملا لا يدل  
على طلب الفعل دلالة وضعه ولقائل أن يقول الفهم وإن لم يكن فعلا بحسب الحقيقة  
بل هو انفعال وكيف لكنه يعد فعلا للغة من الأفعال الصادقة عن القلب  
والمتبادر من الألفاظ معانيها المفهومة عنها بحسب اللغة فيصدق على الاستعمال  
أنه يدل بالوضع على طلب الفعل فلا ينبج في التنبه أيضا المطلوب بالاستعمال  
من المخاطب هو تفهيم المخاطب للتكلم لا الفهم الذي هو فعل التكلم والتفهم اشتباه  
فيلزم ما ذكرناه فإن قلت التفهيم ليس فعلا من أفعال الجوارح والمتبادر من لفظ الفعل إذا  
أطلق هو الفعل الصادق عن الجوارح فكذلك فعله هذا يلزم أن لا يكون قولك فهمي  
وعلمي وما أشبهها المراد هو ربط قطعا قولك ولم يغيبنا بسيرة الغواشي وقولنا  
الاستعمال تنبيه للمخاطب على ما في ضمير التكلم من الاستعمال فالمتبادر من اللفظة  
مرعية ويؤيد بان المقصود الأصل من الاستعمال فهم التكلم ما في ضمير المخاطب تنبيه  
على ما في ضمير التكلم من الاستعمال فإذا لوحظ المقصود الأصل لم يكن تلك المتبادر مرعية

[illegible][illegible][illegible]



والأمر  
في ذلك سهل قولنا **واللهي تخلف الامر** على ان التل هو كلف النفس  
اقول ذهب جماعة المتكلمين الى ان المطلب بالنهي ليس هو عدم الفعل كما  
هو المتبادر الى الفهم لان عدمه مشتق من الانزال الى الابد فلا يكون مقدر للعبد  
ولا خاصا لا يحصل به بل المطلب هو كلف النفس عن الفعل **خيارا** النهي الامر في  
ان المطلب بهما هو الفعل الا ان المطلوب بالنهي فعل مخصوص هو الكف عن فعل  
اخر **وح** يمكن ادراج في الامر كما ذكره ويمكن اخراجه عنه بان يفيد الامر بان يطلب  
فعل غير كلف كما فعله بعضهم **ذهب** جماعة اخر منهم الى ان المطلوب بالنهي هو عدم  
الفعل وهو مقدر للعبد باعتبار استمراره اذ له ان يفعل الفعل فيزول  
استمراره عليه وله ان لا يفعله فيستمر **قولنا** ولو اردنا اقول **جعل الشارح**  
طلب شيء اعم من طلب الفعل لانه جعله متبادرا لطلب الفهم وطلب غيره اعنى  
طلب الفعل طلبا كذا وقد مر ان الاستشهاد ايضا يدل على طلب الفعل و  
كيف لا والمطلب من الغير ما فعله ففعل على راي <sup>١٣٤</sup> اما فاعلم مع عدمه على راي <sup>١٣٥</sup>  
اخر دليل المطلوب بالاستشهاد هو بعد فحين ان يكون هو الفعل اذ لا مقدر  
غيرهما اتفاقا فالاولى ان يقال الانشاء اذ ادل على طلب الفعل لا لثمة وضعيته  
فاما ان يكون المقصود حصول شيء في الذهن من حيث هو حصول شيء فيه  
فهو الاستشهاد واما ان يكون المقصود حصول شيء في الخارج او عدم حصوله فيه  
فالاول الاستشهاد امر الخ والتسامع لا يستعمل في نواحي وانما يفيد الاستشهاد  
بالحقيقة لا لا تغرض بنحو عليه في فهمه فان المقصود <sup>١٣٦</sup> ههنا حصول التعليم والفهم  
في الخارج لكن خصوصية الفعل اقتضت حصوله في الذهن وهذا الفرق

[illegible][illegible]



برای فتح اسکان اندون و الجزیره بمبئی از طرفه انجالت عام

[illegible]



[illegible]



محققه علی بن ابی طالب  
 بعد از آنکه در این کتاب  
 و کون ابداء الکلام  
 علی بن ابی طالب  
 فی الحقیقه



[illegible]

362



ولا هي مما يحصل بفكر ونظر فليست كسنة ولا مكسنة فلا غرض للنطع منعلق  
بالجزئيات فلا بحث له عنها بل لا يبحث عن الجزئيات في العلو المحكيته أصلاً  
وذلك لأن المفصول من تلك العلو وتحصيل كمال النفس لا يثبت به بقاؤها والجزئيات  
مشتقة منبذلة فلا يحصل لها من دراكها كما لا يبقى بقاء النفس أيضاً الجزئيات  
غير منضبطة لكن تتأخر عن اختصاصها في عدد تغني فو الاثنان تفصيله فلا بحث  
الاعن الكل كما فان قلت فله ذكرهما هنا الجزئ الحقيق سيذكر الجزئ الاضافي والنسبة  
بينهما واذ لك بحث عن الجزئ الحقيق فله ذكرهما فانفصلوا فهو الجزئ الحقيق ليصح  
به مفهوم الكل وما يثبت النسبة بين المعنيين من ثمة التصوي اذ بمجرد  
النسبة بين المعنيين ينكشفان زيادة انكشافاً والجزئ الاضافي فان  
كان كلياً فالبحث عنهم لكونه كلياً وان كان جزئياً حقيقاً فلا يبحث عنه واما  
نصوب مفهوم الشامل لتسمية فليس بحثاً لأن البحث بيان احوال الشئ  
واحكامه لا بيان مفهومه <sup>له</sup> وانه ياتي بالذاتي على ما ليس بخارج **اقول**  
اي من الماهية فينبأ الى الذاتي بهذا المعنى الماهية النوعية لانها ليست خارجة عن نفسها  
وينبأ الى اجزاءها المنفصلة الى الجنس الفصل واما الذاتي بالمعنى الاول الى الداخل  
في الماهية فيختص بالاجزاء وفي قولنا ما اشار الى ان الطلاق الذاتي على المعنى الاول  
اشهر قوله الا بغور من مشخصة خارجة عنها الخ **اقول** يعين افراد الانسانية  
الاعلى الانسانية وغور من مشخصة جثة لمنع عن قبول فرض الاشتراك وليست  
الغور من مشخصة في ماهية تلك الافراد بل في كونها اشخاصاً معينين من انبعضها  
عن بعض فيكون الانسانية تمام ما هيته كل فرد من تلك الافراد **قوله** وتو

اودر يك  
 بالجزبات التثنية مصدق  
 بالجزبات التثنية مصدق  
 والمجزة مفيد لعدم حصول  
 لا يوجب للنفس كما لا يعقد به لعدم حصول  
 فيه اع قوله فلا بحث اي لا بحث في العلوم الحكيمية  
 يجعل المفردات الكلية عنوانا للبحث ليس منها الى الجزبات  
 فخصيل العلم على الوجه الكلي الباطن اذ لا بد ان الكليات  
 غير تامة فلا بحث عنها ايضا اع قوله فذكر منها اي كبر الخواص  
 جعلتها من المفردات وقد وقع الغيب عنها جعل  
 حكما على الجزبات للتحقق فذكر عن مفهوم  
 عنوانها فانزع ما قبل ان الغيب عن مفهوم  
 شجاع عن الجزبات للتحقق فذكر عن مفهوم  
 اعم وذا حكم عليه ظاهر اوضح  
 الغيب عند الاول والثاني

[illegible][illegible]



قوله مطلقا أي خيرا  
كان أو بعيدا مع قوله مطلقا  
أي هو مانع أو مانع مانع  
كان في العرف العام  
والأجناس إلى أن يكون  
مطلقا فسادا أو خيرا  
أولى والعرف العام  
بأنه لا ريب في ذلك  
في العرف العام  
قوله مطلقا أي خيرا  
كان أو بعيدا مع قوله مطلقا  
أي هو مانع أو مانع مانع  
كان في العرف العام  
والأجناس إلى أن يكون  
مطلقا فسادا أو خيرا  
أولى والعرف العام  
بأنه لا ريب في ذلك  
في العرف العام

منفصل إلى آخر قول هذا القيد يخرج الجنس مطلقا كما ذكره ويخرج عرضا مطلقا أيضا  
مطلقا ويخرج الفصول البعيدة كالحساس الثاني وقابل الابعاد ويخرج أيضا خواص  
الأجناس كما لما شئنا فانه كان عرضا عاما بالقياس إلى الاشتراك لكنه خاصة  
بالقياس إلى الجوانب أو ما يقيد الأخير عن في خواصه فانه يخرج الفصول مطلقا  
ففيه كانت أو بعيدا ويخرج الخواص أيضا مطلقا سواء كانت خواص لأنواع والأجناس  
فكان يخرج الفصول والخواص إلى القيد الأخير في أمّا إخراج العرض العام فقد  
قبل استثناءه إلى الأول في أمّا استثناءه الثاني من رعاية لادراج جمع الخاصة  
المشتركة أياء في العرضية في سلك الإخراج بقيد فاحذروا <sup>لأنها لا يقال الخ</sup>  
**أقول** أما العرض العاقل فيقال في خواصه ما هو لأنه ليس تمام ماهيته لما هو عرض  
عام له ولا في خواصه شيء هو لأنه ليس بمميز لما هو عرض عام له وأما الفصل و  
الخاصة فلا يقال لأن خواصه ما هو لأنه ليس تمام ماهيتين لما كان فضلا وخاصة  
ويقال لأن خواصه شيء هو لأنه ليس بمميز فالفصل يقال في جواب أي شيء  
هو في جوهره والخاصة في جواب شيء هو في عرضه وأما النوع والجنس فيقالان  
جوابا هو ما النوع فلا نه تمام الماهية المشتركة بين الأفراد والمنفصلة الحقيقية  
أما الجنس فلا نه تمام الماهية المشتركة بين الأفراد والمختلفة الحقيقية سيرة على  
هذا المعنى <sup>لأنه</sup> بل لفظ الكل أيضا فان المقول على كثير يعني عنه **أقول**  
وذلك لأن مفهوم الكل هو مفهوم المقول على كثير بعينه إلا أن لفظ الكل  
يدل عليه بما لا لفظ المقول على كثير نقض لا يقال مفهوم الكل هو الكل  
لأن يقال بالفرض على كثير من مفهوم المقول على كثيرين ما كان مقولا بالفعل لا يفتقر  
إلى الصفات

قوله مطلقا أي خيرا  
كان أو بعيدا مع قوله مطلقا  
أي هو مانع أو مانع مانع  
كان في العرف العام  
والأجناس إلى أن يكون  
مطلقا فسادا أو خيرا  
أولى والعرف العام  
بأنه لا ريب في ذلك  
في العرف العام  
قوله مطلقا أي خيرا  
كان أو بعيدا مع قوله مطلقا  
أي هو مانع أو مانع مانع  
كان في العرف العام  
والأجناس إلى أن يكون  
مطلقا فسادا أو خيرا  
أولى والعرف العام  
بأنه لا ريب في ذلك  
في العرف العام

قوله مطلقا أي خيرا  
كان أو بعيدا مع قوله مطلقا  
أي هو مانع أو مانع مانع  
كان في العرف العام  
والأجناس إلى أن يكون  
مطلقا فسادا أو خيرا  
أولى والعرف العام  
بأنه لا ريب في ذلك  
في العرف العام  
قوله مطلقا أي خيرا  
كان أو بعيدا مع قوله مطلقا  
أي هو مانع أو مانع مانع  
كان في العرف العام  
والأجناس إلى أن يكون  
مطلقا فسادا أو خيرا  
أولى والعرف العام  
بأنه لا ريب في ذلك  
في العرف العام

قوله مطلقا أي خيرا  
كان أو بعيدا مع قوله مطلقا  
أي هو مانع أو مانع مانع  
كان في العرف العام  
والأجناس إلى أن يكون  
مطلقا فسادا أو خيرا  
أولى والعرف العام  
بأنه لا ريب في ذلك  
في العرف العام



الحَمْدُ لِلَّهِ

هو قسم الاقسام الخمس هو الوجود في الخارج اي الكلي الذي  
غايه وفضلا على المحر ٢٢ قوله ولا في ضمن فرد  
معظم الواجب والمنشئ في الاقسام الخمس ٢٢  
فيلبي التقي ١٠ اذ في ان ما ذكره في ضمن  
فهم تقريبا لما سبق من ان الشخص متاخر نظر الفهم  
وهو كالمقصود الاصل في الحكمة التي تدون المنطق  
الوجودات واما ما في المقصود بالا صلا لان معرفة  
مقصودة في الحكمة كما ياتي في بيانها معرفة  
قوله الا ان في الفهم الثاني في الوجودات  
كالمعرفة في الفهم الثاني في الوجودات  
فحين ان يكون موجودا في الخارج اي الكلي الذي  
غايه وفضلا على المحر ٢٢ قوله ولا في ضمن فرد  
معظم الواجب والمنشئ في الاقسام الخمس ٢٢  
فيلبي التقي ١٠ اذ في ان ما ذكره في ضمن  
فهم تقريبا لما سبق من ان الشخص متاخر نظر الفهم  
وهو كالمقصود الاصل في الحكمة التي تدون المنطق  
الوجودات واما ما في المقصود بالا صلا لان معرفة  
مقصودة في الحكمة كما ياتي في بيانها معرفة  
قوله الا ان في الفهم الثاني في الوجودات  
كالمعرفة في الفهم الثاني في الوجودات

٥٠



[illegible][illegible]



فقد يخرج من  
القولان متوحدان  
القولان متوحدان  
القولان متوحدان

كل وان فرض الخصا في شخص هذا المجموع المفول على غيره لا يكون  
الا كلياً قولي وبقولنا مختلفين يخرج النوع قول ويخرج به ايضا فصولاً انواع  
وخواصها لكن اليفيد الاخير عنه في جواباً ما يخرج الفصول والخواص مطلقاً  
فلذلك اسند اخرجها اليه اما العرض العاكف لا يخرج الا باليفيد الاخير قوله  
القولين والكليات اقول لا يخفى عليك ان الفواعل الكليته لا تنفع عندئذ  
الا بالامثلة الجزئية فلذلك ذكرنا كليات الفوم مشحونة بالامثلة تسهيلاً  
على المتعلم المبدا فاصحاب هذا القول ذكرنا في مباحث امثلة جزئية  
تسهيلاً فاورد امثلاً لكليات امثلة من الكليات المخصوصة وفي  
ثريد لا نواع ولا بحثاً كلياً مخصوصة من ثمة كما يثبت قوله فنقول  
الجنس اما قريب بعيد قول فذكر ان الجنس يجب ان يكون تمام  
المشتركة بين الماهية وبين غيرها فاما ان يكون تمام المشرك بالقياس  
الى كل فاشارة الماهية في الاول لا بد ان يكون جواباً عن الماهية  
وعن جميع مشاركاها فيه فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركاها  
فيه هو الجواب عنها وعن جميع ما يشاركها فيه وهذا يسمى جنساً قريباً  
والثاني اعني ما لا يكون تمام المشرك الا بالقياس الى بعض ما يشاركها فيه  
يفع جواباً عن الماهية وعن بعض مشاركاها فيه دون بعض آخر  
فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن  
البعض الآخر وهذا يسمى جنساً بعيداً والضابط في معرفة مراتب البعد  
ان يعتبر عدد الاجوبة الشاملة لجميع المشاركون وينقص منه واحد فما بقي

ان يرد الا مثله فيكون  
ان يرد الا مثله فيكون  
ان يرد الا مثله فيكون

فانما هي النفس الباقية  
فانما هي النفس الباقية  
فانما هي النفس الباقية

بالكلية والامثلة  
بالكلية والامثلة  
بالكلية والامثلة

فيكون الجواب عن الماهية  
فيكون الجواب عن الماهية  
فيكون الجواب عن الماهية



فهو بمنزلة البعد اعلم ان الجسم الثاني جنس بعيد لا نقاسا بمنزلة واحد  
وجنس قريب للجوافة نوعا <sup>الجنس</sup> اصا مركب من الجنس الضرب الذي هو الجسم  
الثاني ومن فصل الذي هو الجنس المنفرد بالارادة وان الجسم المطلق جنس  
للا نقاسا بعيد بمنزلة الجنس الواحد ومن جنس قريب للجسم الثاني  
وان الجوهر جنس لا نقاسا بعيد بثلاث مرات للجوهر بمنزلة الجنس وللجسم  
الثاني بمنزلة واحد وجنس قريب للجسم كل ذلك ظاهرا بالناسا الصادف  
واعلم ايضا ان ترتيبا جناسهما لا يجيل بجزان بتركيبا هيته من جنس  
قريب لا يكون فوجه جنس ولا تحت جنس كما سيعرف من جنس هذه المعاني  
مفصلة قول لا اخص قول اي لا اخص مطلقا لوجه والالجاز  
وجو نام المشترك الذي هو الكل بدو الجزء الذي هو اخص منه مطلقا  
او من وجه واذا لم يكن اخص من وجه لم يكن اعم من وجه ايضا ولك ان تقول  
ولا اخص اي مطلقا وتجعل الاعم في قوله ولا اعم متناولا للاعم مطلقا  
ومن وجه ايضا والحاصل ان الاخص من وجه له خصوص باعتبار وعي  
باعتبار فان ثبت لا خفي <sup>الخصوص</sup> خصوص ووجهه في لازم من الاخص مطلقا وهو  
جوان وجود الكل بدو الجزء وان ثبت اعتبار عموم وجعلنا مشاركا للاعم  
مطلقا في لازم من جوهره ونام المشترك قول لكان موجودا في نوع اخر  
الخ اقول قيل عليه يخفى معنى العمول <sup>يقف</sup> يتو على ان لا يكون تمام المشترك موجودا  
في النوع الاخر الذي هو بازائه مجوز ان يكون تمام المشترك موجودا ايضا في هذا  
النوع ويكون بعض تمام المشترك اعم منه لصدقه على تمام المشترك وعلى هذا النوع

[illegible]

من وجوب دفع قوله اى  
لطفنا بما عطا الله القبار عند اللطاف  
اع قوله فقبل الاعم لوطان جميع المستحقين  
المساواة مع قوله ومن وجوب ايضا فقوله ان لا اصل الخ  
افضل من وجوب مساواة محمد وعبد الجليم قوله ولا اصل الخ  
افضل من وجوب مساواة المساةة وليس مقصوده من  
بغى التعيين لانهم افاضوا بهم اع قوله قبل عليه خلاصة  
سواء لا يجوز الجمع بينهما على ما ذهبوا اليه اع قوله قبل عليه خلاصة  
في المثال هو ان يقال ان بعض تام المشترك وعلى  
تمام المشترك لا يصدق على الصديق تمام المشترك على نفسه  
تمام المشترك ايضا ولا يصدق على من يدين باا تمام  
بعض تام المشترك ايضا فلهذا بعض يفرق باا تمام  
اع قوله هو ما يراه اى يوجد فيه بعض فلا يتحقق نوع التام المشترك  
اع قوله هو ما يراه ايضا ان يكون التام مشترك  
المشكرا صلا وليس المراد انه لا يجوز ان يكون التام مشترك  
فانه يجب ان يكونه فرض القباين  
تمام المشترك

ہیکون







فان لم يكن في كل نوع من الاشياء شيئا مشتركاً بين جميعها  
 فانه لا يمكن ان يكون في كل نوع من الاشياء شيئا مشتركاً بين جميعها  
 فان لم يكن في كل نوع من الاشياء شيئا مشتركاً بين جميعها  
 فانه لا يمكن ان يكون في كل نوع من الاشياء شيئا مشتركاً بين جميعها

مباني له او لا فالثاني يكون فصلاً للجنس الذي هو تمام المشترك الثاني والاول  
 اثبات ان يكون تمام المشترك بين الماهية من هذا النوع الذي هو جازاء تمام  
 المشترك الثاني وهو فصل المفروض كما في واما ان يكون بعضاً من تمام  
 المشترك فهناك تمام مشترك ثالث يقال له لا يجوز ان يكون هذا الش  
 بعينه هو الاول بان يكون جازاء الماهية نوعاً مشتركاً ومباني الماهية نوعاً مشتركاً  
 كل منهما في تمام المشترك بين الماهية ذلك النوع ولا يوجد لك اي تمام المشترك  
 المذكور في النوع الاخر ويكون الجزء الذي هو بعض تمام المشترك موجوداً في  
 كل من النوعين اعم من كل واحد من تمامي المشترك فلا يكون فصل جنس وهذا  
 الاعراض مما لا مدفع له الا اذا ثبت انه لا يجوز ان يكون له ماهية واحدة  
 لا يكون احدهما جزء الاخر ولم يثبت ههنا فلا بد من ذلك هذا الدليل والتمسك  
 بدليل آخر وهو ان يقال جزء الماهية اذا لم يكن تمام المشترك بينهما وبين نوع  
 ما من الانواع المباشرة لها فاما ان لا يكون مشتركاً بينهما وبين نوع مباين فكما  
 ميمر لها عن جميع المباينات واما ان يكون مشتركاً بينهما وبين غيرها لكن لا يكون  
 تمام المشترك بينهما فهذا الجزء لا يمكن ان يكون مشتركاً كايين الماهية بين جميعها  
 اذ من جملة الماهيات ما هو بسيط لاجزاء لها فيكون هذا الجزء ميمر الماهية على ان  
 الله لا تشاركها في هذا الجزء فيكون فضلاً للماهية فان قلت فعلى هذا ينحصر  
 الماهية في الفصل واحد لان جنس الماهية لا يجوز ان يكون جزءاً لجميع عداها  
 كما ذكرتم فيكون ميمر الماهية عما لا تشاركها فيه فيكون فضلاً لها قلت لا يكفي  
 كون الجزء فضلاً للماهية بجزء ميمر لها في الجملة بل لا بد ان لا يكون تمام

وان لم يكن في كل نوع من الاشياء شيئا مشتركاً بين جميعها  
 فانه لا يمكن ان يكون في كل نوع من الاشياء شيئا مشتركاً بين جميعها  
 فان لم يكن في كل نوع من الاشياء شيئا مشتركاً بين جميعها  
 فانه لا يمكن ان يكون في كل نوع من الاشياء شيئا مشتركاً بين جميعها

فان لم يكن في كل نوع من الاشياء شيئا مشتركاً بين جميعها  
 فانه لا يمكن ان يكون في كل نوع من الاشياء شيئا مشتركاً بين جميعها  
 فان لم يكن في كل نوع من الاشياء شيئا مشتركاً بين جميعها  
 فانه لا يمكن ان يكون في كل نوع من الاشياء شيئا مشتركاً بين جميعها

فان لم يكن في كل نوع من الاشياء شيئا مشتركاً بين جميعها  
 فانه لا يمكن ان يكون في كل نوع من الاشياء شيئا مشتركاً بين جميعها  
 فان لم يكن في كل نوع من الاشياء شيئا مشتركاً بين جميعها  
 فانه لا يمكن ان يكون في كل نوع من الاشياء شيئا مشتركاً بين جميعها



المشرك بينهما وبين نوع آخر <sup>قوله</sup> او ينتمى الى بعض تمام المشترك  
مسأوله **اقول** الظاهر في العبارة ان يقال وينتمى الى تمام المشترك ليساويه  
بعض تمام المشترك <sup>قوله</sup> وان لم يكن لها جنس **اقول** وذلك بان  
تركيبها <sup>لها</sup> ائنه مثل <sup>من</sup> اير من متساين <sup>لها</sup> ائنه فيكون كل واحد منهما  
فصل <sup>لها</sup> ائنا فاصفا اجزاء <sup>لها</sup> ائنه في الجنس والفصل بان يكون بعضها جنسا  
وبعضها فصلا او يكون كلهما فصلا وسيأتي ذكر هذا <sup>لها</sup> ائنه <sup>قوله</sup> الكلام  
في الاجزاء المفردة **اقول** قد يناقش في انه كيف يعد الجسم النامي من  
الاجزاء المفردة مع كونه مركبا <sup>قوله</sup> لان السؤال باي شيء هو انما يطلب  
ما يميز الشيء في الجملة **اقول** اذا سئل عن الاشياء باي شيء هو كانت المطم  
ما يميز في الجملة سواء ميزه عن جميع ما عداه او عن بعضه سواء ميزه بغيره اذا قيل  
او عرضيا فصح ان يجاب باي فصل اريد بغيرها كان او بعيدا كالناطق والحسول  
وقابل الابعاد ان يجاب بالخاصة ايضا <sup>قوله</sup> اذا قيل اي جوهر لم يصح الجواب بالخاصة  
ويصح بالفصول المذكورة كلها وكذا اذا قيل اي جوهر <sup>قوله</sup> انه خرج الجواب بجميع تلك الفصول  
واما اذا قيل اي جسم هو <sup>قوله</sup> انه لم يصح الجواب الا بما عد القابل للابعاد الثلاثة <sup>قوله</sup> اذا قيل اي  
جسم هو <sup>قوله</sup> انه لم يصح الجواب القابل للابعاد الثلاثة ايضا <sup>قوله</sup> اذا قيل اي جوهر هو <sup>قوله</sup> انه لم يصح الجواب  
لجواب <sup>قوله</sup> كما قيل الجنس العالي الفصل الاخر <sup>قوله</sup> انما قيل هذا لا متناع تركبها من  
والفصل معا ولا لم يكن الجنس اجناسا عاليا ولا الفصل لا يفرضا <sup>قوله</sup> اخر فاذا  
فرض تركبها من اجزاء <sup>قوله</sup> ان يكون تلك الاجزاء متساوية <sup>قوله</sup> وانما اعني الفرق والعبد  
**اقول** اعرض عليهن ثوابا لغيره <sup>قوله</sup> انما شاملة جميع المنه في سوء كتحققه الوجود ولا يكون  
المنه في العلة <sup>قوله</sup> في العلة

الفصل الاول في بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب  
 الفصل الثاني في بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب  
 الفصل الثالث في بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب  
 الفصل الرابع في بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب  
 الفصل الخامس في بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب  
 الفصل السادس في بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب  
 الفصل السابع في بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب  
 الفصل الثامن في بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب  
 الفصل التاسع في بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب  
 الفصل العاشر في بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب







قوله لا يثبت  
احتجوا على الموصوف بالوحدة

في الخارج احتجوا فيه احتياج بعض أجزاء إلى بعض الأجزاء  
منه ما يثبت حقيقة يكون كالموضوع في حقيقة الإنسان

سواء كانت حقيقة لا يكون كالموضوع في حقيقة الإنسان  
سواء كانت حقيقة لا يكون كالموضوع في حقيقة الإنسان

سواء كانت حقيقة لا يكون كالموضوع في حقيقة الإنسان  
سواء كانت حقيقة لا يكون كالموضوع في حقيقة الإنسان

سواء كانت حقيقة لا يكون كالموضوع في حقيقة الإنسان  
سواء كانت حقيقة لا يكون كالموضوع في حقيقة الإنسان

سواء كانت حقيقة لا يكون كالموضوع في حقيقة الإنسان  
سواء كانت حقيقة لا يكون كالموضوع في حقيقة الإنسان

فبان يقال لا نسلم وجوب احتياج بعض أجزاء الماهية الحقيقية إلى البعض مطلقا بل  
انما يجب في الأجزاء الخارجية الماهية في الوجود العيني واما في الأجزاء الجوهرية  
فلا يلزمها أجزاء ذهنية لانها بينهما في الوجود الخارج قطعا وان يقال خاذ  
احتياج كل منهما الى الآخر من جهتين مختلفتين فلا يلزم الدور جازان محتاج  
احدهما الى الآخر من وجه العكس لا محذور واذ لا يلزم من المشاورة في الصدق  
المتساوي الحقيقة فجاز ان يكونا متماثلين لهما فيه فلا يلزم من الاحتياج من  
احد الطرفين الى الآخر ترجيح من غير مرجح واما في الدليل الثاني فبان  
يقال لا نأخذ ان احد الجزئين يصدر عليه جوهران الجوهر خارج عنه  
اما قولك فلا يكون العاض ثبما ماعرضا وانما قلنا استحالة منوعه فالعاض  
لشئ بمعنى الخارج غير لا يجب ان يكون خارجا عنه بجميع اجزائه فان الاشياء  
اذا فليس في الناطق بل كغيره ولا جزئية بل خارجا عنه وليس ثبما ماعرضا  
عنه نعم العاض للشئ بمعنى القائم لا يجوز ان لا يكون ثبما ماعرضا له  
وثبت العيين بوجوب قوله كالفردية للشئ الخ اقول وهو كالكاتب بالفعل  
للاشياء وقوله كالسود للزنجي هذه من المسامحات المشهورة في عباراتهم و  
الامثلة المطابقة هي الفرد والكا والاسولان الكلام في الكل الخارج  
عن هاهنا فرد فلا بد ان يكون محمولا على تلك الماهية وافرادها لكنهم  
فسا محو فذكر امة المجلوب عليه اعتمادا على فهم متعلم من سياق الكلام  
ما هو المفصوف منه وقس على ما ذكرنا من اسائر ما تحو افهيا من مثله الكلمات  
ففي فانما يتشع نفكا كره الماهية الخ اقول يدل عليه قوله في الجملة ان كان

في الخارج احتجوا فيه احتياج بعض أجزاء إلى بعض الأجزاء  
منه ما يثبت حقيقة يكون كالموضوع في حقيقة الإنسان  
سواء كانت حقيقة لا يكون كالموضوع في حقيقة الإنسان  
سواء كانت حقيقة لا يكون كالموضوع في حقيقة الإنسان  
سواء كانت حقيقة لا يكون كالموضوع في حقيقة الإنسان  
سواء كانت حقيقة لا يكون كالموضوع في حقيقة الإنسان

قوله لا يثبت  
احتجوا على الموصوف بالوحدة  
في الخارج احتجوا فيه احتياج بعض أجزاء إلى بعض الأجزاء  
منه ما يثبت حقيقة يكون كالموضوع في حقيقة الإنسان  
سواء كانت حقيقة لا يكون كالموضوع في حقيقة الإنسان  
سواء كانت حقيقة لا يكون كالموضوع في حقيقة الإنسان  
سواء كانت حقيقة لا يكون كالموضوع في حقيقة الإنسان  
سواء كانت حقيقة لا يكون كالموضوع في حقيقة الإنسان

قوله لا يثبت  
احتجوا على الموصوف بالوحدة  
في الخارج احتجوا فيه احتياج بعض أجزاء إلى بعض الأجزاء  
منه ما يثبت حقيقة يكون كالموضوع في حقيقة الإنسان  
سواء كانت حقيقة لا يكون كالموضوع في حقيقة الإنسان  
سواء كانت حقيقة لا يكون كالموضوع في حقيقة الإنسان  
سواء كانت حقيقة لا يكون كالموضوع في حقيقة الإنسان  
سواء كانت حقيقة لا يكون كالموضوع في حقيقة الإنسان



























[illegible]



على الطبيعى  
 سوجدة فية  
 هو السوجدة  
 حيث انهما  
 فانهما  
 انت مخيرة  
 الطبيعى  
 مع ذلك  
 انحاء الطبيعى  
 تلك الاشكال  
 لطريق الصفة  
 قوله كانه  
 الخبئية

[illegible]

من الموجودات الإضافية  
والتي لا يمكن  
إزالتها



۱  
 ۲  
 ۳  
 ۴  
 ۵  
 ۶  
 ۷  
 ۸  
 ۹  
 ۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰



في العوم مطلقا والعوم من جهة قوله وإنما اغتر للنسب بين الكلبيين أقول

بينهما نائون وكلمتا اخران بينهما اسرار وعلو هذا فقد تخفى في الكليتين مطلقاً

الخريئين الا فيه واحد فله قال المفهوم ما متساو وان الى اخره انفسه لو

بسم رب العالمين - السلام على من لا ينالها الجحيم ولا النيران -

فان قلت قد علم مما ذكره علم جريان السبب في دفع فيهما لكن لم يعلم ماذا

المقصود اذ على معرفة احوال نسب الكليات بعضها الى بعض قوله

فانه لا يكونان الا متباينين **وقد** فلف هذا الضاحك وهذا

الكاتب جريان منصادقان فلا يكونان متباينين فلك ان كان المشار

اليه بهذا الضاحك فريد امثلا وبهذا الكاتب عمر انفا خريئان منبائن

وان كان المشار اليه بما اريد امثلاً فليس هذا الا جزئى حقيقى واحد هو ان يرد

لكم اغنيهم تارة انصاف بالضحك واخرى انصاف بالكانه وبذلك لم تعد

الخزني الحنفون قد احفظوا له نغما ونغما احفظها يا حنان قد وتغاه بحسب الاعتبار

الكائن في الدنيا من الخلق لا يخلو من الكمال والجلال والقدرة والجلل والجلل واحد

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ

١٤  
١٣  
١٢  
١١  
١٠  
٩  
٨  
٧  
٦  
٥  
٤  
٣  
٢  
١  
٠  
١  
٢  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠

لزم ان يكون بحري جميعه كيلا فانه اذا اشترى في يد يبعده الكاتب هذا الصالح

[illegible]



[illegible]

الاولى لعدم موضوعها فلا يصح  
الثانية لانه يقتضي وجود الموضوع  
مع قوله فان قلت الخ ثانيا  
قولنا بعض اللاشئ ليس لا يمكن  
قولنا بعض اللاشئ ممكن  
ان بدأ استدلال على ان  
القاومين اياهم  
مصدق  
اع



قوله لا لا رفع  
التقيان معا فادام صدق عليه  
الامكان على شئ من الاشياء الصدق عليه  
الامكان في الارتفاع التقيان فهو صدق عليه  
لا يمكن ان يكون صدق عليه الصدق عليه  
الامكان في الارتفاع التقيان فهو صدق عليه  
لا يمكن ان يكون صدق عليه الصدق عليه

يصد عليه الاخر والارتفاع التقيان معا وهو محال بديهية فان اود عليه المنع  
كان مكافئ غير مستوعبة قلت هذا المفهوم متناقضا اذا اعتبر في انفسه هنا  
هكذا منقود من غير اعتبار صدقها على شئ واما اذا اعتبر صدقها على شئ  
هناك فضيعة موجبة احدهما معدلة والاخر محصلة كقولك زيد ممكن وزيد  
لا يمكن ولا تناقض بينهما لان نقيض صدق الممكن على شئ سلب صدقه عليه صدق  
سليم عليه لا شك ان المتساويين اعتبر صدقهما على شئ في جميع المتساويين  
كثيرون الطرفان فضايا باعتبار فيها الصدق على ذات الموضوع فاذا قلت كل انسان  
ناطق وكل ناطق انسان فقد اعتبر صدق الا ناطق على ناطق الانسان فاذا اخذت  
نقيضه بهذا الاعتبار كان هو سلب صدق الا ناطق عليه وهو معنى فوانا صدق  
بعض الانسان ليس بناطق لا صدق الناطق عليه لان الناطق نقيض الانسان  
في حالة الافراد من غير اعتبار الصدق على شئ لاني جازة اعتبار صدقه عليه  
فقد اشبههم عليك نقيض اعتبار الصدق بنقيضه لا باعتبار الصدق فوضعت  
لحد ما كان الاخر فالمنع من غير المكافئة والمخلص ان يقال انا اخذت نقيض المتساويين  
باعتبار الصدق على شئ فيكون نقيضا ههنا سليمين هكذا كل ما ليس بانسان فهو  
ليس بناطق وكل ما ليس بناطق فهو ليس بانسان فيحصل فضيعة موجبة ان  
سألتنا الطرفين والموجبة السالبة الطرفين لا يقتضيه وجوب الموضوع في المعدلة  
الطرفين وقد حقق ذلك في موضعه لنا ايضا ان نحض البحث اذا لم يكن المتساويين  
شاملين بجميع الاشياء خارجا فان نقيضها حاص صدق فان على موجودا اما

قوله لا لا رفع  
التقيان معا فادام صدق عليه  
الامكان على شئ من الاشياء الصدق عليه  
الامكان في الارتفاع التقيان فهو صدق عليه  
لا يمكن ان يكون صدق عليه الصدق عليه  
الامكان في الارتفاع التقيان فهو صدق عليه  
لا يمكن ان يكون صدق عليه الصدق عليه

قوله لا لا رفع  
التقيان معا فادام صدق عليه  
الامكان على شئ من الاشياء الصدق عليه  
الامكان في الارتفاع التقيان فهو صدق عليه  
لا يمكن ان يكون صدق عليه الصدق عليه  
الامكان في الارتفاع التقيان فهو صدق عليه  
لا يمكن ان يكون صدق عليه الصدق عليه

قوله لا لا رفع  
التقيان معا فادام صدق عليه  
الامكان على شئ من الاشياء الصدق عليه  
الامكان في الارتفاع التقيان فهو صدق عليه  
لا يمكن ان يكون صدق عليه الصدق عليه  
الامكان في الارتفاع التقيان فهو صدق عليه  
لا يمكن ان يكون صدق عليه الصدق عليه



في هذا الموضع من الكلام  
 لا بد من توضيح ما مر من  
 ان لا يكون في نفس الامر  
 شي من هذه الصفات  
 بل هي من قبيل الصفات  
 التي لا يكون لها وجود  
 في نفس الامر بل هي من  
 قبيل الصفات التي لا يكون  
 لها وجود في نفس الامر  
 بل هي من قبيل الصفات  
 التي لا يكون لها وجود  
 في نفس الامر بل هي من  
 قبيل الصفات التي لا يكون  
 لها وجود في نفس الامر

خارج او ذهني فبم البرها بلا اشتبا الا يقال يلزم تخصيص الفواعل انما  
 نقول بغيرها انما هو بحيث المقاصد ليس لنا زيادة عرض في فقرته احوال تقاض  
 الاموال العامة اذ ليس في العلو الحكمة فضيلة موضوعها او مجموعها بغيرها انما  
 الشاملة وهذا الفن انما لتلك العلو فلا يابس باجر اجها من فواعل بل  
 اعتبارها بوجبا خيرا لا في حصر النسب كما في فتاوى بغيرها المتساويين  
 كما ذكرنا اتفاقا في كون بغيرها لا خص من بغيرها لا عم الى غير ذلك واصلاح  
 هذا الاختلاف في توكلا بعيدة **قوله** اما الاول فلا بد له لو لم يصدق  
 بغيرها لا خص على كل ما يصدق عليه بغيرها لا عم لصدق بغيرها لا خص على  
 بعض ما يصدق عليه بغيرها لا عم ويصدق في الاخر بدو الاعم **اقول** به  
 عليه لا غير ارض المورد على بغيرها المتساويين كما اشترنا اليه فاذا ظفرت  
 يصدق كل لا شيء لا انسان يصدق بعض الاشياء ليس بل انسان فيلزم  
 صدق بعض الاشياء انسان انما ان يقال السالبة المذكورة المحمول  
 اعم من الموجبة المحصلة فلا تستلزمها كما وان تمسكت بان الانسان امثلا  
 بغيرها لا انسانا فاذا لم يصدق احداهما على شيء صدق الاخر عليه الا ارفع  
 التقيضا بما عرفت من ان بغيرها مفهومة في نفس بغيرها بغيرها باعتبار صدق  
 والمخلص ما مر **قوله** في صدق الاخص على كل الاعم بعكس التقيض **قوله**  
 يعني على طريقة القدماء وهي ان يجعل بغيرها المحمول موضوعا وبغيرها الموضوع  
 محمولا فان الموجبة الكلية تنعكس كقوله على هذه الطريقة والاشكال  
 المذكور متوجه عليه بغيرها فان قولنا كل شيء ممكن بالامكان العام موجبة

في هذا الموضع من الكلام  
 لا بد من توضيح ما مر من  
 ان لا يكون في نفس الامر  
 شي من هذه الصفات  
 بل هي من قبيل الصفات  
 التي لا يكون لها وجود  
 في نفس الامر بل هي من  
 قبيل الصفات التي لا يكون  
 لها وجود في نفس الامر  
 بل هي من قبيل الصفات  
 التي لا يكون لها وجود  
 في نفس الامر بل هي من  
 قبيل الصفات التي لا يكون  
 لها وجود في نفس الامر

في هذا الموضع من الكلام  
 لا بد من توضيح ما مر من  
 ان لا يكون في نفس الامر  
 شي من هذه الصفات  
 بل هي من قبيل الصفات  
 التي لا يكون لها وجود  
 في نفس الامر بل هي من  
 قبيل الصفات التي لا يكون  
 لها وجود في نفس الامر  
 بل هي من قبيل الصفات  
 التي لا يكون لها وجود  
 في نفس الامر بل هي من  
 قبيل الصفات التي لا يكون  
 لها وجود في نفس الامر

في هذا الموضع من الكلام  
 لا بد من توضيح ما مر من  
 ان لا يكون في نفس الامر  
 شي من هذه الصفات  
 بل هي من قبيل الصفات  
 التي لا يكون لها وجود  
 في نفس الامر بل هي من  
 قبيل الصفات التي لا يكون  
 لها وجود في نفس الامر

كلمة

في هذا الموضع من الكلام  
 لا بد من توضيح ما مر من  
 ان لا يكون في نفس الامر  
 شي من هذه الصفات  
 بل هي من قبيل الصفات  
 التي لا يكون لها وجود  
 في نفس الامر بل هي من  
 قبيل الصفات التي لا يكون  
 لها وجود في نفس الامر



النباش في بعضها  
 من وجهه ولو اطلق النباش لاحتل  
 احد فنيه حتى النباش في كل الجاهل للعلوم من  
 للاستب النباش للعلوم منها من وجهه ليقضي  
 للعلوم في انظاره للعلوم من وجهه ليقضي  
 للعلوم في انظاره للعلوم من وجهه ليقضي  
 للعلوم في انظاره للعلوم من وجهه ليقضي



[illegible]

الآخر ولا ينبغي عليك ان  
 عدم هذا احد الثبائين مع عين الآخر  
 يظهر من وصف الثبائين فلا حاجة لك الى فني  
 الا انه ذكره للتفصيل مع اعظم قوله فني  
 الثبائين مع نقض الآخر والثبائين كالانسان  
 والفرس احد الثبائين كالانسان ونقض  
 الآخر كالانسان فني فقط منطلقا بقوله  
 وليس معناه ان يكون فقط منطلقا بقوله  
 ويكون معناه ان يكون فقط منطلقا بقوله  
 ما ذكره مع قوله لا خالبا عن الغائبة فقط  
 كحسن العبارة مع قوله لا خالبا عن الغائبة فقط

ما ذكره في قوله العباد انهم  
يخفي عليك حسن العباد  
فقدّم وهو قوله مع نقض الآخرة  
الحليم قوله لا بد القيد مستغن  
مع الرجوع ٢ مع قوله وحمل اللفظ على  
العباد لان العباد ان يكون  
لفظا واحدا اضافة الى النباين مع  
قوله لكن الظاهر مع متعلق بالعبادة لا بال  
قوله عليه اول مع

موتی حید



فصل فی الزکوة

عليه السلام  
عليه السلام  
عليه السلام

الحمد لله

باب الفوائد

بين المذمومين

نسخه

جون البیان

مفتی محمد رفیع

الحمد لله

میں نے

سید محمد

والفنانين

6

من وجهه اذ لو كان النبان الجرحي بينهما في جميع اوصاف ضمن احدى الخصوصيتين  
كالنبان الكلي مثلاً لكان النسبة بينهما في تلك الخصوصية اذ لا يقال ان النسبة  
بين الفرس الانساوين الجحوا والابيض هو النبان الجرحي مع ثبوته هناك  
فطعاً بل يقال ان النسبة بين الاولين هو النبان الكلي بين الاخيرين هو العموم  
من وجهه ويعلم من ذلك ثبوت النبان الجرحي في الموضعين ولا شك ان  
المدعى بهذا المعنى لا يتم الا بان يبين ان نقيض المنبائين قد لا يتصادقان  
اصلاً وقد يتصادقان فلا يكون النبان الجرحي بينهما مفيداً بخصوص المنبائين  
الكلي في جميع اوصاف لا بخصوص العموم من جهة في جميعها بل تثبت في بعضها  
في ضمن المنبائة الكلية وفي بعضها في ضمن العموم من جهة النسبة بين نقيض  
المنبائين هي النبان الجرحي مجرداً عن خصوصية كل من فريه وهو المطلوب هذا  
لكلام لا شبهة فيه قيل ان المصير بين ان نقيض الامر الذي بينهما عموم من وجه  
قد ينشأ في بعض اوصافنا كلياً قطعاً ظاهر بينهما فلا يكون عموم من وجه  
كاللحيوار والابيض فاذم ذلك الى ما ذكره في نقيض المنبائين من صدق  
عين كل واحد منهما مع نقيض الاخر فانه جار فيها ايضاً ظهر ان النسبة بينهما  
النبان الجرحي مجرداً عن خصوصية كل من فريه او نقول نفياً ولا ان يكون النسبة  
بينهما هي العموم من وجه لان الوهم يبادر الى ان النسبة بين النقيضين هي العموم  
جداً ايضاً بالغ في نفسه حيث ضم اليه نفى العموم مطلقاً ولا يشعر للنسبة بينهما  
شك لانها تعلم بما ذكره في نقيض المنبائين بعينه لان نقيضها ان لم يصدق على اصلاً  
نقيض الاعم وعين الاخص بينهما مباينة كلية وان صدق كليهما مع عموم من وجه فترد على كل  
مطلب ١٢ مطلب ١١ مطلب ١٠

[illegible][illegible]

این کتاب ازین جهت است که در آنجا  
که در میان اینهاست و در آنجا  
که در میان اینهاست و در آنجا



[illegible]

موقوف



لكنه ايضا كما في الجز ٢  
الجز ١ الاضياء قابل التضائف وان  
فالكل الاضياء اخص من الخفيف  
٥ في تعريف الجزئي الاضياء لان  
الجزئي الاضياء الخاص معنى الكل  
الاضياء وليست ج تحت غير هذا  
شي اخر هذا هو معنى العاكما  
١٢ ايضا بمعنى واحد لا شك ان الخا  
من الضوء وهو متضاد حقيقيا  
١٣ ويجوز ان يذكر احد هاتين تعريف  
في ان الاعمى هو الذي لا يرى  
١٤ وكان الغرض من تعريفه  
الظاهر هو انه لا يجوز ان يكون  
الكل الاضياء الخاص هو الالوان  
١٥ بل هو كل ما يراه العين  
١٦ بل هو كل ما يراه العين  
١٧ بل هو كل ما يراه العين  
١٨ بل هو كل ما يراه العين  
١٩ بل هو كل ما يراه العين  
٢٠ بل هو كل ما يراه العين  
٢١ بل هو كل ما يراه العين  
٢٢ بل هو كل ما يراه العين  
٢٣ بل هو كل ما يراه العين  
٢٤ بل هو كل ما يراه العين  
٢٥ بل هو كل ما يراه العين  
٢٦ بل هو كل ما يراه العين  
٢٧ بل هو كل ما يراه العين  
٢٨ بل هو كل ما يراه العين  
٢٩ بل هو كل ما يراه العين  
٣٠ بل هو كل ما يراه العين  
٣١ بل هو كل ما يراه العين  
٣٢ بل هو كل ما يراه العين  
٣٣ بل هو كل ما يراه العين  
٣٤ بل هو كل ما يراه العين  
٣٥ بل هو كل ما يراه العين  
٣٦ بل هو كل ما يراه العين  
٣٧ بل هو كل ما يراه العين  
٣٨ بل هو كل ما يراه العين  
٣٩ بل هو كل ما يراه العين  
٤٠ بل هو كل ما يراه العين  
٤١ بل هو كل ما يراه العين  
٤٢ بل هو كل ما يراه العين  
٤٣ بل هو كل ما يراه العين  
٤٤ بل هو كل ما يراه العين  
٤٥ بل هو كل ما يراه العين  
٤٦ بل هو كل ما يراه العين  
٤٧ بل هو كل ما يراه العين  
٤٨ بل هو كل ما يراه العين  
٤٩ بل هو كل ما يراه العين  
٥٠ بل هو كل ما يراه العين  
٥١ بل هو كل ما يراه العين  
٥٢ بل هو كل ما يراه العين  
٥٣ بل هو كل ما يراه العين  
٥٤ بل هو كل ما يراه العين  
٥٥ بل هو كل ما يراه العين  
٥٦ بل هو كل ما يراه العين  
٥٧ بل هو كل ما يراه العين  
٥٨ بل هو كل ما يراه العين  
٥٩ بل هو كل ما يراه العين  
٦٠ بل هو كل ما يراه العين  
٦١ بل هو كل ما يراه العين  
٦٢ بل هو كل ما يراه العين  
٦٣ بل هو كل ما يراه العين  
٦٤ بل هو كل ما يراه العين  
٦٥ بل هو كل ما يراه العين  
٦٦ بل هو كل ما يراه العين  
٦٧ بل هو كل ما يراه العين  
٦٨ بل هو كل ما يراه العين  
٦٩ بل هو كل ما يراه العين  
٧٠ بل هو كل ما يراه العين  
٧١ بل هو كل ما يراه العين  
٧٢ بل هو كل ما يراه العين  
٧٣ بل هو كل ما يراه العين  
٧٤ بل هو كل ما يراه العين  
٧٥ بل هو كل ما يراه العين  
٧٦ بل هو كل ما يراه العين  
٧٧ بل هو كل ما يراه العين  
٧٨ بل هو كل ما يراه العين  
٧٩ بل هو كل ما يراه العين  
٨٠ بل هو كل ما يراه العين  
٨١ بل هو كل ما يراه العين  
٨٢ بل هو كل ما يراه العين  
٨٣ بل هو كل ما يراه العين  
٨٤ بل هو كل ما يراه العين  
٨٥ بل هو كل ما يراه العين  
٨٦ بل هو كل ما يراه العين  
٨٧ بل هو كل ما يراه العين  
٨٨ بل هو كل ما يراه العين  
٨٩ بل هو كل ما يراه العين  
٩٠ بل هو كل ما يراه العين  
٩١ بل هو كل ما يراه العين  
٩٢ بل هو كل ما يراه العين  
٩٣ بل هو كل ما يراه العين  
٩٤ بل هو كل ما يراه العين  
٩٥ بل هو كل ما يراه العين  
٩٦ بل هو كل ما يراه العين  
٩٧ بل هو كل ما يراه العين  
٩٨ بل هو كل ما يراه العين  
٩٩ بل هو كل ما يراه العين  
١٠٠ بل هو كل ما يراه العين



[illegible]

انوار



[illegible]

**اقول** اي بذاته المحصور المقدسة لا بمفهوه فانه كله كما هو واجب هذا النقص  
 بان مناط الكلينة والجزئية هو الوجود الذهني كما صح به وليس موشان الموجو المعين  
 الله هو الواجب الوجود انه ان يحصل في الذهب حتى ينصف بالجزئية بل لا  
 يعقل الا بوجوه كلية مخصوص في شخص وبيان معنى الجزئية ما كان بمشاكل وحصل  
 في الذهب لمنع وهذا معنى قولهم كل مضموا اما ان يمنع الخ اذا لم يهد وابه كونه  
 مفهوما بالفضل وذلك لا يتوقف على المحصور بالفعل في الذهب ولا على امكان  
 حصوله والجزئية الخفيفة بهذا المعنى يصعد على الواجب كما لا يخفى وايضا المنع  
 المحصور في الذهب هو كونه لادانته على وجه مخصوص بغيره لجزئية  
**قوله** يمنع ان يكون كلياً **اقول** قد ظهر بما ذكره النسبة بين الجزئيين بما ذكره  
 النسبة بين الكلين ولما النسبة بين الجزئ الخفيفة وبين كل واحد من الكلين  
 فالباينة لان الجزئية يمنع والكل لا يمنع ولما النسبة بين الجزئية الاضافي  
 وبين كل واحد منها فالعموم وجه لصد الجزئية الاضافي على الجزئية الخفيفة  
 بل هما صدقهما بدنية في المفهوم الشاملة وضاد في الكلي على الكليات  
 المتوسطة **قوله** لان نوعيته نماهي بالنظر الخفيفة واحدة **اقول** اي  
 نوعيته هذا النوع نسبة اضافية بينه وبين افراده فليس يعني فيها الا خفيفة  
 افراده ومنشاءها اتحاد الخفيفة في تلك الافراد فذلك معنى الخفيفة ولما النوع  
 الاخر اعني الاضافي ايد في نوعيته من اندراج مع نوع اخر تحت جنس  
 فيكون مضائفا له وبما ذلك ان الجنس لما كان تمام الماهية المشتركة بين  
 ماهيتين مختلفتين في الخفيفة ومقولا عليها في جوابها سوفا لا شك ان كل

[illegible][illegible]



واحد من نيك الماهية بل المتجبر تحت موصوفة بان يقال عليها وعلى غيرها  
 الجنس **جواباً** ما هو هذا الصفه ثابتة لها بالقياس الى الجنس الذي اندرجت  
 فيه كما ان صفة الجنس ثابته للجنس بالقياس الى ما اندرج تحتها من  
 الماهيات التي هي انواع له فالجنس النوع المتدرج تحتها متضائقان كالاب  
 والابن **قول** لانه جنس كلياً فلا يتم حدها الا بذكره **أقول** هذا  
 اشار الى ما سبق من ان المذكور في تعريف الكليات حدود اسمية لها  
 لا رسوم كما توهم واذا كانت حدودها كانت تامه كما هو الظاهر لا بدح من  
 ذكر الجنس عنه الكل مهنه راعاه لطريقه العوم في تعريف الكليات  
 اذا اعتبر الكل في مفهوم النوع الاصل كما كان فيه اضافتان احدهما  
 بالقياس الى ما تحت من افراده لكونه كلياً والاخرى بالقياس الى الجنس الذي  
 فوقه كما بينا والنوع الخفي فيه اضافته واحدة بالقياس الى ما تحت فقط  
 كما عرف **قول** فان الجنس لا يقال عليها وعلى غيرها في جواب ما هو **أقول**  
 الجنس كالجواهر وان كان مفولاً ومحمولاً على الفصل كالتاثير على الخاصه  
 كالاضاحه على العرض كما لا يشك لكن في جواب ما هو الابلس الحيوان تمام  
 المشترك ولا ذاتها هذه الثلاثة فكل واحد منها وان كان ماهية وكلياً يقال  
 على غير الجنس لكن لا في جواباً ما هو فيخرج عوجد النوع الاضافه الفيد **قول**  
 وهو النوع المفيد بالشخص **قول** اي الشخص هو النوع الخفي المفيد بما يمنع عن  
 وقوع الشراكه فيه فقييد مثل الماهية الانسانية وما رخص به بان زيد ما نفع  
 وقوع الشراكه فيه ذلك الامر بعميانياً وشخصاً **قول** يكون حمل المعالي

[illegible][illegible]

بواسطہ



نہیں



[illegible][illegible]

١٥



ان جلس جنس يكون فوفه لان جلسية السمة اما هو فيقيا الى ما تحته فالتسعة انما  
 يكون جنس الجنس اذا كان فوق ذلك الجنس وهكذا فيكون الترتيب على سبيل النضا  
 من خاص الى عام ثم اعلم ان النوع السافل من مراتب الانواع جميع مراتب الاجناس  
 فانه لا يكون الا نوعا حقيقيا فيستحيل ان يكون جنسا وان الجنس العالي يباين جميع  
 مراتب الانواع لانه لا يكون فوفه جنس فيستحيل ان يكون نوعا وبين كل واحد  
 النوع العالي المتوسط وبين كل واحد من الجنس المتوسط والسافل عموم من وجه  
 عليك بانتهج الى الامثلة قوله لا يقال اقول فذكرنا ان التمثيل الاول من على  
 انقاذ الغفلة العشرة في الحقيقة كون الجوهر جنسا لها والتمثيل الثاني موقوف على  
 اختراها في الحقيقة كون الجوهر ليس جنسا لها فيستحيل صحتها معا والجواب ان المقص  
 من التمثيل هو التفهم فان طابق الواقع فذلك والا لم يضرب كيفه الفرض خصوصا  
 مثال ١٧

[illegible]



فوت



الحكمة الأصغر

مع الثاني فانها  
 عن بعض البعض كقوله ان النصاب  
 بين خلاصة المناقشة في الموضوعين ان النصاب  
 انما هو ان يكون لهما ما يثبت في كل واحد من الموضوعين  
 الذين في موضوع واحد فيكون في كل واحد من الموضوعين  
 احد الموضوعين في موضوع واحد فيكون في كل واحد من الموضوعين  
 وان احاد كل واحد من الموضوعين في موضوع واحد فيكون في كل واحد من الموضوعين  
 على الدال لا العكس وان كل واحد من الموضوعين في موضوع واحد فيكون في كل واحد من الموضوعين  
 فيصير ان الدال في الموضوعين في موضوع واحد فيكون في كل واحد من الموضوعين  
 جال ان الدال في الموضوعين في موضوع واحد فيكون في كل واحد من الموضوعين  
 ما هو الخند فقط كان ولا في الموضوعين في موضوع واحد فيكون في كل واحد من الموضوعين  
 قوله فلا يقال الخند في موضوع واحد فيكون في كل واحد من الموضوعين  
 ولا في الموضوعين في موضوع واحد فيكون في كل واحد من الموضوعين  
 ولا في الموضوعين في موضوع واحد فيكون في كل واحد من الموضوعين  
 في بعض ما باله ان استعمال التقاطع في موضوع واحد فيكون في كل واحد من الموضوعين  
 مقدّر خاص لا يقال ان استعمال التقاطع في موضوع واحد فيكون في كل واحد من الموضوعين  
 والحاصل ان استعمال التقاطع في موضوع واحد فيكون في كل واحد من الموضوعين  
 الذي هو ان النصاب في موضوع واحد فيكون في كل واحد من الموضوعين  
 على اراة هذا الموضوع في موضوع واحد فيكون في كل واحد من الموضوعين  
 قوله في موضوع واحد فيكون في كل واحد من الموضوعين  
 في موضوع واحد فيكون في كل واحد من الموضوعين  
 ان يكون في موضوع واحد فيكون في كل واحد من الموضوعين  
 هو ان ذكر الالفاظ في موضوع واحد فيكون في كل واحد من الموضوعين  
 فانها يثبتها في موضوع واحد فيكون في كل واحد من الموضوعين  
 انما هي في موضوع واحد فيكون في كل واحد من الموضوعين  
 الجارية في الموضوعين في موضوع واحد فيكون في كل واحد من الموضوعين  
 في موضوع واحد فيكون في كل واحد من الموضوعين



[illegible]







فانه اذا لم يكن له بعض الاجزاء  
فانه اذا لم يكن له بعض الاجزاء  
فانه اذا لم يكن له بعض الاجزاء  
فانه اذا لم يكن له بعض الاجزاء

بغير فصول الاجزاء بالكنه فانه يكفي فيه فصول الاجزاء مفصلة اما بالكنه او بغيره وليس  
شيء فانه اذا لم يكن بعض الاجزاء معلوما بالكنه لم يكن الماهية معلومة بالكنه قطعاً  
**قوله** والاكلام من الشيء الاخص منه معاً **اقول** اعلم ان المتأخر اعني  
المعرف ان يكون موصلاً الى كنه المعرف او يكون يميز المعرف عن جميع ما عداه من غير  
ان يوصل الى كنهه لهذا حكمه وان الاخص لا يصلح ان للتعريف اصلاً  
والضوء ان المعرف في المعرف موصلاً الى فصول الشيء اما بالكنه او بوجه  
ما سواء كان مع لفظه بالوجه تميز عن جميع ما عداه او عن بعض ما عداه  
اذ لا يمكن ان يكون الشيء منصوباً مع عد امثاله عن بعض ما عداه واسلاماً  
عن كل فلا يجب لا شك انه كما يكون فصول الشيء بالكنه كسباً محضاً الى المعرف  
كذلك فصوله موصولة ماسوءاً كان مع تميزه عن جميع ما عداه او عن بعضه بكونه كسباً  
فصوله بوجه اعم واخص اذا كان كسباً لا يكسب بالاعم والافضل فما يصلح  
للتعريف في الجملة **قوله** او امثاله عن جميع ما عداه **اقول** قد عرفت ذلك غير  
واجب ان المتأخر لما وان الفصول قد يمتا مع بعضها عن بعضها عداه في غاية  
التفصيص لم يتفقوا فيه شرط المساواة بين المعرف والمعرف واخرجوا الاعم والافضل عن  
صلاحه التعريف بها وما المتيقن فلما كان بعد الاعم والافضل وان كان لا يفيد غير  
مع الظاهر لا يفيد تميزاً وان اجل احتمال امره بعيد ان يكون يميز في الجملة  
منه فانه يميز تاماً بان يكون يميز المتأخرين خصوصاً ففصله لا تنفصل امره  
لوجوه العال **اقول** هذا موقوف على ان يكون العادنياً الخاص يكون الخاص معقولة بالكنه

فانه اذا لم يكن له بعض الاجزاء  
فانه اذا لم يكن له بعض الاجزاء  
فانه اذا لم يكن له بعض الاجزاء  
فانه اذا لم يكن له بعض الاجزاء

فانه اذا لم يكن له بعض الاجزاء  
فانه اذا لم يكن له بعض الاجزاء  
فانه اذا لم يكن له بعض الاجزاء  
فانه اذا لم يكن له بعض الاجزاء

فانه اذا لم يكن له بعض الاجزاء  
فانه اذا لم يكن له بعض الاجزاء  
فانه اذا لم يكن له بعض الاجزاء  
فانه اذا لم يكن له بعض الاجزاء

واما



[illegible]



عرضيا ثانيا عرضيا واما الى حد النعته فان الجنس يشبه بالعرض العام  
والفصل بالخاصه فلذلك ترى وليس يقوم ليتصعب بخدب الاشياء واما  
المفهوم اللغوي والاصطلاحية فامر هاسهل فان اللفظ اذا وضع في  
اللغة والاصطلاح المفهوم مركب فما كان داخل فيه كان ذاتيا له وما  
كان خارجا عنه كان عرضيا له فتحديد المفهوم في غاية السهولة  
وحدد ما ورسومها يسمى حد ورسومها يسمى اسم ونحدد الحقائق في  
غاية الصعوبة وحددها ورسومها يسمى حد ورسومها يسمى حقيقة  
قولنا لان العرض من التعريف اما التميز والاطلاع على الذات اقوالا الى المقصود  
من التعريف اما تميز المعرف اعاده فالعرض انما لا يدخله في التميز ليصلح  
معرفا ولا جزء معرف هذا العرض واما الاطلاع عليه بما هو ذاتي له اي معرفته  
بما هو ذاتي له سواء كان جميعا لذاتيا وبعضها والعرض العام لا يدخل  
له في معرفة الشيء بما هو ذاتي له فلا يصلح معرفا ولا جزء معرف لهذا الغرض  
الاخير فيسقط العرض العام عن الاعتبار في باب التعريف وانما ذكر في باب  
الكليات لاستنفاء اقتضا الكليات واما الجنس فهو وان لم يكن له مدخل  
في التميز لكن له مدخل في الاطلاع على الماهية بما هو ذاتي لها فلذلك  
اعتبر مع الفصل بالخاصه ههنا بحيث هو ان تميز الشيء قد يكون  
عن جميع ما عداه وقد يكون عن بعضه والعرض العام قد يقيد بهما الثاني  
فيبغي ان يعبر في التعريف فان قلت المعبر هو التميز الاول بناء على  
اشتراط المساوات قلت قد عرف الكلام على ذلك الاشتراط

[illegible]











تابعة الأولى تركه وحل المفرد على ما عاين المفرد بالفعل وبالفتوة كما ذكره ومن  
 انصف من تفسيره ان كل جليته يمكن ان يعبر لغيرها مع ما لاحظته الا انها  
 بمفرد ان الشبهة لا يمكن فيها ذلك قوله فلو وسم بعض التقوى المذكورة عليه  
 اقول وهو قولنا زيد عالم يضار زيد ليس بعالم وقولنا الشمس طلعت يلمر لهما  
 موجود قوله فلان انحلال القضية الى ما منتهى تركيبها اقول لان المركب مما ينحل  
 اجزائه الموجوف فيه ما عرف من التحليل هو بطلان الصوف فلا يتبعه الا اجزاء المادى  
 ثم ان اطراف الشبهة ليست قضيا لان القضية لانتم الا اذا اعتبر فيها الحكم ايقاعا  
 او انزاعا وما اعتبر فيه تلك لا يرتبط بغيره غير ان قال انك اذا قلت الشمس طلعت واو  
 النسب بين طرفيه لا يتصور بطله شيء اخر بان يصحركموا عليه او بطله ما لم يتجزأ القضية  
 عن الحكم لم يمكن جعلها جزء قضية اخرى فاذا حذف ادوات الشرط والجزاء

لا يخجل الا اليها فيما اذا  
 غلبت  
 حمزة بنه فلو لم يكن  
 من ان لا يسكن في حمزة  
 لا يخجل الا اليها فيما اذا  
 غلبت  
 حمزة بنه فلو لم يكن  
 من ان لا يسكن في حمزة  
 لا يخجل الا اليها فيما اذا  
 غلبت  
 حمزة بنه فلو لم يكن  
 من ان لا يسكن في حمزة



[illegible][illegible]



كان الان في جوفنا كان زفيره قاعا  
عزلة دة دراهم صفي الطلقة العاتية  
الام لا ينس الطابق تلاوع والار كبر  
هنا بالانصال في انفسكم لو كان اعلافه  
تلاوع وحقن في حقن عروس سرة نزهتها  
صفا



على زيد ليس بفاعل بل انما هو كذا في الحال في مفهوم المتصلة والمنفصلة  
 اصطلاحاً بل نقول اطلاقاً في الشرطية على المتصلة ايضا بحسب المفهوم  
 الاصطلاحي كاطلاقها على المتصلة وان لم يكن معنى الشرطية بحسب اللغة في  
 المتصلة ظاهرة فلهذا هو من قوله ليس جراً وهذا الاسمى على السوال بحسب  
 اللغة ان جراً على الموحى بحسب اللغة وليس كذلك بل اجراء  
 هذه الاسمى عليه فمما يجب المفهوم الاصطلاحي قطعاً فالظاهر في  
 العبارة ان يقال ليس اطلاقاً في هذه الاسمى على هذه القضايا بحسب  
 مفهوم اللغة قولاً وما في السوال فلتبينها اياها في الاطراف قولاً  
 فلهذا هو من هذه العبارة انهم اطلقوا هذه الاسمى على الموجبات ولا تخفى  
 المعنى اللغوية فيها ثم نقول ما فيها الى السوال لتبينها الموجبات في الاطراف والظاهر  
 انهم اطلقوا هذه الاسمى من المعنى اللغوية الى المفهومات الاصطلاحية بناء على  
 وجوب المناسبة في بعض هذه المفهومات اعني الموجبات فان هذه الفقد  
 من المناسبة كانت في صحة النقل فلا حاجة الى التزام النقل مرتين قولاً  
 وما ذكرنا في الشرطية فيها فاعرض الخ قولاً الانقسام الاول في  
 الحملية والشرطية وما ذكرنا الموجبة والسالبة الحملية على سبيل التبعية كان  
 مفهوم الحملية انما يضيبط ذكرها وكذا ذكر المتصلة والمنفصلة ههنا  
 لانها حقيقة مختلفة من حيث تحت الشرطية فلا يحصل مفهومها  
 الا بها واعني في المتصلة الايجاب السلب لا ذكرنا في الحملية وذكرنا في المتصلة  
 المختلفة ليضبط واشير الى الانجاء والسلب جميعها لما ذكرنا واعلم ان انقسام

على زيد ليس بفاعل بل انما هو كذا في الحال في مفهوم المتصلة والمنفصلة  
 اصطلاحاً بل نقول اطلاقاً في الشرطية على المتصلة ايضا بحسب المفهوم  
 الاصطلاحي كاطلاقها على المتصلة وان لم يكن معنى الشرطية بحسب اللغة في  
 المتصلة ظاهرة فلهذا هو من قوله ليس جراً وهذا الاسمى على السوال بحسب  
 اللغة ان جراً على الموحى بحسب اللغة وليس كذلك بل اجراء  
 هذه الاسمى عليه فمما يجب المفهوم الاصطلاحي قطعاً فالظاهر في  
 العبارة ان يقال ليس اطلاقاً في هذه الاسمى على هذه القضايا بحسب  
 مفهوم اللغة قولاً وما في السوال فلتبينها اياها في الاطراف قولاً  
 فلهذا هو من هذه العبارة انهم اطلقوا هذه الاسمى على الموجبات ولا تخفى  
 المعنى اللغوية فيها ثم نقول ما فيها الى السوال لتبينها الموجبات في الاطراف والظاهر  
 انهم اطلقوا هذه الاسمى من المعنى اللغوية الى المفهومات الاصطلاحية بناء على  
 وجوب المناسبة في بعض هذه المفهومات اعني الموجبات فان هذه الفقد  
 من المناسبة كانت في صحة النقل فلا حاجة الى التزام النقل مرتين قولاً  
 وما ذكرنا في الشرطية فيها فاعرض الخ قولاً الانقسام الاول في  
 الحملية والشرطية وما ذكرنا الموجبة والسالبة الحملية على سبيل التبعية كان  
 مفهوم الحملية انما يضيبط ذكرها وكذا ذكر المتصلة والمنفصلة ههنا  
 لانها حقيقة مختلفة من حيث تحت الشرطية فلا يحصل مفهومها  
 الا بها واعني في المتصلة الايجاب السلب لا ذكرنا في الحملية وذكرنا في المتصلة  
 المختلفة ليضبط واشير الى الانجاء والسلب جميعها لما ذكرنا واعلم ان انقسام

القيضية

على زيد ليس بفاعل بل انما هو كذا في الحال في مفهوم المتصلة والمنفصلة  
 اصطلاحاً بل نقول اطلاقاً في الشرطية على المتصلة ايضا بحسب المفهوم  
 الاصطلاحي كاطلاقها على المتصلة وان لم يكن معنى الشرطية بحسب اللغة في  
 المتصلة ظاهرة فلهذا هو من قوله ليس جراً وهذا الاسمى على السوال بحسب  
 اللغة ان جراً على الموحى بحسب اللغة وليس كذلك بل اجراء  
 هذه الاسمى عليه فمما يجب المفهوم الاصطلاحي قطعاً فالظاهر في  
 العبارة ان يقال ليس اطلاقاً في هذه الاسمى على هذه القضايا بحسب  
 مفهوم اللغة قولاً وما في السوال فلتبينها اياها في الاطراف قولاً  
 فلهذا هو من هذه العبارة انهم اطلقوا هذه الاسمى على الموجبات ولا تخفى  
 المعنى اللغوية فيها ثم نقول ما فيها الى السوال لتبينها الموجبات في الاطراف والظاهر  
 انهم اطلقوا هذه الاسمى من المعنى اللغوية الى المفهومات الاصطلاحية بناء على  
 وجوب المناسبة في بعض هذه المفهومات اعني الموجبات فان هذه الفقد  
 من المناسبة كانت في صحة النقل فلا حاجة الى التزام النقل مرتين قولاً  
 وما ذكرنا في الشرطية فيها فاعرض الخ قولاً الانقسام الاول في  
 الحملية والشرطية وما ذكرنا الموجبة والسالبة الحملية على سبيل التبعية كان  
 مفهوم الحملية انما يضيبط ذكرها وكذا ذكر المتصلة والمنفصلة ههنا  
 لانها حقيقة مختلفة من حيث تحت الشرطية فلا يحصل مفهومها  
 الا بها واعني في المتصلة الايجاب السلب لا ذكرنا في الحملية وذكرنا في المتصلة  
 المختلفة ليضبط واشير الى الانجاء والسلب جميعها لما ذكرنا واعلم ان انقسام



هذه القبة وحدهم  
 ذلك لم يوصف في كتابه  
 فحصل فاقيل لا ثم ان يحصل منه  
 وللاشك في ذلك ان يحصل منه  
 مختلف في غير الجدارات  
 الفضائل في الله اول الاول  
 الحائز والاشرف والاعلى  
 وهذه اعتبارات وحدهم  
 اسرار الفرس لا يتغير في  
 ١٢ اوله عليه السلام  
 لا ما تعلقه السيرة في  
 كون الحائز في جميع احواله  
 في الايام مفروفي







الاول وبعض على ليس في  
التمنا وانما الحقيقه فليس كما كان  
ليس رابطا فانظر متوجرا رابطا  
الحكمون البعض لو اقدم ليس او  
اعاد في ذلك كما حققه في المثالين  
شئ المطالب جئت فخال جهر لولا  
النظر في كون دلالة ليس على  
سلب الحكم ان البعض عليه ليس على  
بعض انما ان يقال ليس في  
لا العقيقه فليس كما مضى  
الحكم وليس بعض لونه الا كما  
غير بالان ليس لا  
مطابق

[illegible]



[illegible]

انما هو ان لا يرد في مضمون  
في قولنا لا يرد في مضمون  
هذا الوجه لا يكون في الموضع في النص  
الشرعي انما يجب ان يكون في الموضع  
الشرعي انما يجب ان يكون في الموضع  
الشرعي انما يجب ان يكون في الموضع

[illegible]



المفتي  
الامام



[illegible]











فقد ولما عنده  
في موضع الوضع اتصال بين  
اعتبار الاتصال كسب الظاهر لا يجب  
الحقيقة بل على ذلك ما قال في  
الطالع يمكن ان يقال قوله لا يجب كان  
فانه من حيث الاتصال ان البناء صادق على تقدير  
المفهوم لا يبين ذلك ان كان صادقا على  
نقد وجوده في غير ذلك ان كان صادقا على  
على تقدير وجوده في غير ذلك ان كان صادقا على  
فمنه العقل والاعتبار في ذلك كسب  
الشرط لا انه لا بد ان يكون العقل والاعتبار  
موضوعات الوجود فادرك حرف ان كان  
ذلك فلا يفتقر قولنا كل في سبب ان كان  
فذلك لا يفتقر قولنا كل في سبب ان كان  
العقل لا يفتقر قولنا كل في سبب ان كان  
موضوعات الاتصال كسب الظاهر لا يجب  
الحقيقة بل على ذلك ما قال في  
الطالع يمكن ان يقال قوله لا يجب كان  
فانه من حيث الاتصال ان البناء صادق على تقدير  
المفهوم لا يبين ذلك ان كان صادقا على  
نقد وجوده في غير ذلك ان كان صادقا على  
على تقدير وجوده في غير ذلك ان كان صادقا على  
فمنه العقل والاعتبار في ذلك كسب  
الشرط لا انه لا بد ان يكون العقل والاعتبار  
موضوعات الوجود فادرك حرف ان كان

كما هو مقتضى الفال في او اعتبر مع الامكان الصدا الفعل كما هو مقتضى هبل الشيخ ولا  
جاجة الى اعتبار امكن وجو الافراد والمحل في مبدع فان الانسان الذي ليس  
بمحمول الا يصح عليه الانسان في نفس الامر فلا يدخل في قولنا كل انسان حيوان  
وكذا الانسان الحي لا يصح عليه الانسان في نفس الامر فلا يدخل في قولنا  
لا شيء من الانسان محمول **قوله** ولما اعتبر في عقد الوضع اتصال وكذا في عقد  
الحمل **اقول** هذا بحسب الظاهر من العبارة فان قولك لو وجد كان ج متصلة  
وكذا قولك لو وجد كان ب متصلة اخرى اما بحسب المعنى فينتهي ان لا يقصد  
هنا اتصالا قطعيا لان هذه العبارة تفسير للفضيلة المحلينة وقد عرفت ان عقد  
الوضع فيها تركيب تقييد فكيف يصح ان يكون معناه متصلة وان عقد الحمل فيها  
تركيب خبري لكنه محمول لا اتصالا بل في مفهومه الفضية الحقيقية مع  
الاتصال فكيف تفسر بمعنى فصلين بل يجب ان يحمل عبارة الشرطية  
على قصد النعم في افراد الموضوع بحيث يتكبح فيها الافراد المحففة والمفدرة  
فانك اذا قلت كل ج ب يبادر من ان الحكم على كل ما هو ج في الخارج محققا  
فاوثر كلمة الشرط في التفسير فليست على محمول الافراد المفدرة ايضا في الحكم فان كلمة الشرط  
تشمل في المحقق والمفدرة كقولك في انها ان كانت الشمس طال الغيث فالتا موجود  
وكقولك في الليل ان كانت الشمس طال الغيث فالتا موجودا فليست على محمول الافراد  
الشرطية في جأ الموضوع فيلعبوا باده في جأ المحمول لان المفهوم من المفهوم  
لا الافراد قلت قد يقصد بالمحمول الافراد اذا كانت الفضية منقرضين ان يكون  
السو مذكور في جأ المحمول سواء ذكر في جانب الموضوع او لا فليست الافراد

فقد ولما عنده  
في موضع الوضع اتصال بين  
اعتبار الاتصال كسب الظاهر لا يجب  
الحقيقة بل على ذلك ما قال في  
الطالع يمكن ان يقال قوله لا يجب كان  
فانه من حيث الاتصال ان البناء صادق على تقدير  
المفهوم لا يبين ذلك ان كان صادقا على  
نقد وجوده في غير ذلك ان كان صادقا على  
على تقدير وجوده في غير ذلك ان كان صادقا على  
فمنه العقل والاعتبار في ذلك كسب  
الشرط لا انه لا بد ان يكون العقل والاعتبار  
موضوعات الوجود فادرك حرف ان كان  
ذلك فلا يفتقر قولنا كل في سبب ان كان  
فذلك لا يفتقر قولنا كل في سبب ان كان  
العقل لا يفتقر قولنا كل في سبب ان كان  
موضوعات الاتصال كسب الظاهر لا يجب  
الحقيقة بل على ذلك ما قال في  
الطالع يمكن ان يقال قوله لا يجب كان  
فانه من حيث الاتصال ان البناء صادق على تقدير  
المفهوم لا يبين ذلك ان كان صادقا على  
نقد وجوده في غير ذلك ان كان صادقا على  
على تقدير وجوده في غير ذلك ان كان صادقا على  
فمنه العقل والاعتبار في ذلك كسب  
الشرط لا انه لا بد ان يكون العقل والاعتبار  
موضوعات الوجود فادرك حرف ان كان

فقد ولما عنده

فقد ولما عنده  
في موضع الوضع اتصال بين  
اعتبار الاتصال كسب الظاهر لا يجب  
الحقيقة بل على ذلك ما قال في  
الطالع يمكن ان يقال قوله لا يجب كان  
فانه من حيث الاتصال ان البناء صادق على تقدير  
المفهوم لا يبين ذلك ان كان صادقا على  
نقد وجوده في غير ذلك ان كان صادقا على  
على تقدير وجوده في غير ذلك ان كان صادقا على  
فمنه العقل والاعتبار في ذلك كسب  
الشرط لا انه لا بد ان يكون العقل والاعتبار  
موضوعات الوجود فادرك حرف ان كان  
ذلك فلا يفتقر قولنا كل في سبب ان كان  
فذلك لا يفتقر قولنا كل في سبب ان كان  
العقل لا يفتقر قولنا كل في سبب ان كان  
موضوعات الاتصال كسب الظاهر لا يجب  
الحقيقة بل على ذلك ما قال في  
الطالع يمكن ان يقال قوله لا يجب كان  
فانه من حيث الاتصال ان البناء صادق على تقدير  
المفهوم لا يبين ذلك ان كان صادقا على  
نقد وجوده في غير ذلك ان كان صادقا على  
على تقدير وجوده في غير ذلك ان كان صادقا على  
فمنه العقل والاعتبار في ذلك كسب  
الشرط لا انه لا بد ان يكون العقل والاعتبار  
موضوعات الوجود فادرك حرف ان كان



[illegible]

الشرط في المحمول ينفعك في المنفرد **قولنا** لان ما لم يوجد الخارج انرا وابدًا  
**اقول** هذا لتعليل لقوله والحكم فيه على الموجو في الخارج يعنه لما كان المراد كل  
ما صد عليه ج في الخارج تعين الحكم على الموجو الخارج تحفيظا فقط لا بما لم  
يوجد ما صد له يصد عليه ج في الخارج **قولنا** فان الحكم ليس على وصف  
الجسم **اقول** اي دفع بما ذكره ذلك التوهم لكونه باطلا لان الحكم ليس على  
وصف الجسم الخ **قولنا** لا يقال ههنا قضيا الى اخره **اقول** يعنه ان مثل  
قولنا كل من منع معدوم قضيه لا يمكن اخذها خارجيه وهو ظاهر دليل في فرد الموضوع  
موجو في الخارج محققا ولا تحفيظه اذا لا يمكن وجو افراده في الخارج وفلا غير  
في المحفيظه اما ان الافراد كما مر اجابا بان المقصود ضبط القضايا المستعمله  
في العلوم في الاغلب فما ذكرتم مما يستعمل نادرا فلم يلينقوا اليه اذ لم يمكنهم  
ادراجها في القواعد البهوه ومنهم من جعل امثال ههنا القضايا  
ذهنيه فيقال معنه فذلك كل من منع معدوم ان كل ما يصدق عليه في  
الذهن انه من منع في الخارج يصد عليه في الذهن انه معدوم في الخارج فجعل القضايا  
قضايا حقيقيه تساوي الحكم فيها جمل الافراد الخارجيه المحفيظه والمقدّمه خارجيه  
يتناول فيها الافراد الخارجيه المحفيظه فقط وذهنيه يتناول الافراد  
الموجوّه في الذهن فقط فلا ولي ان يقال احوال الاشياء على  
ثلاثة اقسام قسم يتناول الافراد الذهنيه والخارجيه المحفيظه والمقدّمه  
هذا القسم يستلزم الماهيا كان وجيهه لا اربعه والفكر ديه  
لثلاثة وسكان اربعة اثلاث للقائمتين للثالث قسم يخص بالموجو الخارجيه

[illegible][illegible]

628



بما هما في غير المفروضات  
على الحقيقة الا انهما في الحقيقة ما يصدق  
ان الحكم فيهما على الحقيقة نعم اذا  
وفي الاول على الحقيقة  
كان الحكم ما يتناول الاولين  
الحقيقة  
ليتمون القضية الاولى  
الثاني فالقضية بالعدم والخصوص  
انما هي فاما من عليه بين الحقن  
لا بين المتضمنين على ما هو مسموع  
عند عبد الجبار



لا اضر التبرؤة انما هي  
 من النبي اضره الاخر  
 بربا اضره  
 ولا تضره الا بالاعضا  
 الموضوعة  
 حمد الحكيم



[illegible]



[illegible]







[illegible][illegible]



۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰



فإنه فالقضية حملية كانه قبل هذا  
الشيء محله باهه ما كان حكمه  
والمراد من هذا القول ١٢ مع قوله وقد  
يكون بين مفهومين متساو في الوجود  
جمله من الوجودات المتكاملين بالان  
فقال بين المفهومين ١٢ مع  
قوله كانت القضية منفصلة عن غيرها  
على التام فبين المفهومين ١٢ مع  
قوله لا بد ان تكون مخالفة لها في  
مخرج المفهوم فان المفهوم العبري  
للمفهوم الانشائي

بين الامرين بالجملة  
كون احد جانبي ذلك احد  
اع مع قوله وان كان المقوم  
الصحيح يحتاج الى بيان  
المقوم الصحيح للنفس  
الحكم البتة من الحكمين  
ولم يثبت احد الامرين  
للموضوع ولا يخفى كما ان العباد  
للموضوع خلاف الامر احد  
فانه استند الخاف الى امر احد  
والصحيح وان كان المقوم الصحيح  
متحالفا فيه اع مع قوله  
والنفاة في نفس الامر  
على قوله

انجليه المقصود من كتاب الامام  
آدم ابو الامام في تفسيره



[illegible]



بعضه ربه  
منهم ان المصدر المثل  
الشي فاعلا المثل  
التي صفوا فان ذلك  
ان اودا التبعيل والافرنه  
المصدر الالهيه النبيين  
والنفا من كمال الشاه  
الاوه







[illegible]

قالوا المنطقيون ان التناقض  
من النسب التكررة ومن عبارة عن نسبة متفق  
بالقبول الى العقب البعد والاقوة والقبوة له  
لا لاخوة والعقب يكون التناقض تقضير  
يقال ان تفرع من التفرع تقضي  
على من التفرع والمرفوع تقضي  
على كونه منها على تقدير كون التفرع  
مع انه ليس  
لا حاجت من العكس من النسب  
بل يكون على وجه التقدير فقالوا لا يتصور  
التكررة فان كان الشيء لاخوة فوجا  
يبدون ان يكون الاخوة فوجا  
له وكونه فوجا لا يتصور  
ان يكون الاخوة فوجا

عليه السلام  
محمد بن عبد الله



وقوله انما هو الموضوع والذوات فاعبار بان الموضوع هو الذات والذوات فاعبار بان الموضوع هو الذات والذوات فاعبار بان الموضوع هو الذات

ورجع البواقي الى وحدة المحمول اظهر لان اعتبار الشرط والكل والجزء في  
الموضوع واعتبار الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل في المحمول  
ان نسب اقوى كما لا يخفى **قول** الجزئين انما يصادفان **اقول** يعني ان شقاء  
المتنافض في الجزئين كما انه مفار لعدد الاختلاف في الكمية كذلك مقارنة  
لعدد الاتحاد في خصوصية الموضوع واذا اعتبر الاختلاف مع سائر الشرائط  
حصل المتنافض كذلك اذا اعتبر الاتحاد في خصوصية الموضوع مع باقي الشرائط  
حصل المتنافض ايضا فلم لا يكون الاتحاد في الموضوع شرطا دون الاختلاف  
اجاب بان مناط احكام القضايا انما هو في معوماتها وخصوصية البعض  
خارج عن مفهوم القضية الجزئية فلا يمكن اعتبار شرائط الاتحاد  
فيها والا لكان المتنافض في الجزئيات باعتبارها خارج عنها فالتلك لم يعتبر  
بجذوا الكمية فانها داخل في مفهومها القضايا فوجب اعتبار الاختلاف  
فيها ليحقق المتنافض **قول** فان قلت ليس اعتبار وحدة الموضوع **اقول**  
هذا السؤال متعلق بالجواب عن السؤال الاول يعني ان اختصاص النظر في احكام  
القضايا في معوماتها لا يجزئك تفعا في اعتبار وحدة الموضوع كما  
ذكرنا لانه قد اعتبرنا وحدة الموضوع كأن تقدم سواء كان ذلك الاعتبار  
الخارج عن مفهوم القضايا في احكامها او لا ومع اعتبارها لا حاجة الى اعتبار  
الاختلاف في الكمية في القضايا الجزئية او مع اتحاد الموضوع فيحقق المتنافض  
بينهما فلا احتياج الى اختلاف الكمية اجاب بان المراد منها اعتباره لا وحدة  
الموضوع في الذكر وهذه الوحدة حاصلة في الجزئين ولا متنافض فلا بد

بواسطه الاتحاد اما ذكره انما ذكره بان الفرق  
في انما ايضا فان لا خلاف الموضوع لا الاتحاد  
يعرف الا كاستظهار ما في ذلك انما هو عنونها  
والتي سواء وجهه الموضوع والمحل مع انها  
فان بعض من مفهوم الحقيقة فمعها موضوعها  
مع اعتبار تلك اللاحقة ان فيه ان اللاحقة  
في مفهوم الحقيقة فبغيره فبغيره انما  
ذلك هذا هو اللاحقة انما في الاتحاد  
لوضع الموضوع في مفهوم الموضوع  
انما انما انما انما انما انما انما  
فبغيره انما انما انما انما انما

الحكام اربع اقسام اولهم الذين هم في الدنيا  
والثاني الذين هم في الآخرة والثالث الذين هم في الدنيا والآخرة  
والرابع الذين هم في الدنيا والآخرة



من اعتبار شرط آخر هو اختلاف الكمية كما بينا في حاصل السؤال الاول انه لم يغت  
 الاختلاف في الكمية بل في اعتبار الاتحاد في الموضوع مع انه معنى من الاختلاف  
 واجاب بان لا يمكن اعتبار الاتحاد لان اعتبارا مخرج وحاصل السؤال  
 الثاني ان القوم قد اعتبروا الاتحاد سواء قلنا انه اعتبارا مخرج خارج  
 فيلزم بطلان ما ذكرته من ان النظر في احكام القضايا الى مفهومها  
 او قلنا انه ليس كذلك فيبطل ما ذكرته من اعتبارها اعتبارا مخرج  
 ومع اعتبار الاتحاد في الموضوع لا حاجة الى اشراط الاختلاف في الكمية  
 في تناقض الجزئيات اجاب بان اعتبار الاتحاد في العنود دون خصوص الداد  
 وقد نبههم ان حاصل السؤال الثاني انهم اعتبروا وحده الموضوع فكيف  
 يعتبرون الاختلاف في الكمية فانه يوجب عدم الاتحاد في الموضوع اذ  
 بصير الموضوع في احد القضيتين التجميع وفي اخرى لبعض وعلى  
 هذا قوله فما الحاجة ليس على ما يدعى بل يجب ان يقال قوله فكيف  
 الاختلاف في الكمية وما قرناه في فوجبه السؤال الثاني وهو المطابق  
 بعبارة وهو المنقول عن الشارح **قول** اعلم اولا ان نفق كل شيء في  
 كونه منقضا لان السلب ونفي لا يجاب وليس لا يجاب رفع  
 السلب وان كان مسئلا فاله بل السلب رفع الاجاب لا اله ان يقال  
 كل شيء نفق لان يري بالرفع ما هو اعم من الرفع خفيته او متناوله  
 فظهر من صد قوله نفق كل شيء رفعه **قول** نفق  
 الضرورية المطلقة الممكنة **القول** الامكان العام

من اعتبار شرط آخر هو اختلاف الكمية كما بينا في حاصل السؤال الاول انه لم يغت  
 الاختلاف في الكمية بل في اعتبار الاتحاد في الموضوع مع انه معنى من الاختلاف  
 واجاب بان لا يمكن اعتبار الاتحاد لان اعتبارا مخرج وحاصل السؤال  
 الثاني ان القوم قد اعتبروا الاتحاد سواء قلنا انه اعتبارا مخرج خارج  
 فيلزم بطلان ما ذكرته من ان النظر في احكام القضايا الى مفهومها  
 او قلنا انه ليس كذلك فيبطل ما ذكرته من اعتبارها اعتبارا مخرج  
 ومع اعتبار الاتحاد في الموضوع لا حاجة الى اشراط الاختلاف في الكمية  
 في تناقض الجزئيات اجاب بان اعتبار الاتحاد في العنود دون خصوص الداد  
 وقد نبههم ان حاصل السؤال الثاني انهم اعتبروا وحده الموضوع فكيف  
 يعتبرون الاختلاف في الكمية فانه يوجب عدم الاتحاد في الموضوع اذ  
 بصير الموضوع في احد القضيتين التجميع وفي اخرى لبعض وعلى  
 هذا قوله فما الحاجة ليس على ما يدعى بل يجب ان يقال قوله فكيف  
 الاختلاف في الكمية وما قرناه في فوجبه السؤال الثاني وهو المطابق  
 بعبارة وهو المنقول عن الشارح **قول** اعلم اولا ان نفق كل شيء في  
 كونه منقضا لان السلب ونفي لا يجاب وليس لا يجاب رفع  
 السلب وان كان مسئلا فاله بل السلب رفع الاجاب لا اله ان يقال  
 كل شيء نفق لان يري بالرفع ما هو اعم من الرفع خفيته او متناوله  
 فظهر من صد قوله نفق كل شيء رفعه **قول** نفق  
 الضرورية المطلقة الممكنة **القول** الامكان العام

وان كان  
 اعتبارا للتناهي  
 غير شئ وجوبه ٢٠

لا خلاف ان الاتحاد في الموضوع مع انه معنى من الاختلاف  
 واجاب بان لا يمكن اعتبار الاتحاد لان اعتبارا مخرج وحاصل السؤال  
 الثاني ان القوم قد اعتبروا الاتحاد سواء قلنا انه اعتبارا مخرج خارج  
 فيلزم بطلان ما ذكرته من ان النظر في احكام القضايا الى مفهومها  
 او قلنا انه ليس كذلك فيبطل ما ذكرته من اعتبارها اعتبارا مخرج  
 ومع اعتبار الاتحاد في الموضوع لا حاجة الى اشراط الاختلاف في الكمية  
 في تناقض الجزئيات اجاب بان اعتبار الاتحاد في العنود دون خصوص الداد  
 وقد نبههم ان حاصل السؤال الثاني انهم اعتبروا وحده الموضوع فكيف  
 يعتبرون الاختلاف في الكمية فانه يوجب عدم الاتحاد في الموضوع اذ  
 بصير الموضوع في احد القضيتين التجميع وفي اخرى لبعض وعلى  
 هذا قوله فما الحاجة ليس على ما يدعى بل يجب ان يقال قوله فكيف  
 الاختلاف في الكمية وما قرناه في فوجبه السؤال الثاني وهو المطابق  
 بعبارة وهو المنقول عن الشارح **قول** اعلم اولا ان نفق كل شيء في  
 كونه منقضا لان السلب ونفي لا يجاب وليس لا يجاب رفع  
 السلب وان كان مسئلا فاله بل السلب رفع الاجاب لا اله ان يقال  
 كل شيء نفق لان يري بالرفع ما هو اعم من الرفع خفيته او متناوله  
 فظهر من صد قوله نفق كل شيء رفعه **قول** نفق  
 الضرورية المطلقة الممكنة **القول** الامكان العام

لا يفت عند هذا لا يجاب  
 نفق الوقت لا احد لا يجاب  
 عند فاقته الجميع لا  
 عند فاقته الجميع لا



[illegible]

لك الغنية المكتبة أيضا صاحبان فيها مما يليك  
 نقيضا للمشر ومنه باحة العيين وبالأخرى كمن نقيضا  
 للأخرى منيها فاقم ١٢ سوادا من محمد بن  
 يوم التنبؤ الرقة العامة التي علم فيها  
 فيها بغلبة الوصفية الجينية المعلقة التي علم  
 يانضة القلب في بعضها والقلب في جميعها يانضة  
 الأجابات بعضها فتو لنا باله دام لكل محبوب  
 يسئل دام محوبا نقيضا كما بالاعلان يسئل  
 محوبا يسئل في بعض اوقات كنه  
 مني ومحمد

۱۲۳۴۵۶۷۸۹۱۰۱۱۲۱۳۱۴۱۵۱۶۱۷۱۸۱۹۲۰۲۱۲۲۲۳۲۴۲۵۲۶۲۷۲۸۲۹۳۰۳۱۳۲۳۳۳۴۳۵۳۶۳۷۳۸۳۹۴۰۴۱۴۲۴۳۴۴۴۵۴۶۴۷۴۸۴۹۵۰  
 ۱۲۳۴۵۶۷۸۹۱۰۱۱۲۱۳۱۴۱۵۱۶۱۷۱۸۱۹۲۰۲۱۲۲۲۳۲۴۲۵۲۶۲۷۲۸۲۹۳۰۳۱۳۲۳۳۳۴۳۵۳۶۳۷۳۸۳۹۴۰۴۱۴۲۴۳۴۴۴۵۴۶۴۷۴۸۴۹۵۰















Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or letter. The text is written on aged, yellowed paper and is arranged in several lines across the page. The script is cursive and appears to be from a historical period. The text is written in Arabic script, likely a manuscript or letter. The text is written on aged, yellowed paper and is arranged in several lines across the page. The script is cursive and appears to be from a historical period.



Handwritten text in Persian script, likely a manuscript or letter. The text is written in a cursive style and is partially obscured by a large, dark, irregular ink blot or smudge in the center. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be crossed out or heavily scribbled over. The paper is aged and shows signs of wear, including a small hole on the left side.







بمكان في نفسه لكنه مستحيل الاجتماع مع الاصل فيجب في العكس مع الاصل وهو  
 المطلق والصاحبة في الموجب الا على ما ذكره ان ما لا يصدق عليه الاطلاق العام  
 وهو الممكن انما لا غير معلوم وما يصدق عليه الاطلاق العام فان لم يصدق  
 عليه الدوام الوصف انعكس موجبه جزئية مطلقة عامة سواء كان الاصل كلياً  
 او جزئياً وهي خمس فضايا اوان صدق عليه الدوام الوصف فان لم يكن مفيداً بالادام  
 انعكس موجبه جزئية جزئية مطلقة وهي اربع قضايا اوان كان مفيداً بالانعكس  
 موجبه جزئية جزئية مطلقة لادامتها قضيتا **قول** انعكس النقيض  
 كنفسي في الكم كلياً وهو اخص من نقيض الاصل **اقول** اي هو اخص من  
 نقيض الاصل بحسب الكمية لان نقيضها جزئية وهذا جار في الجميع  
 وفي غير المطلقة العامة يكون ذلك العكس اخص من نقيض الاصل موجبه  
 الجهرية كما يظهر فيما اذا كان الاصل جزئياً **قول** واما في الدائمين و  
 العامين والخاصين فلان نقيض عكسها جزئية عامة **اقول** هذا  
 في الدائمين والعامين لان عكسها جزئية مطلقة ونقيضها العرفية  
 العامة واما في الخاصين فالعرفية العامة هي نقيض الجزاء الاول من عكسها  
 وانما اقصى عليها في الخاصين لان في الدوام سالبه جزئية مطلقة  
 عامة لا يمكن اثباتها بطريق العكس **قول** وهي تعكس الى العرفية العامة التي  
 هي اخص من نقيضها **اقول** وذلك لان العرفية العامة اخص الممكنة العامة التي  
 نقيض الضرورية اخص من المطلقة العامة التي نقيض الدائمة اخص من الجزئية  
 الممكنة والجزئية المطلقة التي هي اخص من العرفية العامة اخص من الممكنة العامة التي  
 هي اخص من الضرورية

فَقِيصًا



انما تقسيم انتاج المكنة على انقسامها بين الفردية والذكية  
 انقسامها على انقسامها بين الفردية والذكية  
 اوله والآخره وذلك سهل ولا كان  
 فترتيب الانقسام الثاني على انقسامها بين  
 في غاية الظهور لم يتغير في فردية  
 كسبانه او لا كسبانه



علم والاعتقاد فلا عاقل الخفيع فلو لم يكن الله  
 لا يغاير الايجاب في نفس الامر بل  
 الوجودية الخفية لان لا يكون الله  
 لا يغاير الايجاب في نفس الامر بل  
 الوجودية الخفية لان لا يكون الله  
 لا يغاير الايجاب في نفس الامر بل  
 الوجودية الخفية لان لا يكون الله

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

الصلوة  
المؤمنان صل على  
الحسين  
الحسين  
الحسين







تصديقاً لما يقصو في تلك العلوم هو ادراكات التصديقية واما الادراكات  
 التصورية فانما تطلب فيها كونها وسائل الى تلك التصديقات والسر في ذلك  
 ان التصديق الكامل في الشيء وصل الى مرتبة اليقين وهذا يمكن تحصيلها  
 بالانظار الصحيحة في المباني القطعية فثبت مطلوبه في العلوم الحقيقية الكامل  
 من التصون ما وصل الى كنه الحقيقة وذلك متعسر بل متعذر فلم تطلب التصون  
 العلوم الحقيقية الا لتكون وسائل الى التصديق المطلوب ولهذا لم يفرّد التصون  
 بالثبوت وان امكن ذلك بخلاف تلك والتصديق بما مجردة عن التصون فانه مح  
 وايضاً التصديق ادراكات تامة تقع النفس بمبادي التصون فلذلك صار التصديق  
 مطلوباً في العلوم المدققة دون التصون واذا كان المقصود الاصل هو العلم بالتصديق  
 كان البحث في هذا الفرع من الطرق الموصل اليه دخل في المقصد بالقياس الى  
 البحث عن الموصل الى التصون حال الموصولين في هذا الفرع كحال الموصل اليهما في العلوم  
 المحكمة ثم ان الموصل الى التصديق ينقسم الى قسمين اشرفهما وتمثيل لكل العينة  
 منها والمقصد للعلم اليقيني مؤلفاً من الكلام فيه مقصدان اخص مطلباً اعلى  
 هذا الفن بالقياس الى الكلام في الموصل الى التصون بالقياس الى ما يوصل الى التصديق  
 ولهذا جعل الاستفراء وتمثيل من لواحق الفيلسوفين **قوله** فاقول اقول  
 يعني ان الفيلسوف ما معقود وهو مركب من القضايا المعقولة واما مشهور وهو مركب  
 من القضايا الملقونة والاول هو القياس الحقيقية والثاني انما يستقيس بالادلة لا على  
 الاول وهذا الحد يمكن ان يجعل حداً لكل واحد منهما فان جعل  
 حداً للفيلسوف المعقول يراى بالافعال والقضايا بالاشياء المعقولة وان جعل حداً

في العلوم المدققة في البادى والاولى ان  
 هو العلم المدققة في البادى والاولى ان  
 والسر في ذلك ان العلم المدققة في البادى والاولى ان  
 لا مرتبة اليقين في العلم المدققة في البادى والاولى ان  
 نفس الامر والاعتدال في العلم المدققة في البادى والاولى ان  
 في البادى القلبية في العلم المدققة في البادى والاولى ان  
 نظرية العلم المدققة في البادى والاولى ان  
 تصور العلم المدققة في البادى والاولى ان  
 الكنه الحقيقي في العلم المدققة في البادى والاولى ان  
 والاولى العلم المدققة في البادى والاولى ان  
 لعدم الاعمال في العلم المدققة في البادى والاولى ان  
 محال في العلم المدققة في البادى والاولى ان  
 العلم المدققة في البادى والاولى ان  
 العلم المدققة في البادى والاولى ان  
 العلم المدققة في البادى والاولى ان  
 العلم المدققة في البادى والاولى ان

تقع التصديق في العلم المدققة في البادى والاولى ان  
 التصون في العلم المدققة في البادى والاولى ان  
 من يوصل الى العلم المدققة في البادى والاولى ان  
 التصون في العلم المدققة في البادى والاولى ان  
 علمها او بها في العلم المدققة في البادى والاولى ان  
 مقصدان في العلم المدققة في البادى والاولى ان  
 في تلك العلوم هو الادراكات التصديقية  
 ما فيها اعتدال في العلم المدققة في البادى والاولى ان  
 في العلم المدققة في البادى والاولى ان  
 في العلم المدققة في البادى والاولى ان  
 في العلم المدققة في البادى والاولى ان  
 في العلم المدققة في البادى والاولى ان

منها العرفات ومباحث  
 منها القياس والمقصد في  
 المقصد في العلم المدققة في البادى والاولى ان

للمعقود



[illegible][illegible][illegible]



منها فانما يكون من الاول ان  
 من الاول ان يكون من الاول ان  
 من الاول ان يكون من الاول ان  
 من الاول ان يكون من الاول ان  
 من الاول ان يكون من الاول ان  
 من الاول ان يكون من الاول ان  
 من الاول ان يكون من الاول ان  
 من الاول ان يكون من الاول ان

فسيانك بياها في فضل المختلطان **اقول** انما افرد للشرط بجنته فضلا على  
 حدة ليكون اسهل في الضبط لمباشته المشككة **قوله** لكن اشتراط  
 الامر الاول اسقط ثمانية **اقول** مداخل ثمانية الحد والاسقاط واما طريقته  
 التخصيل فوان يقال الصغر الموجب مع الكلبيين في الكبرى فيحصل  
 اربعة ففرض على ذلك سائر الاشكال واعلم ان حاصل الشكل الاول  
 هو اندراج الاصغر بكله او بعضه في الاوسط المحكوم عليهم كليا بالاكبر  
 ايجابا او سلبا فيكون الاصغر بكله او بعضه يصغر محكوما عليه بالاكبر ايجابا  
 او سلبا فينتج المحصور الرابع من ذلك من خواصه ما عدا ما لا ينتج ايجابا  
 كليا وان حصل الشكل الثاني ان الاصغر بالاكبر متناقيا في الاوسط ايجابا او  
 سلبا فينتج ايضا قطعاً فيكون الاكبر مسلوبا عن الاصغر كليا او جزئيا فينتج الشكل  
 الثالث الاسالبه ففرض ان منه ينتجان سالبه كليه جزئية وان حاصل  
 الشكل الثالث الاصغر في الاوسط ايجابا او الاكبر لا قالا اما ايجابا او سلبا  
 فينتج ايضا في الجملة اما ايجابا او سلبا فلا ينتج الشكل الثالث الا جزئية قلته  
 ضرب منه ينتج موجبه جزئية وثلثة اخرى سالبه جزئية واما الشكل الرابع  
 فينتج موجبه جزئية سالبه اما كليه او جزئية **قوله** اما الشكل الاول  
 باعتبار الجملة ان يكون الصغر فعليه **اقول** اشتراط ذلك منه على ان المعنى  
 في الوصف العنوان ان يكون بالفعل مجسما **قوله** واما ان كثرة مجرد الامكان  
 مذهب الفارابي فالممكنه ينتج في صغر الشكل الاول وكذا في صغر الشكل الثاني  
 والنقض المذكور منها وهناك مندفع اذا لا يصدر المقدمة القابلة

من الاول ان يكون من الاول ان  
 من الاول ان يكون من الاول ان  
 من الاول ان يكون من الاول ان  
 من الاول ان يكون من الاول ان  
 من الاول ان يكون من الاول ان  
 من الاول ان يكون من الاول ان  
 من الاول ان يكون من الاول ان  
 من الاول ان يكون من الاول ان

وارجو ان الاشياء  
 المذكورة في اسطره  
 المذكورة في اسطره  
 المذكورة في اسطره  
 المذكورة في اسطره  
 المذكورة في اسطره  
 المذكورة في اسطره  
 المذكورة في اسطره  
 المذكورة في اسطره

الاشياء المذكورة في اسطره  
 المذكورة في اسطره  
 المذكورة في اسطره  
 المذكورة في اسطره  
 المذكورة في اسطره  
 المذكورة في اسطره  
 المذكورة في اسطره  
 المذكورة في اسطره

كل



مع الكبرى بان يقال العنصر الا  
 من ان يكون بان يكون شخرا ولا ينج بعض  
 الان ان ليس بان يكون نقص النوى  
 او هو كل النان حيد ان هو خلف و  
 هذا ان يلزم من صورة القياس  
 او من شبهه الانتاج لان الكبرى  
 مفقودة العبد فكيف من النوى او  
 من نقص الفتحة والى من الخلف  
 بان لا يكون نقص الشجة بالانضار  
 الفتحة وهو المطلوب  
 كنهه انقرب ١٢

الخان الغنچه اديققه من كور ان القياس  
 سواء كان بالذکر الترتیبی كان القياس  
 الموقوف والقيل كان القياس الموقوف  
 ان ترتب القريب لاكونه فقیه واما قال  
 فقط لان مادة القياس مذکور في الاخر  
 القياس مثال الاول نحو قولنا الخان هذا  
 حسان فهو محتمل كونه حسان  
 في القياس مثال الثاني نحو قولنا الخان  
 هذا حسان فهو محتمل كونه حسان  
 في القياس مثال الثالث نحو قولنا الخان  
 هذا حسان فهو محتمل كونه حسان

منه الى  
مذكور رافيه  
الاستفتاء  
لجنة الاستفتاء  
في رجب رجب

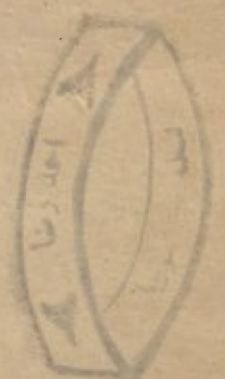


من قولنا لا بد من العلم بالشيء  
 من قولنا لا بد من العلم بالشيء  
 من قولنا لا بد من العلم بالشيء  
 من قولنا لا بد من العلم بالشيء  
 من قولنا لا بد من العلم بالشيء  
 من قولنا لا بد من العلم بالشيء  
 من قولنا لا بد من العلم بالشيء  
 من قولنا لا بد من العلم بالشيء  
 من قولنا لا بد من العلم بالشيء  
 من قولنا لا بد من العلم بالشيء

بيج بالفعل فغير صيد فحصل المطلب بطريق الخلف من فاسد افتراضه و  
 استثنائي كما ذكره وقدر على ما اوضحنا فاسد الخلف في اثبات النتائج **قوله**  
 والحدس هو سره عن الانتقال **اقول** فيه مشاهلة في العبارة لموقفه  
 للمثن فان السرعة من الاوصاف العاضدة للحركة ولا يوصف بها غيرهما وقد  
 صرح بان لا حركة في الحدس فلا يكون هناك سرعة حقيقة لكنه تسامح فجعل  
 كون الانتقال دفعة سرعة والامرين **قوله** وفي كون الموضوع جزءا  
 من العلم على حد نظر **اقول** فذا جيب من النظر بمنع المحصور  
 انا لا نريد بكون الموضوع جزءا ان تصول جزء من العلم حتى يندرج  
 في المبدأ النصوي ولا ان التصديق بكونه موضوعا للعلم جزء منه ليراد او  
 هذا التصديق خارج عن العلم فكيف يعيد جزء منه بل يريد بكونه جزءا  
 العلم ان التصديق بوجود الموضوع جزء من العلم وهذا الجواب مردود لان  
 الشيخ الرئيس قد صرح في الشفا بان التصديق بوجود الموضوع من المبدأ  
 التصديق بيقينه فلا يكون ايضا جزءا على حد بل من المبدأ التصديق بيقينه

من قولنا لا بد من العلم بالشيء  
 من قولنا لا بد من العلم بالشيء  
 من قولنا لا بد من العلم بالشيء  
 من قولنا لا بد من العلم بالشيء  
 من قولنا لا بد من العلم بالشيء  
 من قولنا لا بد من العلم بالشيء  
 من قولنا لا بد من العلم بالشيء  
 من قولنا لا بد من العلم بالشيء  
 من قولنا لا بد من العلم بالشيء  
 من قولنا لا بد من العلم بالشيء

في الحدس ما سلم  
 استنبطه والمأخوذ مما قلنا  
 المقارن بها مختلفة اختلاف العلل  
 ١٣ مولود حجبين رعايته فذلك قد يكون  
 من العلم  
 الموضوعات والمبادئ والمبادئ  
 القول باخطا كما لا يخفى ومجمل على المبادئ  
 بان يقال المبادئ والمبادئ  
 لا ركن المبادئ وموقفها عليها مشقة  
 اجتناب المسائل البها صارت كما لا يخفى  
 بالاستقلال فليس له وجه ظاهر لانه  
 ان رتبة التصديق للموضوعات  
 العلم على رتبة من مقدمات  
 الشد مع وان رتبة المقدمات  
 الموضوعات فمبدأ العلم



بعضي نواسم جناب خطاب آخوند ملا احمد خوي  
 صورت تمام پذيرفت ركا رخانه عايشانان معلى  
 مكانان لاسنادان لماير لفاطرى في هذه بصناعت كرنه  
 محمد قلى وكربلاى محمد حسين باسمه چى تمام شد مهند كه  
 ناظران در آن ساعى و متسم ابد عاخير يا دوشاد نمايد

اجتناب المسائل البها صارت كما لا يخفى  
 بالاستقلال فليس له وجه ظاهر لانه  
 ان رتبة التصديق للموضوعات  
 العلم على رتبة من مقدمات  
 الشد مع وان رتبة المقدمات  
 الموضوعات فمبدأ العلم



اخذه الفاء واقتل به ضمير

فع متحركه او واو والمضطاع ان

اقتصل به فوات انانث ليهض

بن منى على السكون انون ا

لتاكمل مباشره كلفص بن فحل

جعل الله من العلم العالمين ونفعه

بهاو جميع المؤمنين وتشمعل على

خمسة حلاليق الحديقة الاولى

فيما ان ذنت تفل يمه غرة الخويلد

يقولان نألفا ظ العرب من حين



